

# الإمام الغزالي وعلم الحديث

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

رقم الإيداع

٩٨ / ١٦٨٥٨

تأليف

الدكتور

السيد محمد عقيل بن علي المهدي

الأستاذ المشارك

بالجامعة الإسلامية الحكومية بقدح دار الأمان

ماليزيا

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

دار الحديث  
القاهرة

طبع. نشر. توزيع



١٤ شارع جوهرة القاء أمام جامعة الأزهر

تلفون ٥١٨٧١٩ ٥١٩٦٩٧ - ٥١٢٠٣٦ فاكس ٥١٩٦٩٧

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته المهتدين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن الدراسات والأبحاث في جوانب الغزالي العلمية قد حظيت باهتمام العلماء والباحثين قديما وحديثا لأسباب: منها أنه كان دائرة معارف عصره، أنه أحد أعلام الفكر الإسلامي خاصة والفكر الإنساني عامة.

ورد من الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي أنه إذا ذكر الغزالي فقد تشعبت النواحي ولم يخطر بالبال رجل واحد، بل خطر بالبال رجال متعددون لكل واحد قدرته وقيمته... يخطر بالبال الغزالي الأصولي الحاذق الماهر، والغزالي الفقيه الحر، والغزالي المتكلم إمام السنة وحامي حماها، والغزالي الاجتماعي الخبير بأحوال العالم وخفيات الضمائر ومكونات القلوب، والغزالي الفيلسوف أو الذي ناهض الفلسفة (التي تخالف الإسلام) وكشف عما فيها، إنه يخطر بالبال رجل هو دائرة معارف عصره، رجل متعطش إلى معرفة كل شيء، نهم إلى فروع المعرفة (الغزالي بين مادحيه وناقديه).

بجانب هذا الإعجاب الكبير من الشيخ المراغي ومن غيره كثير في القديم والحديث، نجد انتقادات كثيرة منها تقصيره في علم الحديث وأنه بذلك ذكر في مؤلفاته من الأحاديث الموضوعة وأن عامة ما في الإحياء من الأخبار والآثار مبدد في كتب من سبقه من الصوفية والفقهاء (طبقات الشافعية الكبرى).

إن هذا القول قد وافق عليه بعض الباحثين والدارسين وأصبح مُسلماً به ولا يحتاج إلى إعادة نظر فيه وإن الدراسات والأبحاث كادت تجمع على صحته.

وبعد الاطلاع على مؤلفات الغزالي والإحياء بصفة خاصة وجدت فيها شواهد

وحقائق وإرشادات تدل على أن القول المذكور يحتاج إلى إعادة نظر، وقد درس الغزالي علم الحديث واطلع على كتب الحديث الصحيحة منها البخاري ومسلم ونقل منهما أحاديث كثيرة وأثبت ذلك في الإحياء.

وبعد التفكير والتأمل في الموضوع فرأيت من الواجب تقديم هذه الشواهد والحقائق والإشارات في دراسة إلى الباحثين والدارسين لينظروا فيها ويبحثوا عن الحقيقة ويصلوا إليها بأنفسهم، بهذا يعرفون الحق لأنه حق، ويعرفون بعد ذلك أهل الحق، وهذا هو الطريق السليم عند العلماء والباحثين في معرفة الحق في أي موضوع من الموضوعات، وإلى هذا دعانا الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه بقوله: لا تعرف الحق بالرجال اعرف الحق تعرف أهله (المنقذ من الضلال).

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وهي:

#### الفصل الأول: دراسات الغزالي في علم الحديث.

يتحدث هذا الفصل عن دراسات الغزالي في علم الحديث بتقسيمه الثاني وهو أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهي: علم رواية الحديث وعلم دراية الحديث وعلم دراسة معاني الحديث المتعلقة بالمعاني والأحكام والأخلاق.

والحديث في هذا الفصل يعتمد على مؤلفات الغزالي نفسها منها المنحول من تعليقات الأصول والمستصفي من علم الأصول وإحياء علوم الدين.

#### الفصل الثاني: منهج الغزالي في دراسة الحديث ومراحلها.

يتناول هذا الفصل بدراسة المنهج الذي سار عليه الغزالي في دراسة الحديث والمراحل التي مر بها قبل كتابة الإحياء وبعدها، وهذا الفصل يعتمد أيضاً على مؤلفات الغزالي ومؤلفات العلماء والباحثين.

#### الفصل الثالث: آراء العلماء والباحثين في أحاديث إحياء علوم الدين.

ذكر الفصل العلماء والباحثين في القديم والحديث الذين اطلعوا على الإحياء ونظروا إلى أحاديثه وأبدوا آراءهم فيها منهم ابن الجوزي والطبري والقرطبي والرافعي والمرغني والدكتور ركي مبارك والدكتور يوسف القرضاوي، بناء على مؤلفاتهم.

#### الفصل الرابع: الأحاديث التي أوردها الغزالي في إحياء علوم الدين.

حاول هذا الفصل تقديم الأحاديث التي نقلها الغزالي مباشرة من كتب الحديث الصحيحة وفي مقدمتها صحيح البخاري وصحيح مسلم وكتبها في الإحياء وذكر أنها في الصحيحين أو في أحدهما، بالإضافة إلى ذلك أشار الغزالي إلى أن الأحاديث الباقية نقلها من كتب الحديث الأخرى ومن مصادر أخرى من كتب الصوفية وخاصة كتاب الفتوحات المكية لأبي طالب المكي، وصرح الغزالي في الإحياء بأنه روى منه وأنه استفاد أيضاً من أفكاره، وهذا أمر واضح عند الباحثين والدارسين في مؤلفات الغزالي.

وذكرت بعد ذلك المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة والدراسات والأبحاث التي وفقني الله تعالى بكتابتها منها مطبوعة ومنها لا تزال تحت الطبع وفهرس الموضوعات.

هذه الدراسة لا شك أنها في حاجة إلى مزيد من العناية حتى تكون أكثر وضوحاً من صورتها الحالية، وهي في الحقيقة دراسة تمهيدية تحتاج إلى دراسات وأبحاث من الباحثين والدارسين.

أسأل الله الكريم أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ونافعة لى ولغيري من الباحثين والدارسين في مؤلفات الغزالي في سبيل خدمة الإسلام والمسلمين والمشاركة في تقديم الدراسات الإسلامية.

وصل الله تبارك وتعالى على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين.

#### الأستاذ المشارك

الدكتور السيد محمد عقيل

ابن علي المهدي

عميد كلية أصول الدين

الجامعة الإسلامية الحكومية

بقدر دار الأمان ماليزيا في:

١٦ من ربيع الأخير ١٤١٩ هـ.

٩ من أغسطس ١٩٩٨ م.

الفقه في الأصول

دراسة الغزالي في علم الحديث

## ١- مفهوم علم الحديث:

المشهور عند علماء الحديث (رحمهم الله) أن علم الحديث ينقسم إلى قسمين:

أولهما: علم رواية الحديث (علم الحديث رواية).

الثاني: علم دراية الحديث (علم الحديث دراية).

نجد هذا التقسيم عند القدماء منهم: الشيخ شمس الدين محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري السنجاري المتوفى سنة ٧٩٤هـ، المشهور بابن الأكفاني، في كتابه «إرشاد القاصد إلى أسنى المطالب» كما ذكر الإمام السيوطي، رحمه الله تعالى في كتابه: «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»<sup>(١)</sup>.

وذهب إلى هذا التقسيم المتخصصون في «الحديث وعلوم الحديث» في الجامعات الإسلامية وفي جامعة الأزهر الشريف خاصة منهم:

الدكتور العجمي دمنهور خليفة في كتابه «دراسات في علوم الحديث» طبع في القاهرة بدار الطباعة المحمدية سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

والدكتور رجب إبراهيم صقر في كتابه منهج التحديث في علوم الحديث، طبع في القاهرة بدار الطباعة المحمدية سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

والدكتور محمد شوقي خضر والدكتور بهاء الشاهد والدكتور مصطفى محمد أبو عمارة في كتابهم «محاضرات في علوم الحديث» طبع في القاهرة سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

ومن العلماء من جعل التقسيم ثلاثة أقسام منهم: الإمام الحافظ أبو شامة قال: علوم الحديث الآن ثلاثة (الأول) أشرفها حفظ متونه ومعرفة غريبها وفقهها، والثاني حفظ أسانيده ومعرفة رجالها وتمييز صحيحها من سقيمها، وهذا كان مهما وقد كفيه المشتغل بالعلم بما صنف فيه وألف فيه من الكتب، فلا فائدة إلى تحصيل ما هو حاصل، والثالث جمعه وكتابته وسماعه وتطريقه وطلب العلوف فيه والرحلة إلى البلدان والمشتغل بهذا

(١) السيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص ٤٠.

مشتغل عما هو الأهم من العلوم النافعة فضلا عن العمل به الذي هو المطلوب الأصلي، إلا أنه لا بأس به لأهل البطالة لما فيه من بقاء سلسلة الإسناد المتصلة بأشرف البشر<sup>(٢)</sup>.

والأستاذ الدكتور السيد محمد بن علوي المالكي الحسني في كتابه «المنهل اللطيف في أصول الحديث الشريف» قال فيه:

فقد عرف علم الحديث كثير من العلماء المتقدمين واختلفت عباراتهم في ذلك، لأن كل واحد نظر من زاوية معينة فبنى عليها تعريفه لهذا العلم، ومن تتبع أقوالهم يظهر له أنها تدل على أن علم الحديث يطلق على ثلاثة معان:

الأول: أنه يطلق على نقل رواية ما أضيف إلى الرسول ﷺ من أقواله التي قالها وأفعاله التي فعلها أو تقريراته «ما فعل أمامه فأقره» أو أوصافه، يعني شمائله ﷺ وسيرته قبل البعثة وبعد، أو نقل ما أضيف إلى الصحابة والتابعين، وعلم الحديث بهذا المعنى هو المعروف بعلم رواية الحديث.

الثاني: أنه يطلق على الطريقة أو المنهج الذي اتبع في كيفية اتصال الأحاديث من حيث أحوال رواتها ضبطا وعدالة ومن حيث كيفية السند اتصالا وانقطاعا، وعلم الحديث بهذا المعنى هو المعروف بعلم أصول الحديث.....

الثالث: أنه يطلق على البحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث وعن المراد منها مبنيا على قواعد العربية وضوابط الشريعة ومطابقا لأحوال النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وذكر أن لكل واحد من المعاني المذكورة فوائد:

فائدة الأول العناية بحفظ السنة النبوية ومعرفتها ونشرها بين المسلمين، وفي ذلك فائدة بقاتها وعدم اندراسها.

وفائدة الثاني معرفة درجات الأحاديث وتمييز الصحيح والحسن من السقيم والدخيل.

وفائدة الثالث معرفة الأحكام الشرعية وبيان القرآن الكريم والافتداء بالنبي ﷺ، وغايته

(٢) السيوطي، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٣) الأستاذ الدكتور السيد محمد بن علوي المالكي الحسني، المنهل اللطيف في أصول الحديث الشريف، ص ٤١ - ٤٢.

التحلي بالآداب النبوية بعد التخلي عما يكرهه وينهاه حتى يفوز المؤمن بسعادة الدنيا والآخرة.

والمشهور في كتب هذا الفن هو تقسيم هذا العلم إلى رواية ودراية وكأنهم يجعلون القسم الأول شاملا للقسم الثالث<sup>(٤)</sup>.

وبناء على الآراء المذكورة فنقول: إن علم الحديث انقسم أولا إلى قسمين أولهما علم رواية الحديث والثاني علم دراية الحديث، ورأى بعد ذلك بعض العلماء منهم الأستاذ الدكتور السيد محمد بن علوي المالكي الحسني بعد أن تتبع أقوال العلماء أنها تدل على أن هذا العلم يطلق على ثلاثة معان:

أولها: علم رواية الحديث.

والثاني: علم دراية الحديث.

والثالث: علم دراسة معاني الحديث من العقائد والأحكام والأخلاق.

والتقسيم الثاني بهذا النظر امتداد للتقسيم الأول وتطور فكري في هذا العلم، وتسهيل للدارسين الجدد في فهم هذا العلم، وإذا نظرنا إلى الدراسات والأبحاث الجديدة، فيبدو أن هذا التقسيم لم يحظ باهتمام الباحثين واقتنعوا بالتقسيم الأول.

وهذه الدراسة تسير على التقسيم الثاني لمعرفة مدى اهتمام الإمام الغزالي رحمه الله تعالى بعلم الحديث، وسيظهر هذا الاهتمام بجلاء من الدراسات والأبحاث بهذا التقسيم، وخاصة فيما يتعلق بالقسم الثالث وهو دراسة معاني الحديث من الناحية العقائدية والأحكام والأخلاقية.

## ٢- دراسات الغزالي بعلم الحديث:

بعد تقديم مفهوم علم الحديث من العلماء المتقدمين والمتأخرين من المتخصصين بعلم الحديث من علماء الأزهر الشريف وغيرهم، نتقل إلى دراسة اهتمام الغزالي بدراسة علم الحديث بجانب دراساته الأخرى في العلوم الإسلامية المشهورة في عصره.

إذا تتبعنا بالدراسة في مؤلفات الغزالي الكثيرة الصغيرة منها والكبيرة الموجودة حاليا في

(٤) الأستاذ الدكتور السيد محمد بن علوي المالكي الحسني، المرجع السابق ص ٤٢ - ٤٣، بتصرف في العبارة.

المكتبات، لا نجد منها كتابا خاصا في علم الحديث، ولكن إذا اطلعنا على هذا المؤلفات ودرسناها بدراسة وافية فنجد فيها بيانات وإشارات تشير إلى أن للغزالي اهتماما كبيرا بعلم الحديث ودراسات واسعة فيه.

المؤلفات التي وضع فيها الغزالي دراساته في علم الحديث منها:

١- المنحول من تعليقات الأصول.

٢- إحياء علوم الدين.

٣- المستصفى من علم الأصول.

نجد في هذه الكتب البيانات والإشارات التي تدل دلالة واضحة على أن الغزالي كان على علم بعلم الحديث، كانت دراساته في علم دراية الحديث واضحة في كتابيه المنحول من تعليقات الأصول والمستصفى من علم الأصول، ودراساته في القسم الثالث من علم الحديث تظهر بجلاء في مؤلفاته الفقهية والأخلاقية.

#### علم دراية الحديث:

كان الغزالي يدرس العلوم الإسلامية عند الإمام أبي المعالي ضياء الدين عبد الملك ابن أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري، رحمه الله تعالى - المولود بولاية خراسان في الثامن عشر من محرم سنة تسع وأربعمائة هجرية، المتوفى ليلة الأربعاء من صلاة العتمة الخامس والعشرين من شهر ربيع الأخير من سنة ثمان وسبعين وأربعمائة (هـ).

وفي هذه الفترة الدراسية يبدو أنه قد درس هذا العلم، وكتب فيه كما هو واضح في كتابه «المنحول من تعليقات الأصول» في «كتاب الأخبار» قسم هذا الكتاب إلى قسمين:

الأول: أخبار التواتر: وفيه أربعة أبواب:

الباب الأول: في إثبات كون الخبر المتواتر مفيدا للعلم الضروري.

الباب الثاني: في العدد.

الباب الثالث: في شرائط التواتر.

الباب الرابع: في تقسيم الآحاد.

الثاني: في أخبار الآحاد وفيه خمسة أبواب:

الباب الأول: في إثبات كون خبر الواحد مفيدا للعمل، وذهب بعض المحدثين إلى أنه لا يفيد العلم.

الباب الثاني: في عددهم وصفتهم.

الباب الثالث: في الجرح والتعديل وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: في العدد.

الفصل الثاني: في كيفية الجرح والتعديل.

الفصل الثالث: في التعديل بالفعل.

الفصل الرابع: في صفة المعدل والجرح.

الفصل الخامس: في عدالة الصحابة رضي الله عنهم.

الباب الرابع: فيما يعتمد الراوى وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في شرط الشيخ والقارئ والمتحمل.

الفصل الثاني: في الاعتماد على الكتب.

الفصل الثالث: في الإجازة وفيه الكلام على المناولة.

الباب الخامس: فيما يقبل من الأحاديث وما يرد <sup>(٥)</sup>.

هذه موضوعات في علم دراية الحديث بينها الغزالي باختصار في الكتاب المذكور.

ذهب الإمام السبكي إلى أن الغزالي ألف كتابه المنحول في حياة أستاذه إمام الحرمين <sup>(٦)</sup>، وذهب محقق المنحول الدكتور محمد حسن هيتو إلى أنه صنفه بعد موت أستاذه <sup>(٧)</sup>، وكل واحد منهما له أدلته في إثبات صحة قوله وخاصة الدكتور محمد حسن هيتو الذي قدم أدلة تدل على أن المنحول مصنف بعد وفاة إمام الحرمين من كتاب المنحول نفسه.

(٥) الغزالي، المنحول من تعليقات الأصول في كتاب الأخبار، ص ٢٣٥ - ٢٨٧.

(٦) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج ٢، ص ٢٢٥، في مناسبة ذكر عدد مصنفات الغزالي.

(٧) الغزالي، المصدر السابق، ص ٣٤ (مقدمة المحقق).

ولسنا في حاجة إلى مناقشة هذا الموضوع، لأن المهم هو نسبة الكتاب إلى الغزالي وأنه كتبه بناء على أفكار أستاذه إمام الحرمين كما قال في آخر الكتاب:

هذا تمام القول في الكتاب، وهو تمام المنحول من تعليق الأصول، بعد حذف الفضول وتحقيق كل مسألة بماهية العقول مع الإقلاع عن التطويل والتزام ما فيه شفاء الغليل والاقتصار على ذكره إمام الحرمين رحمه الله في تعاليقه من غير تبديل وتزييد في المعنى وتعليل سوى تكلف في تهذيب كل كتاب بتقسيم فصول وتبويب أبواب روما لتسهيل المطالعة عند مسيس الحاجة إلى المراجعة، والله أعلم بالصواب (٨).

وبناء على هذا النص من الغزالي نقول: إنه على علم بعلم الدراية قبل أن يكتب إحياء علوم الدين بسنوات طويلة، وقراءته في هذا العلم مستمرة وأصبحت معلوماته فيه واسعة ومفصلة وتظهر بجلاء في كتابه المستصفي من علم الأصول الذي كتب فيه علم الدراية أكثر تفصيلاً بالمقارنة إلى ما كتبه في «المنحول من تعليقات الأصول».

موضوعات دراساته في علم الدراية تتكون من الأمور الآتية:

المقدمة: في بيان ألفاظ الصحابة رضي الله عنهم في نقل الأخبار عن رسول الله ﷺ.

القسم الأول: الكلام في التواتر وفيه أبواب:

الباب الأول: في إثبات أن التواتر يفيد العلم.

الباب الثاني: في شروط التواتر.

الباب الثالث: في تقسيم الخبر إلى ما يجب تصديقه وإلى ما يجب تكذيبه.

وإلى ما يجب التوقف فيه.

القسم الثاني: في أخبار الآحاد وفيه أبواب:

الباب الأول: في إثبات التعبد به مع قصوره عن إفادة العلم.

الباب الثاني: في شروط الراوي وصفته.

الباب الثالث: في الجرح والتعديل وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: في عدد المزكي.

الفصل الثاني: في ذكر سبب الجرح والتعديل.

الفصل الثالث: في نفس التزكية.

الباب الرابع: في مستند الراوي وكيفية ضبطه (٩).

قال الغزالي رحمه الله تعالى في بداية حديثه عن علم الدراية في المستصفي:

وقول رسول الله ﷺ حجة لدلالة المعجزة على صدقه، ولأمر الله تعالى إيانا باتباعه، ولأنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، لكن بعض الوحي يتلى فيسمى كتاباً، وبعضه لا يتلى وهو السنة، وقول رسول الله ﷺ حجة على من سمعه شفاهاً، فأما نحن فلا يبلغنا قوله إلا على لسان المخبرين، إما على سبيل التواتر، وإما بطريق الآحاد، فلذلك اشتمل الكلام في هذا الأصل (سنة رسول الله ﷺ) على مقدمة وقسمين: قسم أخبار التواتر وقسم في أخبار الآحاد، ويشتمل كل قسم على أبواب (١٠).

بين في المقدمة أن ألفاظ الصحابة رضي الله عنهم في نقل الأخبار عن رسول الله ﷺ، وأنها على خمس مراتب:

الأولى: وهي أقواها أن يقول الصحابي: سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا أو أخبرني أو حدثني أو شافهني، فهذا لا يتطرق إليه الاحتمال، وهو الأصل في الرواية والتبليغ، قال ﷺ: نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها - الحديث.

الثانية: أن يقول: قال رسول الله ﷺ كذا أو أخبر أو حدث - فهذا ظاهره النقل إذا صدر من الصحابي، وليس نصاً صريحاً، إذ يقول الواحد منا: قال رسول الله ﷺ اعتماداً على ما نقل إليه، وإن لم يسمعه منه، فلا يستحيل أن يقول الصحابي ذلك اعتماداً على ما بلغه تواتراً أو بلغه على لسان من يثق به.

ودليل الاحتمال ما روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أصبح جنباً فلا صوم له» فلما استكشف قال: حدثني به الفضل بن عباس رضي الله عنه، قوله ﷺ: «إنما الربا في النسيئة» فلما روجع فيه أخبر أنه سمعه من أسامة بن زيد، إلا أن هذا وإن كان محتملاً فهو بعيد، بل الظاهر أن الصحابي إذا قال: قال رسول الله ﷺ فما يقوله إن وقد سمع



رسول الله ﷺ، بخلاف من لم يعاصر إذا قال: قال رسول الله ﷺ، فإن قرينة حاله تعرف أنه لم يسمع ولا يوهم إطلاقه السماع بخلاف الصحابي فإنه إذا قال: قال رسول الله ﷺ أو هم السماع فلا يقدر عليه إلا عن سماع، هذا هو الظاهر، وجميع الأخبار إنما نقلت إلينا كذلك إذ يقال: قال أبو بكر قال رسول الله ﷺ، قال عمر قال رسول الله ﷺ، فلا نفهم من ذلك إلا السماع.

الثالثة: أن يقول الصحابي: أمر رسول الله ﷺ بكذا أو نهى عن كذا، فهذا يتطرق إليه احتمالان:

أحدهما: في سماعه كما في قوله: قال.

الثاني: في الأمر إذ ربما يرى ما ليس بأمر أمراً.

فقد اختلف الناس في أن قوله: افعل - هو للأمر - فلاجل هذا قال بعض أهل الظاهر لا حجة فيه ما لم ينقل اللفظ، والصحيح أنه لا يظن بالصحابي إطلاق ذلك إلا إذا علم تحقيقاً أنه أمر بذلك وأن يسمعه يقول أمرتكم بكذا أو يقول افعلوا وينضم إليه من القرائن ما يعرفه كونه أمراً، ويدرك ضرورة قصده إلى الأمر.

أما احتمال بنائه الأمر على الغلط والوهم فلا نظره إلى الصحابة بغير ضرورة، بل يحمل ظاهر قولهم وفعلهم على السلامة ما أمكن، ولهذا لو قال قال رسول الله ﷺ كذا ولكن شرط شرطاً ووقت وقتاً فليزمننا اتباعه، ولا يجوز أن نقول: لعله غلط في فهم الشرط والتأنيث ورأى ما ليس بشرط شرطاً، ولهذا يجب أن يقبل قول الصحابي نسخ حكم كذا، وإلا فلا فرق بين قوله نسخ وقوله: أمر، ولذلك قال علي بن أبي طالب: أمرت أن أقاتل الناكثين والماركبين والقاسطين، ولا يظن بمثله أن يقول: أمرت إلا عن مستند يقتضي الأمر.

ويتطرق إليه احتمال ثالث في عمومته وخصوصه حتى ظن قوم أن مطلق هذا يقتضي أمر جميع الأمة، والصحيح أن من يقول بصيغة العموم أيضاً: ينبغي أن يتوقف في هذا، إذ يحتمل أن يكون ما سمعه أمراً للأمة، أو لطائفة أو لشخص بعينه، وكل ذلك يبيح له أن يقول: أمر، فيتوقف فيه على الدليل، لكن يدل عليه أن أمره للواحد أمر للجماعة، إلا إذا

كان لوصف يخصه من سفر أو حضر، ولو كان كذلك لصرح به الصحابي كقوله: أمرنا إذا كنا مسافرين أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن.

نعم، لو قال: أمرنا بكذا وعلم من عادة الصحابي أنه لا يطلقه إلا في أمر الأمة حمل عليه، وإلا احتمل أن يكون أمراً للأمة أو له أو لطائفة.

الرابعة: أن يقول أمرنا بكذا ونهينا عن كذا، فيتطرق إليه ما سبق من الاحتمالات الثلاثة، واحتمال رابع وهو الأمر، فإنه لا يدري أنه رسول الله ﷺ أو غيره من الأئمة والعلماء.

فقال قوم: لا حجة فيه، فإنه محتمل.

وهذه الأكثرون إلى أنه لا يحمل إلا على أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ، لأنه يريد إثبات شرع وإقامة حجة، فلا يحمل على قول من لا حجة في قوله، وفي معناه قوله من السنة كذا، والسنة جارية بكذا.

فالظاهر أنه لا يريد إلا سنة رسول الله ﷺ وما يجب اتباعه دون سنة غيره ممن لا تجب طاعته، ولا فرق بين أن يقول الصحابي ذلك في حياة رسول الله ﷺ أو بعد وفاته.

أما التابعي إذا قال: أمرنا، احتمل أمر رسول الله ﷺ وأمر الأمة بأجمعها، والحجة حاصلة به، ويحتمل أمر الصحابة، لكن لا يليق بالعالم أن يطلق ذلك إلا وهو يريد من تجب طاعته، ولكن الاحتمال في قوله التابعي أظهر منه في قول الصحابي.

الخامسة: أن يقول: كانوا يفعلون كذا، فإن أضاف ذلك إلى زمن رسول الله ﷺ، فهو دليل على جواز الفعل، لأن ذكره في معرض الحجة يدل على أنه أراد ما علمه رسول الله ﷺ وسكت عليه دون ما لم يبلغه، وذلك يدل على الجواز، وذلك مثل قول ابن عمر رضي الله عنهما: كنا نفاضل على عهد رسول الله ﷺ فنقول: خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر وعثمان فيبلغ ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره، وقال: كنا نخابر على عهد رسول الله ﷺ وبعده أربعين سنة حتى روى لنا رافع بن خديج الحديث.

وقال أبو سعيد: كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من بر في زكاة الفطر، وقالت عائشة رضي الله عنها كانوا لا يقطعون في الشيء التافه.

وأما قول التابعي: كانوا يفعلون، لا يدل على فعل جميع الأمة، بل على البعض، فلا حاجة فيه إلا أن يصرح بنقله عن أهل الإجماع، فيكون نقلاً للإجماع ..... فقد ظهر من هذه المقدمة ما هو خبر عن رسول الله ﷺ، وما ليس خبراً عنه ..... (١١).

هذه الألفاظ التي كان الصحابة رضي الله عنهم يستعملونها في نقل الأخبار عن الرسول ﷺ لم يذكرها الغزالي في المنحول.

ثم قسم الغزالي الأخبار (الأحاديث) إلى قسمين:

أولهما: أخبار التواتر.

والثاني: أخبار الآحاد.

هذا التقسيم أورده في المنحول والمستصفي، وذكر أن الخبر يبلغنا على لسان المخبرين على سبيل التواتر وطريق الآحاد (١٢).

والتقسيم المذكور من أعمال علماء الحديث نجده عند المتقدمين منهم الإمام الحافظ المحدث أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (٣٩١) وقيل ٣٩٢هـ - ٤٦٣هـ) في كتابه «الكفاية في علم الرواية» في الصفحة السادسة عشر.

وعند المتخصصين المحدثين فهذا التقسيم معروف منهم الدكتور محمد علي فرحات في كتابه «محاضرات في علوم الحديث» في الصفحة الثامنة عشر.

بعد تقسيم الخبر إلى التواتر والآحاد شرع في بيان كل واحد منهما وبدأ بالتواتر وقال فيه أبواب:

١- في إثبات أن التواتر يفيد العلم.

٢- شروط التواتر.

٣- تقسيم الخبر إلى ما يجب تصديقه، وإلى ما يجب تكذيبه وإلى ما يجب التوقف فيه.

(١١) الغزالي، المصدر السابق، ١٥٣ - ١٥٥.

(١٢) نفس المصدر، ص ١٥٣، بتصرف.

في إثبات أن التواتر يفيد العلم:

قبل أن يشرح الغزالي هذا الموضوع قدم للخبر حدا وقال:

وحده أنه: القول الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب، أو هو: القول الذي يدخله الصدق أو الكذب، وهو أولى من قولهم: يدخله الصدق والكذب، إذ الخبر الواحد لا يدخله كلاهما، بل كلام الله تعالى لا يدخله الكذب أصلاً، والخبر عن المحالات لا يدخله الصدق أصلاً (١٣).

ويبدو من التعريف الذي اختاره الغزالي للخبر أنه تأثر بتعريف المتقدمين من علماء الحديث منهم الخطيب البغدادي الذي عرف الخبر بأنه ما يصح أن يدخله الصدق والكذب (١٤)، وكان الغزالي في اختيار هذا التعريف دقيقاً، وكذلك في رفضه للتعريف الثاني القائل بأن الخبر هو الذي يدخله الصدق والكذب، والفرق بين التعريفين هو أن الأول ذكر حرف «أو» والثاني ذكر حرف «و» وقد بين الفرق بين المحرفين في كلامه المذكور، فالحرف الأول للتخيير والثاني للجمع، هذا هو المفهوم من كلامه. ثم قال:

أما إثبات كون التواتر مفيداً للعلم فهو ظاهر خلافاً «للسمنية» حيث حصروا العلوم في الحواس، وأنكروا هذا وحصرهم باطل، فإننا بالضرورة نعلم كون الألف أكثر من الواحد، واستحالة كون الشيء الواحد قديماً محدثاً، وأموراً آخر ذكرناها في مدارك اليقين سوى الحواس، بل نقول:

حرصهم العلوم معلوم لهم وليس ذلك مدركا بالحواس الخمس، ثم لا يستريب عاقل في أن في الدنيا بلدة تسمى «بغداد» وإن لم يدخلها ولا يشك في وجود الأنبياء، بل في وجود الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله بل في الدول والوقائع الكبيرة.

فإن قيل: لو كان هذا معلوماً ضرورة لما خالفناكم.

قلنا: من يخالف في هذا فإنما يخالف بلسانه أو عن خبط في عقله أو عناده، ولا يصدر إنكار هذا من عدد كثير يستحيل إنكارهم في العادة لما علموه وعنادهم، ولو تركنا

(١٣) الغزالي، المصدر السابق، ص ١٥٦.

(١٤) الخطيب البغدادي، كتاب الكفاية في علم الرواية، ص ١٦.

ما علمناه ضرورة لقولكم للزمكم ترك المحسوسات بسبب خلاف السوفسطائية<sup>(١٥)</sup> هذا في المستصفي.

قال في المنحول:

في إثبات كون الخبر المتواتر مفيداً للعلم الضروري، وقد أنكرت السمنية كونه مفيداً للعلم.

فنقول لهم: إن استرثتم أن في الدنيا بلدة يقال لها بغداد، فقد جحدتم، وإن اعترفتهم فلم تناطقكم البلدة، ولا رأيتموها، فلم تعرفوها إلا بالتواتر، كيف؟ ولولا التواتر لما ميز المرء بين أمه وسائر نساء العالمين<sup>(١٦)</sup>.

ثم رد على مذهب الكعبي الذي ذهب إلى أن هذا العلم نظري فقال:

أما بطلان مذهب الكعبي حيث ذهب إلى أن هذا العلم نظري، فإننا نقول: النظري هو الذي يجوز أن يعرض فيه الشك وتختلف فيه فيعلمه بعض الناس دون بعض ولا يعلمه النساء والصبيان ومن ليس من أهل النظر، ولا يعلمه من ترك النظر قصداً، وكل علم نظري فالعالم به قد يجد نفسه فيه شاكاً، ثم طالباً، ونحن لا نجد أنفسنا شاكين في وجود مكة ووجود الشافعي (رحمه الله) طالين لذلك.

فإن عنيتم بكونه نظرياً شيئاً من ذلك، فنحن ننكره، وإن عنيتم به أن مجرد قول المخبر لا يفيد العلم ما لم ينتظم في النفس مقدمتان:

إحداهما: أن هؤلاء مع اختلاف أحوالهم وتباين أغراضهم ومع كثرتهم على حال لا يجمعهم على الكذب جامع، ولا يتفقون إلا على الصدق.

والثانية: أنهم قد اتفقوا على الإخبار عن الواقعة، فينتي العلم بالصدق على مجموع المقدمتين.

فهذا مسلم، ولا بد وأن تشعر النفس بهاتين المقدمتين حتى يحصل به العلم والتصديق، وإن لم تتشكل في النفس هذه المقدمات بلفظ منظوم، فقد شعرت به حتى حصل التصديق وإن لم يشعر بشعورها<sup>(١٧)</sup>.

(١٥) الغزالي، المستصفي من علم الأصول، ص ١٥٦.

(١٦) الغزالي، المنحول من تعليقات الأصول، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

(١٧) الغزالي، المستصفي من علم الأصول، ص ١٥٧.

رأى الغزالي أن البيان المذكور يحتاج إلى مزيد من الإيضاح وخاصة فيما يتعلق بالضروري، فقال:

تحقيق القول فيه أن الضروري إن كان عبارة عما حصل بغير واسطة، كقولنا: القديم لا يكون محدثاً، والموجود لا يكون معدوماً، فهذا ليس بضروري، فإنه حصل بواسطة المقدمتين المذكورتين، وإن كان عبارة عما يحصل بدون تشكل الواسطة في الذهن، فهذا ضروري.

ورب واسطة حاضرة في الذهن لا يشعر الإنسان بوجه توسطها وحصول العلم بواسطتها فيسمى أولياً وليس بأولي، كقولنا: الاثنان نصف الأربعة، فإنه لا يعلم ذلك إلا بواسطة، وهو أن النصف أحد جزأى الجملة المساوي للآخر والاثنان أحد الجزأين المساوي للثاني من جملة الأربعة، فهو إذاً نصف، فقد حصل هذا العلم بواسطة لكنها جلية في الذهن حاضرة.

ولهذا لو قيل ستة وثلاثون، هل هو نصف اثنين وسبعين يفتقر فيه إلى تأمل ونظر حتى يعلم أن هذه الجملة تنقسم بجزئين متساويين أحدهما ستة وثلاثون، فإذا العلم بصدق خبر التواتر يحصل بواسطة هذه المقدمات، وما هو كذلك فهو ليس بأولي.

وهل يسمى ضرورياً هذا، ربما يختلف فيه الاصطلاح.

والضروري عند الأكثرين عبارة عن الأولى، لا عما نجد أنفسنا مضطرين إليه، فإن العلوم الحسائية كلها ضرورية وهي نظرية، ومعنى كونها نظرية أنها ليست بأولية، وكذلك العلم بصدق خبر التواتر.

ويقرب منه العلم المستفاد من التجربة التي يعبر عنها باطراد العادات كقولنا: الماء مرو والخمر مسكر، كما نبهنا عليه في مقدمة الكتاب.

فإن قيل: لو استدل مستدل على كونه غير ضروري بأنه لو كان ضرورياً لعلمنا بالضرورة كونه ضرورياً ولما تصور الخلاف فيه، فهذا الاستدلال صحيح أم لا؟

قلنا: إن كان الضروري عبارة عما نجد أنفسنا مضطرين إليه فبالضرورة نعلم من أنفسنا أننا مضطرون إليه، وإن كان عبارة عما يحصل بغير واسطة فيجوز أن يحتاج في معرفة ذلك

إلى تأمل، ويقع الشك فيه، كما يتصور أن نعتقد شيئاً على القطع، وتتردد في أن اعتقادنا علم محقق أم لا (١٨).

بهذا البيان والإيضاح، فإن الغزالي قد وضع لعلم الحديث أساساً منطقياً قوياً يقتنع به العقل في كون خبر التواتر مفيداً للعلم الضروري.

### شروط التواتر:

ذهب الغزالي إلى أن للتواتر شروطاً أربعة وهي:

**الأول:** أن يخبروا عن علم لا عن ظن، فإن أهل بغداد لو أخبرونا عن طائر أنهم ظنوه حماماً أو عن شخص أنهم ظنوه زيداً، لم يحصل لنا العلم بكونه حماماً وبكونه زيداً، وليس هذا معللاً، بل حال المخبر لا تزيد على حال المخبر، لأنه كان في قدرة الله تعالى أن يخلق لنا العلم بخبرهم وإن كان عن ظن، ولكن العادة غير مطردة بذلك.

**الشرط الثاني:** أن يكون علمهم ضرورياً مستنداً إلى محسوس، إذ لو أخبرنا أهل بغداد عن حدوث العالم وعن صدق بعض الأنبياء لم يحصل لنا العلم، وهذا أيضاً معلوم بالعادة، وإلا فقد كان في قدرة الله تعالى أن يجعل ذلك سبباً للعلم في حقنا.

**الشرط الثالث:** أن يستوى طرفاه وواسطته في هذه الصفات وفي كمال العدد، فإذا نقل الخلف عن السلف وتوالت الأعصار، ولم تكن الشروط قائمة في كل عصر لم يحصل العلم بصدقهم، لأن خبر أهل كل عصر خبر مستقل بنفسه، فلا بد فيه من الشروط، ولأجل ذلك لم يحصل لنا العلم بصدق اليهود مع كثرتهم في نقلهم عن موسى صلوات الله عليه تكذب كل ناسخ لشريعته، ولا بصدق الشيعة والعباسية والبكرية في نقل النص على إمامة علي أو العباس أو أبي بكر رضي الله عنه وإن كثر عدد الناقلين في هذه الأعصار القرية، لأن بعض هذا وضعه الآحاد أولاً ثم أفشوه ثم كثر الناقلون في عصره وبعده، والشرط إنما حصل في بعض الأعصار فلم تستوف فيه الأعصار، ولذلك لم يحصل التصديق، بخلاف وجود عيسى عليه السلام وتحديه بالنبوة ووجود أبي بكر وعلى رضي الله عنهما وانتصابهما للإمامة، فإن كل ذلك لما تساوت فيه الأطراف والواسطة حصل لنا علم ضروري لا نقدر على

تشكيك أنفسنا فيه ونقدر على التشكيك فيما نقلوه عن موسى وعيسى عليهما السلام ونص الإمامة.

**الشرط الرابع:** في العدد وتهذيب الغرض منه برسم مسائل:

**مسألة:** عدد المخبرين ينقسم إلى ما هو ناقص فلا يفيد العلم، وإلى ما هو كامل، وهو الذي يفيد العلم، وإلى زائد وهو الذي يحصل العلم ببعضه، وتقع الزيادة فضلاً عن الكفاية.

والكامل وهو أقل عدد يورث العلم ليس معلوماً لنا، لكننا بحصول العلم الضروري نتبين كمال العدد، لا أننا بكمال العدد نستدل على حصول العلم، فإذا عرفت هذا فالعدد الكامل الذي يحصل التصديق به في واقعة هل يتصور أن لا يفيد العلم في بعض الوقائع؟ قال القاضي (رحمه الله) ذلك محال، بل كل ما يفيد العلم في واقعة يفيد في كل واقعة، وإذا حصل العلم لشخص فلا بد وأن يحصل لكل شخص يشاركه في السماع، ولا يتصور أن يختلف.

وهذا صحيح إن تجرد الخبر عن القرائن، فإن العلم لا يستند إلى مجرد العدد ونسبة كثرة العدد إلى سائر الوقائع وسائر الأشخاص واحدة، أما إذا اقترنت به قرائن تدل على التصديق فهذا يجوز أن تختلف فيه الوقائع والأشخاص.

وأنكر القاضي ذلك ولم يلتفت إلى القرائن ولم يجعل لها أثراً وهذا غير مرضي، لأن مجرد الأخبار يجوز أن يورث العلم عند كثرة المخبرين وإن لم تكن قرينة، ومجرد القرائن أيضاً قد يورث العلم وإن لم يكن فيه أخبار، فلا يبعد أن تنضم القرائن إلى الأخبار فيقوم بعض القرائن مقام بعض العدد من المخبرين، ولا ينكشف هذا إلا بمعرفة معنى القرائن وكيفية دلالتها، فنقول: لا شك في أننا نعرف أموراً ليست محسوسة، إذ نعرف من غيرنا حبه لإنسان، وبغضه له، وخوفه منه، وغضبه، وخجله، وهذه أحوال في نفس المحب والمبغض لا يتعلق الحس بها، قد تدل عليها دلالات آحادها ليست قطعية، بل يتطرق إليها الاحتمال، ولكن تميل النفس بها إلى اعتقاد ضعيف، ثم الثاني والثالث يؤكد ذلك، ولو أفردت آحادها لتطرق إليها الاحتمال، ولكن يحصل القطع باجتماعها، كما أن

قول كل واحد من عدد التواتر يتطرق إليه الاحتمال لو قدر مفرداً، ويحصل القطع بسبب الاجتماع، ومثاله أنا نعرف عشق العاشق لا بقوله، بل بأفعال: هي أفعال المحبين من القيام بخدمته وبذل ماله وحضور مجالسه لمشاهدته وملازمته في تردداته وأمر من هذا الجنس، فإن كل واحد يدل دلالة واضحة لو انفرد لاحتمل أن يكون ذلك لغرض آخر يضمه لا لحبه إياه، لكن تنتهي كثرة الدلالات إلى حد يحصل لنا علم قطعي بحبه، وكذلك بغضه إذا رُئيت منه أفعال ينتجها البغض، وكذلك نعرف غضبه وخجله لا بمجرد حمرة وجهه، لكن الحمرة إحدى الدلالات.

وكذلك نشهد الصبي يرتضع مرة بعد أخرى فيحصل لنا علم قطعي بوصول اللبن إلى جوفه وإن لم نشاهد اللبن في الضرع لأنه مستور، وحركة حلقه تدل عليه دلالة ما مع أن ذلك قد يحصل من غير وصول اللبن، لكن ينضم إليه أن المرأة الشابة لا يخلو ثديها عن لبن ولا تخلو حلمته عن ثقب، ولا يخلو الصبي عن طبع باعث على الامتناع مستخرج اللبن، وكل ذلك يحتمل خلافه نادراً وإن لم يكن غالباً، لكن إذا انضم إليه سكوت الصبي عن بكائه مع أنه لم يتناول طعاماً آخر صار قرينة، ويحتمل أن يكون بكاؤه عن وجع وسكوته عن زواله، ويحتمل أن يكون تناول شيئاً آخر لم نشاهده وإن كنا نلزمه في أكثر الأوقات، ومع هذا فافتقران هذه الدلالة كافتقران الأخبار وتواترها، وكل دلالة شاهدة يتطرق إليها الاحتمال كقول كل مخبر على حياله وينشأ من الاجتماع العلم.

وكأن هذا مدرك سادس من مدارك العلم سوى ما ذكرناه في المقدمة من الأوليات والمحسوسات والملاحظات الباطنة والتجربات والمتواترات - فيلحق هذا بها.

وإذا كان هذا غير منكر، فلا يبعد أن يحصل التصديق بقول عدد ناقص عند انضمام قرائن إليه لو تجرد عن القرائن لم يفد العلم، فإنه إذا أخبر خمسة أو ستة عن موت إنسان لا يحصل العلم بصدقهم، لكن إذا انضم إليه خروج والد الميت من الدار حاسر الرأس حافي الرجل ممزق الثياب مضطرب الحال يصفق وجهه ورأسه، وهو رجل كبير ذو منصب ومروءة لا يخالف عادته ومروءته إلا عن ضرورة، فيجوز أن يكون هذا قرينة تنضم إلى قول أولئك، فتقوم في التأثير مقام بقية العدد، وهذا مما يقطع بجوازه والتجربة تدل عليه.

وكذلك العدد الكثير ربما يخبرون عن أمر يقتضي إيالة الملك وسياسية إظهاره، والمخبرون من رؤساء جنود الملك، فيتصور اجتماعهم تحت ضبط الإيالة بالاتفاق على الكذب، ولو كانوا متفرقين خارجين عن ضبط الملك لم يتطرق إليه هذا الوهم، فهذا يؤثر في النفس تأثيراً لا ينكر، ولا أدري لم أنكر القاضي ذلك وما برهانه على استحالة؟ فقد بان بهذا أن العدد يجوز أن يختلف بالوقائع وبالأشخاص، فرب شخص انقرس في نفسه أخلاق تميل إلى سرعة التصديق ببعض الأشياء، فيقوم ذلك مقام القرائن وتقوم تلك القرائن مقام خبر بعض المخبرين فينشأ من ذلك أن لا برهان على استحالة.

فإن قيل: فهل يجوز أن يحل العلم بقول واحد؟

قلنا: حكى عن الكعبي جوازه، ولا يظن بمعتوه تجويزه مع انتفاء القرائن، أما إذا اجتمعت قرائن فلا يبعد أن تبلغ القرائن مبلغاً لا يبقى بينها وبين إثارة العلم إلا قرينة واحدة، ويقوم إخبار الواحد مقام تلك القرينة، فهذا مما لا يعرف استحالة ولا يقطع بوقوعه، فإن وقوعه إنما يعلم بالتجربة ونحن لم نجربه، ولكن قد جربنا كثيراً مما اعتقدناه جزماً بقول الواحد مع قرائن أحواله، ثم انكشف أنه كان تلبساً، وعن هذا أحوال القاضي ذلك، وهذا كلام في الوقائع مع بقاء العادات على المعهود من استمرارها، فأما لو قدرنا خرق هذه العادة، فالله تعالى قادر على أن يحصل لنا العلم بقول واحد من غير قرينة فضلاً عن أن تنضم إليه القرائن.

**مسألة:** قطع القاضي رحمه الله بأن قول الأربعة قاصر عن العدد الكامل، لأنها بينة شرعية يجوز بالإجماع للقاضي وقفها على المزكين لتحصل غلبة الظن، ولا يطلب الظن فيما علم ضرورة، وما ذكره صحيح إذا لم تكن قرينة، فإننا لا نصادف أنفسنا مضطرين إلى خبر الأربعة، أما إذا فرضت قرائن مع ذلك فلا يستحيل حصول التصديق، لكن لا يكون ذلك حاصلاً عن مجرد الخبر بل عن القرائن مع الخبر، والقاضي رحمه الله يحيل ذلك مع القرائن أيضاً.

**مسألة:** قال القاضي: علمت بالإجماع أن الأربعة ناقص، أما الخمسة فأتوقف فيها، لأنه لم يقم فيها دليل الإجماع.

وهذا ضعيف، لأننا نعلم بالتجربة ذلك، فكمن أخبار نسمعها من خمسة أو ستة ولا يحصل لنا العلم بها، فهو أيضاً ناقص لا نشك فيه.

**مسألة:** إذا قدرنا انتفاء القرائن فأقل عدد يحصل به العلم الضروري معلوم لله تعالى، وليس معلوماً لنا، ولا سبيل لنا إلى معرفته، فإننا لا ندري متى حصل علمنا بوجود مكة ووجود الشافعي ووجود الأنبياء عليهم السلام عند تواتر الخبر إلينا، وأنه كان بعد المائة والمائتين ويعسر علينا تجربة ذلك، وإن تكلفناها وسبيل التكلف أن نراقب أنفسنا إذا قتل رجل في السوق مثلاً، وانصرف جماعة عن موضع القتل، ودخلوا علينا يخبرونا عن قتله، فإن قول الأول يحرك الظن وقول الثاني والثالث يؤكد، ولا يزال يتزايد تأكيده إلى أن يصير ضرورياً لا يمكننا أن نشك فيه أنفسنا، فلو تصور الوقوف على اللحظة التي يحصل العلم فيها ضرورة وحفظ حساب المخبرين وعددهم لأمكن الوقوف، ولكن ذلك اللحظة عسير، فإنه تتزايد قوة الاعتقاد تزايداً خفياً التدريج نحو تزايد عقل الصبي المميز إلى أن يبلغ حد التكليف، ونحو تزايد ضوء الصبح إلى أن ينتهي إلى حد الكمال.

فلذلك بقي هذا في غطاء من الأشكال وتعذر على القوة البشرية إدراكه.

فأما ما ذهب إليه قوم من التخصيص بالأربعين أخذاً من الجمعة وقوم إلى التخصيص بالسبعين أخذاً من قوله تعالى «واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا» [الأعراف - ١٥٥] وقوم إلى التخصيص بعدد أهل بدر، فكل ذلك تحكمات فاسدة باردة لا تناسب الغرض ولا تدل عليه.

ويكفي تعارض أقوالهم دليلاً على فسادها، فإذا لا سبيل لنا إلى حصر عدده، لكننا بالعلم الضروري نستدل على أن العدد الذي هو الكامل عند الله تعالى قد توافقوا على الأخبار.

**فإن قيل:** فكيف علمتم حصول العلم بالتواتر وأنتم لا تعلمون أقل عدده؟

**قلنا:** كما نعلم أن الخبز يشبع والماء يروى والخمر يسكر وإن كنا لا نعلم أقل مقدار منه، ونعلم أن القرائن تفيد العلم وإن لم نقدر على حصر أجناسها وضبط أقل درجاتها.

**مسألة:** العدد الكامل إذا أخبروا ولم يحصل العلم بصدقهم فيجب القطع بتكذيبهم، لأنه لا يشترط في حصول العلم إلا شرطان:

أحدهما: كمال العدد.

والثاني: أن يخبروا عن يقين ومشاهدة.

فإذا كان العدد كاملاً كان امتناع العلم لقوات الشرط الثاني، فنعلم أنهم بجملتهم كذبوا أو كذب بعضهم في قوله: إني شاهدت ذلك، بل بنوه على توهم وظن أو كذب متعمداً، لأنهم لو صدقوا وقد كمل عددهم حصل العلم ضرورة.

وهذا أيضاً أحد الأدلة على أن الأربعة ليسوا عدد التواتر، إذ القاضى لم يحصل له العلم بصدقهم، وجاز له القضاء بغلبة الظن بالإجماع، ولو تم عددهم لكان انتفاء العلم بصدقهم دليلاً قاطعاً على كذاب جميعهم أو كذب واحد منهم، ولقطعنا بأن فيهم كاذباً أو متوهماً، ولا يقبل شهادة أربعة يعلم أن فيهم كاذباً أو متوهماً.

**فإن قيل:** فإن لم يحصل العلم بقولهم وقد كثروا كثرة يستحيل بحكم العادة توافقهم على الكذب عن اتفاق، ويستحيل دخولهم تحت ضابط وتساعدتهم على الكذب، بحيث ينكتم ذلك على جميعهم ولا يتحدث به واحد منهم، فعلى ماذا يحمل كذبهم؟ وكيف يتصور ذلك؟

**قلنا:** إنما يمكن ذلك بأن يكونوا منقسمين إلى صادقين وكاذبين، أما الصادقون فعددهم ناقص على المبلغ الذي يستقل بإفادة العلم، وأما الكاذبون فيحتمل أن يقع منهم التواطؤ لنقصان عددهم عن مبلغ يستحيل عليهم التواطؤ مع الانكتم، فإن كانوا مبلغاً لا يستحيل التواطؤ عليهم مع الانكتم فلا يستحيل الانكتم في الحال إلى أن يتحدث به ثاني الحال.

ونقل الشيعة نص الإمامة مع كثرتها، إنما لم يفد العلم لأنهم لم يخبروا عن المشاهدة والسماع، بل لو سمعوا عن سلف فهم صادقون، لكن السلف الواضعون لهذا الكذب يكون عددهم ناقصاً عن مبلغ يستحيل منهم التواطؤ مع الانكتم، وربما ظن الخلق أن عددهم كامل لا يستحيل عليهم التواطؤ، فيخطئون في الظن فيقطعون بالحكم ويكون هذا منشأ غلطهم.

بيان شروط فاسدة ذهب إليها قوم وهي خمسة:

الأول. شرط قوم في عدد التواتر أن لا يحصرهم عدد ولا يحويهم بلد، وهذا فاسد،



فإن الحجيج بأجمعهم إذا أخبروا عن واقعة صلتهم عن الحج ومنعتهم من عرفات حصل العلم بقولهم وهم محصورون، وأهل الجامع إذا أخبروا عن نائبة في الجمعة منعت الناس من الصلاة علم صدقهم مع أنهم يحويهم مسجد فضلاً عن بلد.

وكذلك أهل المدينة إذا أخبروا عن رسول الله ﷺ بشيء حصل العلم وقد حوهم بلد.

الثاني: شرط قوم أن تختلف أنسابهم فلا يكونوا بنى أب واحد، وتختلف أوطانهم، فلا يكونوا في محلة واحدة، وتختلف أديانهم فلا يكونوا أهل مذهب واحد.

وهذا فاسد، لأن كونهم من محلة واحدة ونسب واحد لا يؤثر إلا في إمكان تواطؤهم، والكثرة إلى كمال العدد تدفع هذا الإمكان، وإن لم تكن كثرة أمكن التواطؤ بنى الأعمام، كما يمكن من الأخوة ومن أهل بلد، كما يمكن من أهل محلة، وكيف يعتبر اختلاف الدين ونحن نعلم صدق المسلمين إذا أخبروا عن قتل وفتنة وواقعة، بل نعلم صدق أهل قسطنطينية إذا أخبروا عن موت قيصر.

فإن قيل: فلنعلم صدق النصاري في نقل التثليث عن عيسى عليه السلام وصدقهم في صلبه.

قلنا: لم ينقلوا التثليث توقيفاً وسماعاً عن عيسى بنصر صريح لا يحتمل التأويل، لكن توهموا ذلك بالفاظ موهمة لم يقفوا على مغزاها، كما فهم المشبهة التشبيه من آيات وأخبار لم يفهموا معناها، والتواتر ينبغي أن يصدر عن محسوس، فأما قتل عيسى عليه السلام فقد صدقوا في أنهم شاهدوا شخصاً يشبه عيسى عليه السلام مقتولاً «ولكن شبه لهم».

فإن قيل: فهل يتصور التشبيه في المحسوس؟ فإن تصور فليشك كل واحد منا إذا رأى زوجته وولده فلعله شبه له.

قلنا: إن كان الزمان زمان خرق العادة يجوز التشبيه في المحسوس، وذلك زمان النبوة لإثبات صدق النبي ﷺ وذلك لا يوجب الشك في غير ذلك الزمان، إذ لا خلاف في قدرة الله تعالى على قلب العصا ثعباناً، وخرق العادة به لتصديق النبي عليه السلام، ومع ذلك إذا أخذنا العصا في زماننا لم نخف من انقلابها ثعباناً ثقة بالعادات في زماننا.

فإن قيل: خرق العادة في زماننا هذا جائز كرامة للأولياء، فلعل ولياً من الأولياء دعا الله تعالى بذلك فأجابه، فلنشك لإمكان ذلك.

قلنا: إذا فعل الله تعالى ذلك نزع عن قلوبنا العلم الضروري الحاصل بالعادات، فإذا وجدنا من أنفسنا علماً ضرورياً بأنه لم تنقلب العصا ثعباناً، ولا الجبل ذهباً، ولا الحصى في الجبال جواهر وبواقيت قطعنا بأن الله تعالى لم يخرق العادة وإن كان قادراً عليها.

الثالث: شرط قوم أن يكونوا أولياء مؤمنين، وهو فاسد إذ يحصل العلم بقول الفسقة والمرجئة والقدرية، بل يقول الروم إذا أخبروا بموت ملكهم حصل العلم.

الرابع: شرط قوم أن لا يكونوا محمولين بالسيف على الأخبار، وهو فاسد، لأنهم إن حملوا على الكذب لم يحصل العلم لفقد الشرط وهو الإخبار عن العلم الضروري، وإن صدقوا حصل العلم، فلو أن أهل بغداد حملهم الخليفة بالسيف على الإخبار عن محسوس شاهده، أو شهادة كتموها فأخبروا حصل العلم بقولهم.

فإن قيل: هو يتصور عدد يحصل العلم بقولهم إذا أخبروا عن اختيار ولا يحصل لو أخبروا عن إكراه؟

قلنا: أحال القاضي رحمه الله ذلك من حيث إنه لم يجعل للقرائن مدخلا، وذلك غير محال عندنا، فإننا بينا أن النفس تشعر بأن هؤلاء على كثرتهم لا يجمعهم على الكذب جامع ثم تصدق، فإذا ظهر كون السيف جامعاً لم يبعد أن لا يحصل العلم.

الخامس: شرط الروافض أن يكون الإمام المعصوم في جملة المخيرين وهذا يوجب العلم بإخبار الرسول ﷺ عن جبريل عليه السلام لأنه معصوم، فأى حاجة إلى إخبار غيره؟ ويجب أن لا يحصل العلم بنقلهم على التواتر النص على ﷺ، إذ ليس فيهم معصوم، وأن تلزم حجة الإمام إلا على من شاهده من أهل بلده، وسمع منه دون سائر البلاد، وأن لا تقوم الحجة بقول أمرائه ودعائه ورسله وقضائه إذ ليسوا معصومين، وأن لا يعلم موت أمير وقتله ووقوع الفتنة وقتال في غير مصر، وكل ذلك لازم على هذيانهم (١٩).

تقسيم الخبر إلى ما يجب تصديقه وإلى ما يجب تكذيبه وإلى ما يجب التوقف فيه:  
القسم الأول: ما يجب تصديقه وهي سبعة:

الأول: ما أخبر عنه عدد التواتر، فإنه يجب تصديقه ضرورة وإن لم يدل عليه دليل آخر، فليس في الإخبار ما يعلم صدقه بمجرد الإخبار إلا المتواتر، وما عداه فإنما يعلم صدقه بدليل آخر يدل عليه سوى نفس الخبر.

الثاني: ما أخبر الله تعالى عنه، فهو صدق بدليل استحالة الكذب عليه، ويدل عليه دليان أقواهما إخبار الرسول ﷺ عن امتناع الكذب عليه تعالى، والثاني أن كلامه تعالى قائم بنفسه، ويستحيل الكذب في كلام النفس على من يستحيل عليه الجهل، إذ الخبر يقوم النفس على وفق العلم والجهل على الله تعالى محال.

الثالث: خبر الرسول ﷺ ودليل صدقه دلالة المعجزة على صدقه مع استحالة إظهار المعجزة على أيدي الكاذبين، لأن ذلك لو كان ممكناً لمعجز الباري عن تصديقه رسله، والمعجز عليه محال.

الرابع: ما أخبر عنه الأمة، إذ ثبت عصمته بقول الرسول ﷺ المعصوم عن الكذب، وفي معناه كل شخص أخبر الله تعالى أو رسوله ﷺ عنه بأنه صادق لا يكذب.

الخامس: كل خبر يوافق ما أخبر الله تعالى عنه أو رسوله ﷺ أو الأمة أو من صدقه هؤلاء أو دل العقل عليه والسمع، فإنه لو كان كذباً لكان الموافق له كذب.

السادس: كل خبر صح أنه ذكره المخبر بين يدي رسول الله ﷺ ويمسمع منه ولم يكن غافلاً عنه فسكت عليه، لأنه لو كان كذباً لما سكت عنه ولا عن تكذيبه ونعني به ما يتعلق بالدين.

السابع: كل خبر ذكر بين يدي جماعة أمسكوا عن تكذيبه والعادة تقضى في مثل ذلك بالتكذيب، وامتناع السكوت لو كان كذباً، وذلك بأن يكون للخبر وقع في نفوسهم وهو عدد يمتنع في مستقر العادة التواطؤ عليهم بحيث ينكتم التواطؤ ولا يتحدثون به، وبمثل هذه الطريقة ثبتت أكثر أعلام رسول الله ﷺ، إذ كان ينقل بمشهد جماعات، وكانوا يسكتون عن التكذيب مع استحالة السكوت عن التكذيب على مثلهم، فمهما كمل الشرط وترك التكثير - كما سبق - نزل منزلة قولهم صدقت.

فإن قيل: لو ادعى واحد أمراً بمشهد جماعة وادعى علمهم به فسكتوا عن تكذيبه، فهل يثبت صدقه؟

قلنا: إن كان ذلك في محل النظر والاجتهاد فلا يثبت صدقه، لاحتمال أنهم اعتقدوا عن النظر ما ادعاه، وإن كان يسنده إلى مشاهدة وكانوا عدداً يستحيل عليهم الدخول تحت داع واحد، فالسكوت عن تكذيبه تصديق من جهتهم.

فإن قيل: وهل يدل على الصدق تواتر الخبر عن جماعة لا يجوز على مثلهم التواطؤ على الكذب قصداً ولا التوافق على اتفاق.

قلنا: أحال القاضي رحمه الله ذلك، وقال: قولهم يورث العلم ضرورة إن بلغوا عدد التواتر في علم الله، فإن لم يورث العلم الضروري دل على نقصان العدد، ولا يجوز الاستدلال على صدقهم بالنظر في أحوالهم، بل نعلم قطعاً كذبهم أو اشتغالهم على كاذب أو متوهم.

وهذا على مذهبه إن لم ينظر إلى القرائن لازم، أما من نظر إلى القرائن، فلا يبعد أن يعلم صدقهم بنوع من النظر.

فإن قيل: خبر الواحد الذي به الأمة هل يجب تصديقه؟

قلنا: إن عملوا على وفقه فلعلهم عملوا عن دليل آخر، وإن عملوا به أيضاً فقد أمروا بالعمل بخبر الواحد، وإن لم يعرفوا صدقه فلا يلزم الحكم بصدقه.

فإن قيل: لو قدر الراوي كذباً لكان عمل الأمة بالباطل، وهو خطأ ولا يجوز ذلك على الأمة.

قلنا: الأمة ما تعبدوا إلا بالعمل بخبر يغلب على الظن صدقهم فيه، وقد غلب على ظنهم كالقاضي إذا قضى بشهادة عدلين لا يكون مخطئاً وإن كان الشاهد كاذباً بل يكون محققاً لأنه لم يؤمر به.

القسم الثاني: من الأخبار ما يعلم كذبه وهي أربعة:

الأول: ما يعلم خلافه بضرورة العقل أو نظره أو الحس والمشاهدة أو أخبار التواتر، وبالجمل ما خالف المعلوم بالمدارك الستة المذكورة كمن أخبر عن الجمع بين النصفين، وإحياء الموتى في الحال، وأنا على جناح نسر أو في لجة بحر، وما يحس خلافه.



الثاني: ما يخالف النص القاطع من الكتاب والسنة المتواترة وإجماع الأمة، فإنه ورد مكذبا بالله تعالى ولرسوله ﷺ وللأمة.

الثالث: ما صرح بتكذيبه جمع كثير يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب إذا قالوا حضرننا معه في ذلك الوقت فلم نجد ما حكاه من الواقعة أصلا.

الرابع: ما سكت الجمع الكثير عن نقله والتحدث به مع جريان الواقعة بمشهد منهم ومع إحالة العادة السكوت عن ذكره لتوفر الدواعي على نقله، كما لو أخبر مخبر بأن أمير البلدة قتل في السوق على ملاء من الناس، ولم يتحدث أهل السوق به، فيقطع بكذبه، إذ لو صدق لتوفرت الدواعي على نقله ولأحالت العادة اختصاصه بحكايته، وبمثل هذه الطريقة عرفنا كذب من ادعى معارضة القرآن، ونص الرسول على نبي آخر بعده، وأنه أعقب جماعة من الأولاد الذكور، ونصه على إمام بعينه على ملاء من الناس، وفرضه صوم شوال وصلاة الضحى، وأمثال ذلك مما إذا كان أحالت العادة كتمانها.

فإن قيل: فقد تفرد الآحاد بنقل ما تتوفر الدواعي عليه حتى وقع الخلاف فيه كإفراده ﷺ الحج أو قرانه، وكدخوله الكعبة وصلاته فيها، وأنه ﷺ نكح ميمونة وهو حرام، وأنه دخل مكة عنوة، وقبوله شهادة الأعرابي وحده على رؤية الهلال، وانفراد الأعرابي بالرؤية حتى لم يشاركه أحد فيه، وانشقاق القمر ولم ينقله إلا ابن مسعود ﷺ وعدد يسير معه وكان ينبغي أن يراه كل مؤمن وكافر وباء وحاضر، ونقل النصراني معجزات عيسى، عليه السلام، ولم ينقلوا كلامه في المهد وهو من أعظم العلامات، ونقلت الأمة القرآن ولم ينقلوا بقية معجزات الرسول ﷺ، كنقل القرآن في الشيوخ، ونقل الناس أعلام الرسل ولم ينقلوا أعلام شعيب عليه السلام، ونقلت الأمة سور القرآن ولم تنقل المعوذتين نقل غيرهما حتى خالف ابن مسعود ﷺ في كونهما من القرآن، وما تعم به البلوى من اللبس والمس أيضا، فكل هذا نقض على هذه القاعدة.

والجواب: أن أفراد الرسول ﷺ وقرانه ليس مما يجب أن ينكشف وأن ينادى به رسول الله ﷺ على الكافة بل لا يطلع إلا من أطلعه الله عليه أو على نيته بإخباره إياه، نعم ظهر على الاستفاضة تعليمه للناس الأفراد والقران جميعا.

وأما دخوله الكعبة وصلاته فيها، فقد يكون ذلك مع نفر يسير ومع واحد واثنين -

ولا يقع شائعا كيف ولو وقع شائعا لم تتوفر الدواعي على دوام نقله، لأنه ليس من أصول الدين ولا من فرائضه ومهماته.

وأما دخوله مكة عنوة فقد صح على الاستفاضة دخوله متسلحا مع الأولية والأعلام وتعام التمكّن والاستيلاء، وبذله الأمان لمن دخل دار أبي سفيان ولعن ألقى سلاحه واعتصم بالكعبة، وكل ذلك غير مختلف فيه، ولكن استدلت بعض الفقهاء بما روى عنه ﷺ أنه ودى قوما قتلهم خالد بن الوليد ﷺ على أنه كان صلحا ووقوع مثل هذه الشبهة للآحاد ممكن إلى أن تزال بالنظر، وأن يكون ذلك بنهي خاص عن قوم مخصوصين، ولسبب مخصوص.

وأما انفراد الأعرابي برؤية الهلال فممكن، وقد يقع مثل ذلك في زماننا في الليلة الأولى لخفاء الهلال ودقته، فينفرد به من يحتد بصره، وتصدق في الطلب رغبته، ويقع على موضع الهلال بصره عن معرفة أو اتفاق.

وأما انشقاق القمر فهي آية ليلية وقعت والناس نيام غافلون، وإنما كان في لحظة، فراه من ناظره النبي ﷺ من قریش، ونهيه عن النظر له، وما انشق منه إلا شعبة، ثم عاد صحيحا في لحظة، فكم من انقضا كوكب وزلزلة وأمور هائلة من ربح وصاعقة بالليل لا ينتبه له إلا الآحاد على أن مثل هذا إنما يعلمه من قيل له: انظر إليه، فانشق عقيب القول والتحدى، ومن لم يعلم ذلك ووقع عليه بصره ربما توهم أنه خيال انقشع أو كوكب كان تحت القمر، فانجلي القمر عنه أو قطعة سحب سترت قطعة من القمر، لهذا لم يتوافر نقله.

وأما نقلهم القرآن دون سائر الأعلام، فذلك لأمرين: أحدهما أن الدواعي لا تتوفر بعد ثبوت النبوة بالقرآن واستقلالها به على نقل ما يقع بعده بحيث تقع المداومة عليه اكتفاء بشيئها بالقرآن الذي هو أعظم الآيات، ولأن غير القرآن إنما ظهر في عمر كل واحد مرة واحدة، وربما ظهر بين نفر يسير، والقرآن كان يردده طول عمره مرة بعد أخرى، ويلقيه على كافهم قصدا، ويأمرهم بحفظه والتلاوة له، والعمل بموجبه.

وأما المعوذتان فقد ثبت نقلهما شائعا من القرآن كسائر السور.

وابن مسعود ﷺ لم ينكر كونهما من القرآن، لكن أنكر إثباتهما في المصحف

وإثبات الحمد أيضاً، لأنه كانت السنة عنده أن لا يثبت إلا ما أمر النبي ﷺ بإثباته وكتبته، ولما لم يجده كتب ذلك ولا سمع أمره به أنكره، وهذا تأويل وليس جحداً لكونه قرآناً، ولو جحد ذلك لكان فسقا عظيماً لا يضاف إلى مثله ولا إلى أحد من الصحابة.

وأما ترك النصارى نقل كلام عيسى عليه السلام في المهد، فلعله لم يتكلم إلا بحضرة نفر يسير ومرة واحدة لتبرئة مريم عليها السلام عما نسبوها إليه، فلم ينتشر ذلك، ولم يحصل العلم بقول من سمع ذلك منهم، فاندرس فيما بينهم.

وأما شعيب ومن يجرى مجراه من الرسل عليهم السلام، فلم يكن لهم شريعة ينفردون بها، بل كانوا يدعون إلى شريعة من قبلهم، فلم تتوفر الدواعي على نقل معجزاتهم إذا لم يكن لهم معجزات ظاهرة، لكن ثبت صدقهم بالنص والتوقيف من نبي ذى معجزة.

وأما الخبر عن المس واللمس للذكر وما تعم به البلوى، فيجوز أن يخبر به الرسول ﷺ عدداً يسيراً ثم ينقلونه آحاداً ولا يستفيض، وليس ذلك مما يعظم في الصدور، وتتوفر الدواعي على التحدث به دائماً.

القسم الثالث: ما لا يعلم صدقه ولا كذبه، فيجب التوقف فيه، وهو جملة الأخبار الواردة في أحكام الشرع والعبادات مما عدا القسمين المذكورين، وهو كل خبر لم يعرف صدقه ولا كذبه.

فإن قيل: عدم قيام الدليل على صدقه يدل على كذبه، إذ لو كان صدقاً لما أخلانا الله تعالى عن دليل على صدقه.

قلنا: ولم يستحيل أن يخلينا عن دليل قاطع على صدقه ولو قلب هذا وقيل يعلم صدقه؟ لأنه لو كان كذباً لما أخلانا الله تعالى عن دليل قاطع على كذبه لكان مقاوماً لهذا الكلام، وكيف يجوز ذلك ويلزم منه أن يقطع بكذب كل شاهد لا يقطع بصدقه، وكفر كل قاض ومفت وفجوره، إذا لم يعلم إسلامه وورعه بقاطع، وكذا كل قياس ودليل في الشرع لا يقطع بصحته، فليقطع بطلانه، وهذا بخلاف التحدى بالنبوة إذا لم تظهر معجزة، فإننا نقطع بكذبه، لأن النبي ﷺ هو الذي كلفنا تصديقه، وتصديقه بغير

دليل محال وتكليف المحال محال، فيه علمنا أننا لم نكلف تصديقه، فلم يكن رسولاً إلينا قطعاً.

أما خبر الواحد وشهادة الاثنين فلم نتعبد فيه بالصدق، بل بالعمل عند ظن الصدق والظن حاصل والعمل ممكن ونحن مصيبون، وإن كان هو كاذباً، ولو عملنا بقول شاهد واحد فنحن مخطئون وإن كان هو صادق.

فإن قيل: إنما وجب إقامة المعجزة لنعرف صدقه فتبعه فيما يشرعه، فليجب عليه إزالة الشك فيما يبلغ من الشرع بالمشافهة والإشاعة إلى حد التواتر ليحصل العلم في حق من لم يشافه به.

قلنا: لا استحالة في أن يقسم الشارع شرعه إلى ما يتعبد فيه بالعلم والعمل، فيجب فيه ما ذكرتموه، وإلى ما يتعبد فيه بالعمل دون العلم فيكون فرض من يسمع من الرسول ﷺ العلم والعمل جميعاً، وفرض من غاب العمل دون العلم ويكون العمل منوطاً بظن الصدق في الخبر، وإن كان هو كاذباً عند الله تعالى، وكذا الظن الحاصل من قياس وقول شاهد ويمين المدعى عليه أو يمين المدعى من النكول، فلا نحيل شيئاً من ذلك (المستصفي، ص ١٧٠ وما قبلها).

القسم الثاني من هذا الأصل في أخبار الآحاد:

بعد أن بين الغزالي رحمه الله تعالى الأخبار المتواترة بالتفصيل بالمقارنة إلى حديثه عنها في المنحول، انتقل إلى الحديث عن أخبار الآحاد وفيه أبواب:

الباب الأول: في إثبات التعبد به مع قصوره عن إفادة العلم.

الباب الثاني: في شروط الراوى وصفته.

الباب الثالث: في الجرح والتعديل.

الباب الرابع: في مستند الراوى وكيفية ضبطه.

\* في إثبات التعبد مع قصوره عن إفادة العلم:

فيه أربع مسائل:

الأولى: اعلم أننا نريد بخبر الواحد في هذا المقام ما لا ينتهي من الأخبار إلى حد

التواتر المفيد للعلم، فما نقله جماعة من خمسة أو ستة مثلاً، فهو خبر الواحد، وأما قول الرسول ﷺ مما علم صحته، فلا يسمى خبر الواحد.

**وإذا عرفت هذا فنقول:** خبر الواحد لا يفيد العلم وهو معلوم الضرورة، فإننا لا نصدق بكل ما نسمع، ولو صدقنا وقدرنا تعارض الخبرين، فكيف نصدق بالضدين؟ وما حكى عن المحدثين من أن ذلك يوجب العلم، فلعلهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل، إذ يسمى الظن علماً، ولهذا قال بعضهم: يورث العلم الظاهر، والعلم ليس له ظاهر وباطن، إنما هو الظن ولا تمسك لهم في قوله: «**فإن علمتموهن مؤمنات**» [المتحة - ١٠] وأنه أراد الظاهر، لأن المراد به العلم الحقيقي بكلمة الشهادة التي هي ظاهر الإيمان دون الباطن الذي لم يكلف به، والإيمان باللسان يسمى إيماناً مجازاً، ولا تمسك لهم في قوله تعالى «**ولا تقف ما ليس لك به علم**» [الإسراء - ٣٦] وأن الخبر لو لم يفد العلم لما جاز العمل به، لأن المراد بالآية منع الشاهد عن جزم الشهادة إلا بما يتحقق.

وأما العمل بخبر الواحد فمعلوم الوجوب بدليل قاطع أوجب العمل عند ظن الصدق والظن حاصل قطعاً، ووجوب العمل عنده معلوم قطعاً كالحكم بشهادة اثنين، أو يمين المدعى مع نكول المدعى عليه.

**الثانية:** أنكر المنكرون جواز التعبد بخبر الواحد عقلاً فضلاً عن وقوعه سمعاً، فيقال لهم: من أين عرفتُم استحالة؟ أبالضرورة ونحن نخالفكم فيه ولا نزاع في الضرورة، أو بدليل، ولا سبيل لهم إلى إثباته، لأنه لو كان لكان يستحيل إما لذاته أو لمفسدة تتولد منه، ولا يستحيل لذاته ولا التفات إلى المفسدة، ولا نسلم أيضاً لو التفتنا إليها، فلا بد من بيان وجه المفسدة.

**فإن قيل:** وجه المفسدة أن يروى الواحد خبراً في سفك الدماء أو في استحلال بضع، وربما يكذب فيظن أن سفك الدم هو بأمر الله تعالى ولا يكون بأمره، فكيف يجوز الهجوم بالجهل، ومن شككنا في إباحة بضعه وسفك دمه فلا يجوز الهجوم عليه بالشك، فيقبح من الشارع حوالة الخلق إلى الجهل واقتحام الباطل بالتوهم، بل إذا أمر الله تعالى بأمر فيعرفنا أمره لنكون على بصيرة، إما ممثلون أو مخالفون.

**فالجواب** أن هذا السؤال إن صدر ممن ينكر الشرائع فنقول له: أي استحالة في أن يقول الله تعالى لعباده إذا طار بكم طائر وظننتموه غراباً فقد أوجبت عليكم كذا وكذا وجعلت ظنكم علامة وجوب العمل كما جعلت زوال الشمس علامة وجوب الصلاة، فيكون نفس الظن علامة الوجوب والظن مدرك بالحس وجوده، فيكون الوجوب معلوماً، فمن أتى بالواجب عند الظن فقد امتثل قطعاً وأصاب، فإذا جاز أن يجعل الزوال أو ظن كونه غراباً علامة فلم لا يجوز أن يجعل ظنه علامة ويقال له: إذا ظننت صدق الراوى والشاهد والحالف فاحكم به، ولست متعبداً بمعرفة صدقه، ولكن بالعمل عند ظن صدقه، وأنت مصيب وممتثل، صدق أو كذب، ولست متعبداً بالعلم بصدقه ولكن بالعمل عند ظنك الذي تحسه من نفسك، وهذا ما نعتقده في القياس وخبر الواحد والحكم بالشاهد واليمين وغير ذلك.

وأما إذا صدر هذا من مقرر بالشرع، فلا يتمكن منه، لأنه تعبد بالعمل بالشهادة والحكم والفتوى ومعينة الكعبة وخبر الرسول ﷺ، فهذه خمسة، ثم الشهادة قد يقطع بها كشهادة الرسول ﷺ وشهادة خزيمة بن ثابت حين صدقه الرسول ﷺ، وشهادة موسى وهارون، والأنبياء صلوات الله عليهم، وقد يظن ذلك كشهادة غيرهم، ثم ألحق المظنون بالمقطوع به في وجوب العمل، وكذلك فتوى النبي ﷺ وحكمه مقطوع به، وفتوى سائر الأئمة وحكم سائر القضاة مظنون وألحق بالمعلوم والكعبة تعلم قطعاً بالعيان وتظن بالاجتهاد، وعند الظن يجب العمل كما يجب عند المشاهدة.

فكذلك خبر الرسول ﷺ يجب العمل به عند التواتر، فلم يستحيل أن يلحق المظنون بالمعلوم في وجوب العمل خاصة، ومن أراد أن يفرق بين هذه الخمسة في مفسدة أو مصلحة لم يتمكن منه أصلاً.

**فإن قيل:** فهل يجوز التعبد بالعمل بخبر الفاسق؟

قلنا: قال قوم: يجوز بشرط ظن الصدق، وهذا الشرط عندنا فاسد، بل كما يجوز أن تجعل حركة الفلك علامة التعبد بالصلاة فحركة لسان الفاسق يجوز أن تجعل علامة فتكليف العمل عند وجود الخبر شيء، وكون الخبر صدقاً أو كذباً شيء آخر.

الثالثة: ذهب قوم إلى أن العقل يدل على وجوب العمل بخبر الواحد دون الأدلة السمعية. واستدلوا عليه بدليلين:

أحدهما: أن المفتي إذا لم يجد دليلاً قاطعاً من كتاب أو إجماع أو سنة متواترة، ووجد خبر الواحد فلو لم يحكم به لتعطلت الأحكام ولأن النبي ﷺ إذا كان مبعوثاً إلى أهل العصر يحتاج إلى إنقاذ الرسل، إذ لا يقدر على مشافهة الجميع، ولا إشاعة جميع أحكامه على التواتر إلى كل أحد، إذ لو أنفذ عدد التواتر إلى كل قطر لم يف بذلك أهل مدينته، وهذا ضعيف، لأن المفتي إذا فقد الأدلة القاطعة يرجع البراءة الأصلية والاستصحاب، كما لو فقد خبر الواحد أيضاً.

وأما الرسول ﷺ فليقتصر على من يقدر على تبليغه فمن الناس في الجزائر من لم يبلغه الشرع، فلا يكلف به، فليس تكليف الجميع واجباً، نعم لو تعبد نبي بأن يكلف جميع الخلق ولا يخلى واقعة عن حكم الله تعالى ولا شخصاً عن التكليف فربما يكون الاكتفاء بخبر الواحد ضرورة في حقه.

والدليل الثاني: أنهم قالوا: صدق الراوى ممكن، فلو لم نعمل بخبر الواحد لكننا قد تركنا أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ فلاحتيال والحزم في العمل، وهو باطل من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن كذبه ممكن، فربما يكون عملنا بخلاف الواجب.

الثاني: أنه كان يجب العمل بخبر الكافر والفاسق، لأن صدقه ممكن.

الثالث: هو أن براءة الذمة معلومة بالعقل والنفي الأصلي، فلا ترفع بالوهم وقد استدل به قوم في نفي خبر الواحد وهو وإن كان فاسداً فهو أقوم من قوله: إن الصدق إذا كان ممكناً يجب العمل به.

الرابعة: الصحيح الذي ذهب إليه الجماهير من سلف الأمة من الصحابة والتابعين والفقهاء والمتكلمين أنه لا يستحيل التعبد بخبر الواحد عقلاً ولا يجب التعبد به عقلاً وأن التعبد به واقع سمعاً، وقال جماهير القدرية ومن تابعهم من أهل الظاهر كالقاساني بتحريم العمل به سمعاً، ويدل على بطلان مذهبهم مسلكان قاطعان:

أحدهما: إجماع الصحابة على قبول خبر الواحد.

والثاني: تواتر الخبر بإنفاذ رسول الله ﷺ الولاية والرسول إلى البلاد وتكليفه إياهم تصديقهم فيما نقلوه من الشرع، ونحن نقرر هذين المسلكين:

المسلك الأول: ما تواتر واشتهر من عمل الصحابة ﷺ بخبر الواحد في وقائع شتى لا تنحصر وإن لم تتواتر آحادها فيحصل العلم بمجموعها، ونحن نشير إلى بعضها، فمنها ما روى عن عمر ﷺ في وقائع كثيرة:

من ذلك قصة الجنين وقيامه في ذلك يقول أذكر الله امرأ سمع من رسول الله ﷺ شيئاً في الجنين، فقام إليه حمل بن مالك بن النابغة وقال: كنت بين جاريتين - يعني ضرتين - فضربت إحدهما الأخرى بمسطح فألقت جنيناً ميتاً، فقضى فيه رسول الله ﷺ بغرة عبد أو وليدة، فقال عمر: لو لم نسمع هذا لقضينا فيه بغير هذا - أى لم نقض بالغرة أصلاً - وقد انفصل الجنين ميتاً للشك في أصل حياته.

ومن ذلك أنه كان ﷺ لا يرى توريث المرأة من دية زوجها، فلما أخبره الضحاك أن رسول الله ﷺ كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية، رجع إلى ذلك.

ومن ذلك ما تظاهرت به الأخبار عنه في قصة المجوس أنه قال: ما أدري ما الذي أ صنع في أمرهم وقال: أنشد الله امرأ سمع فيهم شيئاً إلا رفعه إلينا، فقال عبد الرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: سنوا بهم سنة أهل الكتاب فأخذ الجزية منهم وأقرهم على دينهم.

ومنها ما ظهر منه ومن عثمان ﷺ وجماهير الصحابة ﷺ من الرجوع عن سقوط فرض الغسل من التقاء الختانين بخبر عائشة ﷺ وقولها: فعلت ذلك أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا.

ومن ذلك ما صح عن عثمان ﷺ أنه قضى في السكنى بخبر فريضة بنت مالك بعد أن أرسل إليها وسألها.

ومنها ما ظهر من علي ﷺ من قبوله خبر الواحد واستظهاره باليمين حتى قال في الخبر المشهور: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعتني الله بما شاء منه، وإذا حدثني غيره أحلفته فإذا حلف صدقته، وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر قال: قال

رسول الله ﷺ: ما من عبد يصيب ذنباً - الحديث، فكان يحلف المخبر لا لتهمة بالكذب، ولكن للاحتياط في سياق الحديث على وجهه، والتحرز من تغيير لفظه نقلاً بالمعنى، ولئلا يقدم على الرواية بالظن، بل عند السماع المحقق.

ومنها ما روى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه كان يرى أن الحائض لا يجوز لها أن تصدر حتى يكون آخر عهدها الطواف بالبيت، وأنكر على ابن عباس خلافه في ذلك، فقيل له إن ابن عباس سأل فلانة الأنصارية هل أمرها رسول الله ﷺ بذلك فأخبرته، فرجع زيد بن ثابت يضحك ويقول لابن عباس: ما أراك إلا قد صدقت ورجع إلى موافقته بخبر الأنصارية.

ومنها ما روى عن أنس رضي الله عنه أنه قال: كنت أسقى أبا عبيدة وأبا طلحة وأبى بن كعب شرباً من فضيخ تمر إذ أتانا آت فقال: إن الخمر قد حرمت، فقال أبو طلحة: قم يا أنس إلى هذه الجرار فأكسرها، فقامت إلى مهراس لنا ففرضتها بأسفلها حتى تكسرت. ومنها ما اشتهر من عمل أهل قباء في التحول عن القبلة بخبر الواحد وأنهم أتاهم آت فأخبرهم بنسخ القبلة، فانحرفوا إلى الكعبة بخبره.

ومنها ما ظهر من ابن عباس رضي الله عنه وقد قيل إن فلاناً رجلاً من المسلمين يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس بموسى بنى إسرائيل عليه السلام، فقال ابن عباس: كذب عدو الله، أخبرني أبي بن كعب قال: خطبنا رسول الله ﷺ، ثم ذكر موسى والخضر بشيء يدل على أن موسى صاحب الخضر هو موسى بنى إسرائيل، فتجاوز ابن عباس العمل بخبر الواحد وبادر إلى التكذيب بأصله والقطع بذلك لأجل خبر أبي بن كعب.

ومنها أيضاً ما روى عن أبي الدرداء أنه لما باع معاوية شيئاً من آنية الذهب والورق بأكثر من وزنه، فقال له أبو الدرداء: سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن ذلك، فقال له معاوية: إني لا أرى بذلك بأساً، فقال أبو الدرداء: من يعذرني من معاوية أخبر عن رسول الله ﷺ ويخبرني عن رأيه، لا أسألك بأرض أبداً.

ومنها ما اشتهر عن جميعهم في أخبار لا تحصى الرجوع إلى عائشة وأم سلمة وميمونة وحفصة رضوان الله عليهن، وإلى فاطمة بنت أسد وفلانة وفلانة مما لا تحصى

كثرة، وإلى زيد وأسامه وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم من الرجال والنساء والعبيد والموالي، وعلى ذلك جرت سنة التابعين بعدهم حتى قال الشافعي رحمه الله: وجدنا على بن الحسين رضي الله عنه يعمل على أخبار الآحاد، وكذلك محمد بن علي وجبير بن مطعم ونافع بن جبير وخارجة بن زيد وأبو سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار، وكذلك كان حال طائفة وعطاء ومجاهد.

وكان سعيد بن المسيب يقول: أخبرني أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ في الصرف، فيثبت حديثه سنة ويقول: حدثني أبو هريرة، وعروة بن الزبير يقول: حدثني عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قضى أن الخراج بالضمان، ويعترض بذلك على قضية عمر ابن عبد العزيز، فينقض عمر قضاءه لأجل ذلك.

وكذلك ميسرة باليمن ومكحول بالشام وعلى ذلك كان فقهاء البصرة كالحسن وابن سيرين وفقهاء الكوفة وتابعوهم كعلقمة والأسود والشعبي ومسروق وعليه جرى من بعدهم من الفقهاء ولم ينكر عليهم أحد في عصر، ولو كان نكير لنقل ولوجب في مستقر العادة اشتهاره وتوفرت الدواعي على نقله كما توفرت على نقل العمل به، فقد ثبت أن ذلك مجمع عليه من السلف، وإنما الخلاف حدث بعدهم.

فإن قيل: لعلهم عملوا بها مع قرائن أو بأخبار كما زعمتم كما قلتم عملهم بالعموم وصيغة الأمر والنهي ليس نصاً صريحاً على أنهم عملوا بمجردها، بل بها مع قرائن قارئتها.

قلنا: لأنهم لم ينقل عنهم لفظ إنما عملنا بمجرد الصيغة من أمر ونهي وعموم، وقد قالوا ههنا: لولا هذا لقضينا بغير هذا وصرح ابن عمر رضي الله عنهما برجوعهم عن المخابرة بخبر رافع بن خديج ورجوعهم في التقاء الختاتين بخبر عائشة رضي الله عنها، كيف وصيغة العموم والأمر والنهي قط لا تنفك عن قرينة من حال المأمور والمأمورة به والأمر؟ أما ما يرويه الراوي عن رسول الله ﷺ، فماذا يقترن به حتى يكون دليلاً بسببه؟ فتقدير ذلك كتقدير قرائن في عملهم بنص الكتاب وبالخبر المتواتر وبالإجماع، وذلك يبطل جميع الأدلة. وبالجمل فمناشدتهم في طلب الأخبار لا داعي لها إلا العمل بها..

فإن قيل: فقد تركوا العمل بأخبار كثيرة أيضا.

قلنا: ذلك لفقدهم شرط قبولها كما سيأتي، وكما تركوا العمل بنص القرآن وبأخبار متواترة لاطلاعهم على نسخها، أو فوات الأمر وانقراض من كان الخطاب متعلقا به. الدليل الثاني: ما تواتر من إنفاذ رسول الله ﷺ أمراءه وقضاته ورسله وسعاته إلى الأطراف وهم آحاد ولا يرسلهم إلا لقبض الصدقات وحل العهود وتقريرها وتبليغ أحكام الشرع.

فمن ذلك تأميره أبا بكر الصديق على الموسم سنة تسع، وإنفاذ سورة مع على وتحمله فسخ العهود والعقود التي كانت بينهم وبينه ﷺ.

ومن ذلك توليته عمر بن الخطاب على الصدقات، وتوليته معاذ بن جبل قبض صدقات اليمن والحكم على أهلها.

ومن ذلك إنفاذه ﷺ عثمان بن عفان إلى أهل مكة متحملاً ورسوله مؤدياً عنه، حتى بلغه أن قريشاً قتلتها، فقلق لذلك وباع لأجله بيعة الرضوان وقال: والله لئن كانوا قتلوه لأضرمنا عليهم نارا.

ومن ذلك توليته ﷺ على الصدقات والجبايات قيس بن عاصم ومالك بن نويرة والزبرقان بن بدر وزيد بن حارثة وعمرو بن العاص وعمرو بن حزم وأسامة بن زيد وعبد الرحمن بن عوف وأبا عبيدة بن الجراح وغيرهم ممن يطول ذكرهم.

وقد ثبت باتفاق أهل السير أنه كان ﷺ يلزم أهل النواحي قبول قول رسله وسعاته وحكامه، ولو احتاج في كل رسول إلى تنفيذ عدد التواتر معه لم يف بذلك جميع أصحابه، وخلت دار هجرته عن أصحابه وأنصاره، وتمكن منه أعداؤه من اليهود وغيرهم، وفسد النظام والتدبير وذلك وهم باطل قطعاً.

فإن قيل: كان قد أعلمهم ﷺ تفصيل الصدقات شفاها وبأخبار متواترة وإنما بعثهم لقبضها.

قلنا: ولم يجب تصديقهم وهم آحاد؟ ثم لم يكن بعثه ﷺ في الصدقات فقط، بل كان في تعليمهم الدين والحكم بين المتخاصمين وتعريف وظائف الشرع.

فإن قيل: فليجب عليهم قبول أصل الصلاة والزكاة، بل أصل الدعوة والرسالة والمعجزة.

قلنا: أما أصل الزكاة والصلاة فكان يجب قبوله، لأنهم كانوا ينفذون لشرح وظائف الشرع بعد انتشار أصل الدعوة، وأما أصل الرسالة والإيمان وأعلام النبوة فلا، إذ كيف يقول رسول الله ﷺ قد أوجب عليكم تصديقي وهم لم يعرفوا بعد رسالته؟ أما بعد التصديق به فيمكن الإصغاء إلى رسله بإيجابه الإصغاء إليهم.

فإن قيل: فإنما يجب قبول خبر الواحد إذا دل قاطع على وجوب العمل له كما دل الإجماع والتواتر عندكم، فأولئك بماذا صدقوا الولاة في قولهم: يجب عليكم العمل بقولنا.

قلنا: قد كان تواتر إليهم من سيرة رسول الله ﷺ أنه ينفذ الولاة والرسل آحاداً كسائر الأكابر والرؤساء، ولولا علمهم بذلك لجاز للمتشكك أن يجادل فيه إذا عرض له شك، ولكن قل ما يعرض الشك فيه مع القرائن، فإن الذي يدخل بلادنا مع منشور القضاء قد لا يخالجننا ريب في صدقه، وإن لم يتواتر إلينا، ولكن بقرائن الأحوال والمعرفة لخط الكاتب ويعد جرائته على الكذب مع تعرضه للخطر في أمثال ذلك.

الدليل الثالث: أن العامي بالإجماع مأمور باتباع المفتي وتصديقه، مع أنه ربما يخبر عن ظنه، فالذي يخبر بالسماع الذي لا يشك فيه أولى بالتصديق، والكذب والغلط جائزان على المفتي كما على الراوي، بل الغلط على الراوي أبعد، لأن كل مجتهد وإن كان مصيباً فإنما يكون مصيباً إذا لم يقصر في إتمام النظر، وربما يظن أنه لم يقصر ويكون قد قصر.

وهذا على مذهب من يجوز تقليد مقلد الشافعي رحمه الله إذا نقل مذهبه لأنه يروى مذهب غيره، فكيف لا يروى قول غيره.

فإن قيل: هذا قياس لا يفيد إلا الظن؟ ولا يجوز إثبات الأصول بالظن والقياس، والعمل بخبر الواحد أصل، كيف ولا ينقذ وجه الظن؟ فإن المجتهد مما يضطر، ولو كلف آحاد العوام درجة الاجتهاد تعذر ذلك، فهو مضطر إلى تقليد المفتي.

قلنا: لا ضرورة في ذلك، بل ينبغي أن يرجع إلى البراءة الأصلية، إذ لا طريق له إلى



المعرفة كما وجب على المفتي بزعمكم إذا بلغه خبر الواحد أن يرد الخبر، فيرجع إلى البراءة الأصلية إذا تعذر عليه التواتر، ثم نقول: ليس هذا قياساً مظنوناً، بل هو مقطوع به بأنه في معناه لأنه لو صح العمل بخبر الواحد في الأنكحة لقطعنا به في البياعات ولم يختلف الأمر باختلاف المروى، وههنا لم يختلف إلا المخبر عنه، فإن المفتي يخبر عن نفسه والراوى عن قول غيره، كما لم يفرق في حق الشاهدين بين أن يخبرا عن أنفسهما أو عن غيرهما إذا شهد على عدالة غيرهما أو يخبرا عن ظن أنفسهما العدالة في غيرهما. الدليل الرابع: قوله تعالى ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم﴾ [التوبة - ١٢٢] فالطائفة نفر يسير كالثلاثة، ولا يحصل العلم بقولهم، وهذا فيه نظر، لأنه إن كان قاطعاً فهو في وجوب الإنذار لا في وجوب العمل على المنذر عند اتحاد المنذر كما يجب على الشاهد الواحد إقامة الشهادة لا ليعمل بها وحدها، لكن إذا انضم غيرهما إليها، وهذا الاعتراض هو الذي يضعف أيضاً التمسك بقوله تعالى ﴿إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى﴾ [البقرة - ١٥٩] وقوله ﷺ: «نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها» الحديث وأمثالهما.

ثم اعلم أن المخالف في المسألة له شيهتان:

**الشبهة الأولى قولهم:** لا مستند في إثبات خبر الواحد إلا الإجماع فكيف يدعى ذلك وما من أحد من الصحابة إلا وقد رد خبر الواحد، فمن ذلك توقف رسول الله ﷺ عن قبول خبر ذي اليمين حيث سلم عن اثنتين، حتى سأل أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وشهدا بذلك وصداقه ثم قبل ومجد للسهر.

ومن ذلك رد أبي بكر رضي الله عنه خبر المغيرة بن شعبة من ميراث الجد حتى أخبره معه محمد بن مسلمة.

ومن ذلك رد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما خبر عثمان رضي الله عنه فيما رواه من استئذانه الرسول ﷺ في رد الحكم بن أبي العاص، وطالباه بمن يشهد معه بذلك.

ومن ذلك ما اشتهر من رد عمر رضي الله عنه خبر أبي موسى الأشعري في الاستئذان حتى شهد له أبو سعيد الخدري رضي الله عنه.

ومن ذلك رد علي رضي الله عنه خبر أبي سنان الأشجعي في قصة بروع بت واشق، وقد ظهر منه أنه كان يحلف على الحديث.

ومن ذلك رد عائشة رضي الله عنها خبر ابن عمر في تعذيب الميت بكاء أهله عليه وظهر من عمر نهيه لأبي موسى وأبي هريرة عن الحديث عن الرسول ﷺ، وأمثال ذلك مما يكثر، وأكثر هذه الأخبار تدل على مذهب من يشترط عدد الراوى، لا على مذهب من يشترط التواتر، فإنهم لم يجتمعوا فينتظروا التواتر، لكننا نقول في الجواب عما سألوا عنه الذي روينا قاطع في عملهم، وما ذكرتموه لأسباب عارضة تقتضي الرد ولا تدل على بطلان الأصل، كما أن ردهم بعض نصوص القرآن وتركهم بعض أنواع القياس ورد القاضى بعض أنواع الشهادات لا يدل على بطلان الأصل، ونحن نشير إلى جنس المعاذير في رد الأخبار والتوقف فيها.

أما توقف رسول الله ﷺ عن قول ذي اليمين فيحتمل ثلاثة أمور:

أحدها: أنه جوز الوهم عليه كثرة الجمع وبعد انفراده بمعرفة ذلك مع غفلة الجميع، إذ الغلط عليه أقرب من الغفلة على الجمع الكثير، وحيث ظهرت أمارات الوهم يجب التوقف.

الثاني: أنه وإن علم صدقه جاز أن يكون سبب توقفه أن يعلمهم وجوب التوقف في مثله، ولو لم يتوقف لصار التصديق مع سكوت الجماعة سنة ماضية، فحسم سبيل ذلك.

الثالث: أنه قال قولاً لو علم صدقاً لظهر أثره في حق الجماعة واشتغلت ذمتهم، فألحق بقبيل الشهادة، فلم يقبل فيه قول الواحد.

والأقوى ما ذكرنا من قبل، نعم لو توقف بهذا من يشترط عدد الشهادة فليزمه اشتراط ثلاثة ويلزمه أن تكون في جمع يسكت عليه الباقون، لأنه كذلك كان.

أما توقف أبي بكر في حديث المغيرة في توريث الجد، فلعله كان هناك وجه اقتضى التوقف، وربما لم يطلع عليه أحد، أو لينظر أنه حكم مستقر أو منسوخ، أو ليعلم هل عند غيره مثل ما عنده ليكون الحكم أوكد أو خلافه فيندفع، أو توقف في انتظار استظهار بزيادة، كما يستظهر الحاكم بعد شهادة اثنين على جزم الحكم أن لم يصادف الزيادة لا

على عزم الرد، أو أظهر التوقف لثلا يكثر الإقدام على الرواية عن تساهل ويجب حمله على شيء من ذلك، إذ ثبت منه قطعاً قبول خبر الواحد وترك الإنكار على القائلين به وأما رد حديث عثمان في حق الحكم بن أبي العاص، فلأنه خبر عن إثبات حق لشخص فهو كالشهادة لا تثبت بقبول واحد، أو توقف لأجل قرابة عثمان من الحكم، وقد كان معروفاً بأنه كلف بأقاربه، فتوقف تنزيهاً لعرضه ومنصبه من أن يقول متعنت: إنما قال ذلك لقربته، حتى ثبت ذلك بقول غيره، أو لعلهما توقفاً ليسنا للناس التوقف في حق القريب الملاطف ليتعلم منهما التثبت في مثله.

وأما خبر أبي موسى في الاستئذان، فقد كان محتاجاً إليه ليدفع به سياسة عمر عن نفسه لما انصرف عن بابه بعد أن قرع ثلاثاً كالمترفع عن المثل ببابه، فخاف أن يصير ذلك طريقاً لغيره إلى أن يروى الحديث على حسب غرضه، بدليل أنه لما رجع مع أبي سعيد الخضري وشهد له قال عمر إني لم أتهمك ولكني خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ، ويجوز للإمام التوقف مع انتفاء التهمة لمثل هذه المصلحة، كيف ومثل هذه الأخبار لا تساوي في الشهرة والصفة أحاديثنا في نقل المقبول عنهم.

وأما رد على خبر الأشجعي فقد ذكر علته وقال: كيف نقبل قول أعرابي بوال على عقبه، بين أنه لم يعرف عدالته وضبطه؟ ولذلك وصفه بالجفاء وترك التنزه عن البول، كما قال عمر في فاطمة بنت قيس في حديث السكني: لا ندع كتاب ربنا وستة نبينا لقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت.

فهذا سبيل الكلام على ما ينقل من التوقف في الأخبار.

الشبهة الثانية: تمسكهم بقوله تعالى:

﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ [الإسراء - ٣٦].

﴿وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾ [البقرة - ١٦٩].

وقوله تعالى: ﴿وما شهدنا إلا بما علمنا﴾ [يوسف - ٨١].

وقوله تعالى: ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة﴾ [الحجرات - ٦].

والجهالة في قول العدل حاصلة.

وهذا باطل من أوجه:

الأول: أن إنكارهم القول بخبر الواحد غير معلوم ببرهان قاطع بل يجوز الخطأ فيه، فهو إذا حكم بغير علم.

الثاني: أن وجوب العمل به معلوم بدليل قاطع من الإجماع فلا جهالة فيه.

الثالث: أن المراد من الآيات منع الشاهد عن عزم الشهادة بما لم يصبر ولم يسمع، والفتوى بما لم يرو ولم ينقله العدل.

الرابع: أن هذا لو دل على رد خبر الواحد لدل على رد شهادة الاثنين والأربعة والرجل والمرأتين والحكم باليمين، فكما علم بالنص في القرآن وجوب حكم بهذه الأمور مع تجويز الكذب، فكذلك بالأخبار.

الخامس: أنه يجب تحريم نصب الخلفاء والقضاة، لأننا لا نتيقن إيمانهم فضلاً عن ورعهم، ولا نعلم طهارة إمام الصلاة عن الجناية والحدث فليمتنع الاقتداء.

الباب الثاني: في شروط الراوي وصفته:

وإذا ثبت وجوب العمل بخبر الواحد، فاعلم أن كل خبر ليس بمقبول، وافهم أولاً أننا لسنا نعني بالقبول التصديق، ولا بالرد التكذيب، بل يجب علينا قبول العدل وربما كان كاذباً أو غالطاً، ولا يجوز قبول قول الفاسق وربما كان صادقاً، بل نعني بالقبول ما يجب العمل به، وبالمردود ما لا تكليف علينا في العمل به.

والمقبول رواية كل مكلف عدل مسلم ضابط منفرداً كان بروايته أو معه غيره، فهذه خمسة أمور لا بد من النظر فيها:

الأول: أن رواية الواحد تقبل وإن لم تقبل شهادته خلافاً للجبائي وجماعة، حيث اشترطوا العدد، ولم يقبلوا إلا قولين رجلين ثم لا تثبت رواية كل واحد إلا من رجلين آخرين وإلى أن ينتهي إلى زماننا يكثر كثرة عظيمة لا يقدر معها على إثبات حديث أصلاً.

وقال قوم: لا بد من أربعة أخذنا من شهادة الزنا، ودليل بطلان مذهبهم أننا نقول: إذا ثبت قبول قول الآحاد - مع أنه لا يفيد العلم - فاشتراط العدد تحكم لا يعرف إلا بنص أو قياس على منصوص، ولا سبيل إلى دعوى النص، وما نقل عن الصحابي من طلب



استظهار فهو في واقعيتين أو ثلاث لأسباب ذكرناها، أما ما قضوا فيه بقول عائشة وحدها، وقول زوجات رسول الله ﷺ وقول عبد الرحمن بن عوف وأبي هريرة وغيرهم فهو خارج عن الحصر، فقد علمنا قطعا من أحوالهم قبول خبر الواحد كما علمنا قطعا رد شهادة الواحد، وإن أخذوا من قياس الشهادة فهو قياس باطل، إذ عرف من فعلهم الفرق، ولم لا يقاس عليه في شرط الحرية والذكورة، واشترط في أخبار الزنا أربعة وفيما يتعلق برؤية الهلال وشهادة القابلة واحد والمصير إلى ذلك خرق للإجماع ولا فرق إن وجب القياس.

**الشرط الثاني:** وهو الأول تحقيقاً فإن العدد ليس عندنا من الشروط وهو التكليف، فلا تقبل رواية الصبي، لأنه لا يخاف الله تعالى، فلا وازع له من الكذب، فلا تحصل الثقة بقوله، وقد اتبعوا في قبول الشهادة سكون النفس حصول الظن والفاسق أثق من الصبي، فإنه يخاف الله تعالى، وله وازع من دينه وعقله، الصبي لا يخاف الله تعالى أصلاً، فهو مردود بطريق الأولى، والتمسك بهذا أولى من التمسك برد إقراره، وأنه إذا لم يقبل قوله فيما يحكيه عن نفسه فبأن لا يقبل فيما يرويه عن غير أولى، فإن هذا ملك السيد وملك السيد معصوم عنه، فملك الصبي أيضاً محفوظ عنه لمصلحته، فما لا يتعلق به قد يؤثر فيه قوله، بل حاله، حتى يجوز الاقتداء به اعتماداً على قوله إنه طاهر، وعلى أنه لا يصلى إلا طاهراً، لكنه كما يجوز الاقتداء بالبر والفاجر، كذلك بالصبي والبالغ، وشهادة الفاسق لا تقبل والصبي أجراً على الكذب منه، أما إذا كان طفلاً مميزاً عند التحمل بالغا عند الرواية فإنه يقبل لأنه لا خلل في تحمله ولا في أدائه، ويدل على قبول سماعه إجماع الصحابة على قبول خبر ابن عباس وابن الزبير والنعمان بن بشير وغيرهم من أحداث الصحابة من غير فرق بين ما تحملوه بعد البلوغ أو قبله، وعلى ذلك درج السلف والخلف من إحصار الصبيان مجالس الرواية ومن قبول شهادتهم فيما تحملوه في الصغر.

**فإن قيل:** فقد قال بعض العلماء: تقبل شهادة الصبيان في الجنائيات التي تجرى بينهم.

قلنا: ذلك منه استدلال بالقرائن إذا كثروا وأخبروا قبل التفرق، أما إذا تفرقوا فيتطرق

إليهم التلقين بالباطل، ولا وازع لهم، فمن قضى به فإنما لكثرة الجنائيات بينهم، ولمسيس الحاجة إلى معرفته بقرائن الأحوال، فلا يكون ذلك على منهاج الشهادة.

**الشرط الثالث:** أن يكون ضابطاً، فمن كان عند التحمل غير مميز أو كان مغفلاً لا يحسن ضبط ما حفظه ليؤديه على وجهه فلا ثقة بقوله، وإن لم يكن فاسقاً.

**الشرط الرابع:** أن يكون مسلماً، ولا خلاف في أن رواية الكافر لا تقبل لأنه متهم في الدين وإن كان تقبل شهادة بعضهم على بعض عند أبي حنيفة، ولا يخالف في رد روايته.

والاعتماد في ردها على الإجماع المنعقد على سلبه أهلية هذا المنصب في الدين وإن كان عدلاً في دين نفسه، وهو أولى من قولنا الفاسق مردود الشهادة والكفر أعظم أنواع الفسق، وقد قال تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا﴾ [الحجرات - ٢٦] لأن الفاسق متهم لجرائته على المعصية، والكافر المترهب قد لا يتهم، لكن التعويل على الإجماع في سلب الكافر هذا المنصب.

**فإن قيل:** هذا يتجه في اليهود والنصارى ومن لا يؤمن بديننا إذ لا يليق في السياسة تحكيمه في دين لا يعتقد تعظيمه، فما قولكم في الكافر المتأول وهو الذي قد قال بيدعة يجب التكفير بها فهو معظم للدين وممتنع من المعصية وغير عالم بأنه كافر، فلم لا تقبل روايته، وقد قبل الشافعي رواية بعض أهل البدع، وإن كان فاسقاً بيدعته، لأنه متأول في فسقه.

قلنا: في رواية المبتدع المتأول كلام سيأتي، وأما الكافر وإن كان متأولاً فلا تقبل روايته، لأن كل كافر متأول، فإن اليهودي أيضاً لا يعلم كونه كافراً، أما الذي ليس بمتأول وهو المعاند بلسانه بعد معرفة الحق بقلبه، فذلك مما يندر، وتورع المتأول عن الكذب كتورع النصراني، فلا ينظر إليه، بل هذا المنصب لا يستفاد إلا بالإسلام، وعرف ذلك بالإجماع لا بالقياس.

**الشرط الخامس:** العدالة، قال الله تعالى ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ وهذا زجر عن اعتماد قول الفاسق، ودليل على شرط العدالة في الرواية والشهادة.

والعدالة عبارة عن استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه، فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفاً وازعاً عن الكذب، ثم لا خلاف في أنه لا يشترط العصمة من جميع المعاصي، ولا يكفي أيضاً اجتناب الكبائر، بل الصغائر ما يرد به كسرقة بصله وتطفيف في حبة قصداً.

وبالجملة كل ما يدل على ركافة دينه إلى حد يستجري على الكذب بالأغراض الدنيوية، كيف وقد شرط في العدالة التقوى عن بعض المباحات القادحة في المروءة نحو الأكل في الطريق والبول في الشارع وصحبة الأراذل وإفراط المرح، والضابط في ذلك فيما جاوز محل الإجماع إلى أن يرد إلى اجتهاد الحاكم، فما دل عنده على جرأته على الكذب رد الشهادة به، وما لا فلا، وهذا يختلف بالإضافة إلى المجتهدين، وتفصيل ذلك من الفقه لا من الأصول، ورب شخص يعتاد الغيبة ويعلم الحاكم أن ذلك له طبع لا يصبر عنه، ولو حمل على شهادة الزور لم يشهد أصلاً، فقبوله شهادته بحكم اجتهاده جائز في حقه، ويختلف ذلك بعادات البلاد واختلاف أحوال الناس في استعظام بعض الصغائر دون بعض.

ويتفرع عن هذا الشرط مسألتان:

**مسألة:** قال بعض أهل العراق: العدالة عبارة عن إظهار الإسلام فقط مع سلامته عن فسق ظاهر، فكل مسلم مجهول عنده عدل وعندنا لا نعرف عدالته إلا بخبر باطنه، والبحث عن سيرته وسريته.

ويدل على بطلان ما قالوا أمور:

**الأول:** أن الفاسق مردود الشهادة والرواية بنص القرآن، ولعلمنا بأن دليل قبوله خبر الواحد قبول الصحابة إياه وإجماعهم، ولم ينقل ذلك عنهم إلا في العدل، والفاسق لو قبلت روايته لقبول دليل الإجماع أو بالقياس على العدل المجمع عليه، ولا إجماع في الفاسق، ولا هو في معنى العدل في حصول الثقة بقوله «فصار مانعاً من الرواية كالصبا والكفر وكالرق في الشهادة، ومجهول الحال في هذه الخصال لا يقبل قوله، كذلك

مجهول الحال في الفسق، لأنه كان فاسقاً فهو مردود الرواية، وإن كان عدلاً فغير مقبول أيضاً للمجهول به، كما لو شككنا في صباه ورقة وكفره ولا فرق.

**الثاني:** أنه لا تقبل شهادة المجهول وكذلك روايته، وإن منعوا شهادة المال فقد سلموا شهادة العقوبات، ثم المجهول مردود في العقوبات وطريق الثقة في الرواية والشهادة واحد وإن اختلفا في بقية الشروط.

**الثالث:** أن المفتي المجهول الذي لا يدري أنه بلغ رتبة الاجتهاد أم لا لا يجوز للعامة قبول قوله، وكذلك إذا لم يدري أنه عالم أم لا، بل سلموا أنه لو لم تعرف عدالته وفسقه فلا يقبل، وأي فرق بين حكاية المفتي عن نفسه اجتهاده وبين حكايته خبراً عن غيره.

**الرابع:** أن شهادة الفرع لا تسمع ما لم يعين الفرع شاهد الأصل، وهو مجهول عند القاضي فلم يجب تعيينه وتعريفه إن كان قول المجهول مقبولاً، وهذا رد على من قبل شهادة المجهول، ولا جواب عنه.

**فإن قيل:** يلزمه ذكر شاهد الأصل فلعل القاضي يعرفه بفسق فيرد شهادته

**قلنا:** إذا كان حد العدالة هو الإسلام من غير ظهور فسق فقد تحقق ذلك، فلم يجب التتبع حتى يظهر الفسق ثم يطل ما ذكره بالخبر المرسل، فإنهم لم يوجبوا ذكر الشيخ، ولعل المروى له يعرف فسقه.

**الخامس:** أن مستندنا في خبر الواحد عمل الصحابة وهم قد ردوا خبر المجهول، فرد عمر رضي الله عنه خبر فاطمة بنت قيس، وقال: كيف نقبل قول امرأة لا ندري صدقت أم كذبت؟ ورد على (كرم الله تعالى وجهه) خبر الأشجعي في المفوضة، وكان يحلف الراوى، وإنما يحلف من عرف من مظاهره العدالة دون الفسق، ومن رد قول المجهول منهم كان لا ينكر عليه غيره، فكانوا بين راد وساك، وبمثله ظهر إجماعهم في قبول العدل، إذا كانوا بين قابل وساك غير منكر ولا معترض.

**السادس:** ما ظهر من حال رسول الله ﷺ في طلبه العدالة والعفاف وصدق التقوى ممن كان ينفذه للأعمال وأداء الرسالة، وإنما طلب الأشد التقوى، لأنه كان قد كلفهم

أن لا يقبلوا إلا قول العدل، فهذه أدلة قوية في محل الاجتهاد قرية من القطع والمسألة اجتهادية لا قطعية.

شبه الخصوم وهي أربع:

الأولى: أنه ﷺ قبل شهادة الأعرابي وحده على رؤية الهلال ولم يعرف منه إلا الإسلام.

قلنا: وكونه أعرابياً لا يمنع كونه معلوم العدالة عنده إما بالوحي وإما بالخبر وإما بتزكية من عرف حاله، فمن يسلم لكم أنه كان مجهولاً عنده.

الثانية: أن الصحابة قبلوا قول العبيد والنسوان والأعراب لأنهم لم يعرفوهم بالفسق وعرفوهم بالإسلام.

قلنا: إنما قبلوا قول أزواج رسول الله ﷺ وأزواج أصحابه، وكانت عدالتهن وعدالة مواليهن مشهورة عندهم، وحيث جهلوا ردوا قول الأشجعي وقول فاطمة بنت قيس.

الثالثة: قولهم: لو أسلم كافر وشهد في الحال أو روى، فإن قلتم: لا نقبل شهادته، فهو بعيد، وإن قلتم فلا مستند للقبول إلا إسلامه وعدم معرفة الفسق منه، فإذا انقضت مدة ولم نعرف منه فسقاً لطول مدة إسلامه لم نوجب رده، قلنا: لا نسلم قبول روايته، فقد يسلم الكذوب ويبقى على طبعه فما لم نطلع على خوف في قلبه وازع عن الكذب لا نقبل شهادته، والتقوى في القلب وأصله الخوف، وإنما تدل عليه أفعاله في مصادره وموارده، فإن سلمنا قبول روايته فذلك لظرو إسلامه وقرب عهده بالدين، وشتان من هو في طراوته وبدايته، وبين من قسا قلبه بطول الإلف.

فإن قيل: إذا رجعت العدالة إلى هيئة باطنة في النفس وأصلها الخوف وذلك لا يشاهد، بل يستدل عليه بما ليس بقاطع، بل هو مغلب على الظن، فأصل ذلك الخوف هو الإيمان، فذلك يدل على الخوف دلالة ظاهرة فلنكتف به.

قلنا: لا يدل عليه، فإن المشاهدة والتجربة دلت على أن عدد فساق المؤمنين أكثر من عدد عدولهم، فكيف نشكك نفوسنا فيما عرفناه يقيناً؟ ثم هلا اكتفى بذلك في شهادة العقوبات وشهادة الأصل وحال المفتي في العدالة وسائر ما سلموه.

الرابعة: قولهم: يقبل قول المسلم المجهول في كون اللحم لحم ذكي، وكون الماء في الحمام طاهراً، وكون الجارية المبيعة رقيقة غير مزوجة ولا معتدة حتى يحل الوطء بقوله، وقول المجهول في كونه متطهراً للصلاة عن الحدث والجنابة إذا أم الناس، كذلك قول من يخبر عن نجاسة الماء وطهارته، بناء على ظاهر الإسلام وكذلك قول من يخبر الأعمى عن القبلة.

قلنا: أما قول العاقد فمقبول، لا لكونه مجهولاً، لكنه مع ظهور الفسق وذلك رخصة لكثرة الفساق ولمسيس حاجتهم إلى المعاملات وكذلك جواز الاقتداء بالبر والفاجر، فلا يشترط الستر.

أما الخبر عن القبلة وعن طهارة الماء فما لم يحصل سكون النفس بقبول الخبر، فلا يجب قبوله، والمجهول لا تسكن النفس إليه، بل سكون النفس إلى قول فاسق جرب باجتئاب الكذب أغلب منه إلى قول المجهول، وما يخص العبد بينه وبين الله تعالى، فلا يبعد أن يرد إلى سكونه نفسه.

فأما الرواية والشهادة فأمرهما أرفع وخطرهما عام، فلا يقاسان على غيرهما، وهذه صور ظنية اجتهادية.

أما رد خبر الفاسق والمجهول، فقريب من القطع.

مسألة: الفاسق المتأول وهو الذي لا يعرف فسق نفسه اختلفوا في شهادته، وقد قال الشافعي: أقبل شهادة الحنفى وأحده إذا شرب النبيذ، لأن هذا فسق غير مقطوع به، إنما المقطوع به فسق الخوارج الذين استباحوا الديار وقتل الذراري وهم لا يدرون أنهم فسقة، وقد قال الشافعي: تقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقته في المذهب، واختار القاضي أنه تقبل رواية المبتدع وشهادته لأنه فاسق بفعله وبجهله بتحريم فعله، ففسقه مضاعف، وزعم أن جهله بفسق نفسه كجهله بكفر نفسه ورق نفسه.

ومثار هذا الخلاف أن الفسق يرد الشهادة، لأنه نقصان منصب يسلب الأهلية كالكفر والرق أو مردود القول للتهمة، فإن كان للتهمة فالمبتدع متورع عن الكذب، فلا يتهم، وكلام الشافعي مشير إلى هذا وهو في محل الاجتهاد.

فمذهب أبي حنيفة أن الكفر والفسق لا يسلبان الأهلية بل يوجبان التهمة، ولذلك قبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض، ومذهب الشافعي أن الكفر نقصان والفسق موجب الرد للتهمة، وهذا هو الأغلب على الظن عندنا.

**فإن قيل:** هذا مشكل على الشافعي من وجهين:

أحدهما: أنه قضى بأن النكاح لا ينعقد بشهادة الفاسق وذلك لسلب الأهلية.

الثاني: أنه إن كان للتهمة فإذا غلب على ظن القاضي صدقه فليقبل.

قلنا: أما الأول فمأخذه قوله ﷺ: «لا نكاح إلى بولي وشاهدي عدل» وللشارع أن يشترط زيادة على أهلية الشهادة كما شرط في الولي وكما شرط في الزنا عدد.

وأما الثاني فسيبه أن الظنون تختلف، وهو أمر خفي ناطه الشرع بسبب ظاهر وهو عدد مخصوص ووصف مخصوص وهو العدالة، فيجب اتباع السبب الظاهر دون المعنى الخفي كما في العقوبات وكما في رد شهادة الوالد لأحد ولديه على الآخر، فإنه قد يتهم وترد شهادته، لأن الأبوة مظنة للتهمة، فلا ينظر إلى الحال، وإنما مظنة التهمة ارتكاب الفسق مع المعرفة دون من لا يعرف ذلك، ويدل أيضا على مذهب الشافعي قبول الصحابة قول الخوارج في الإخبار والشهادة، وكانوا فسقة متأولين، وعلى قبول ذلك درج التابعون، لأنهم متورعون عن الكذب جاهلون بالفسق.

**فإن قيل:** فهل يمكن دعوى الإجماع في ذلك؟

قلنا: لا، فإننا نعلم أن عليا والأئمة قبلوا قول قتلة عثمان والخوارج، لكن لا نعلم ذلك من جميع الصحابة، فاعلم فيهم من أضمر إنكارا لكن لم يرد على الإمام في محل الاجتهاد، فكيف ولو قبل جميعهم خبرهم، فلا يثبت أن جميعهم اعتقدوا فسقهم، وكيف يفرض والخوارج من جملة أهل الإجماع وما اعتقدوا فسق خصوصهم وفسق عثمان وطلحة، ووافقهم عليه عمار بن ياسر وعدى بن حاتم وابن الكواء والأشتر النخعي وجماعة من الأمراء، وعلى في تقية من الإنكار عليهم خوف الفتنة.

**فإن قيل:** لو لم يعتقدوا فسق الخوارج لفسقوا.

قلنا: ليس كذلك، فليس الجهل بما يفسق ويكفر فسقا وكفرا، وعلى الجملة

فقبولهم روايتهم يدل على أنهم اعتقدوا رد خبر الفاسق للتهمة ولم يهتموا المتأول، والله أعلم.

**خاتمة جامعة للرواية والشهادة:**

اعلم أن التكليف والإسلام والعدالة والضبط يشترط فيه الرواية والشهادة، فهذه أربعة، أما الحرية والذكورة والبصر والقراءة والعدد والعداوة، فهذه الستة تؤثر في الشهادة دون الرواية، لأن الرواية حكمها عام لا يختص بشخص حتى تؤثر فيه الصداقة والقراءة والعداوة، فيروى أولاد رسول الله ﷺ ويروى كل ولد عن والده.

والضريير الضابط للصوت تقبل روايته وإن لم تقبل شهادته إذ كانت الصحابة يروون عن عائشة اعتمادا على صوتها، وهم كالضريير في حقها، ولا يشترط كون الراوي عالما فقيها سواء خالف ما رواه القياس أو وافق، إذ رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، فلا يشترط إلا الحفظ، ولا يشترط مجالسة العلماء وسماع الأحاديث، بل قبلت الصحابة قول أعرابي لم يرو إلا حديثا واحدا.

نعم: إذا عارضه العالم الممارس ففى الترجيح نظر سيأتي.

ولا تقبل رواية من عرف باللعب والهزل في أمر الحديث أو بالتساهل في أمر الحديث أو بكثرة السهو فيه، إذ تبطل الثقة بجميع ذلك، أما الهزل والتساهل في حديث نفسه فقد لا يوجب الرد ولا يشترط كون الراوي معروف النسب، بل إذا عرف عدالة شخص بالخبرة، قبل حديثه وإن لم يكن له نسب، فضلا عن أن يكون لا يعرف نسبه، ولو روى عن مجهول العين لم تقبله، بل من يقبل رواية المجهول صفته لا يقبل رواية المجهول عينه، إذ لو عرف عينه ربما عرفه بالفسق، بخلاف من عرف عينه ولم يعرفه بالفسق، فلو روى عن شخص ذكر اسمه، واسمه مردد بين مجرح وعدل، فلا يقبل لأجل التردد (٢٠).

**الباب الثالث: في الجرح والتعديل وفيه أربعة فصول:**

**الفصل الأول:** في عدد المزكى.

**الفصل الثاني:** في ذكر سبب الجرح والتعديل.

الفصل الثالث: في نفى التزكية.

الفصل الرابع: في عدالة الصحابة رضي الله عنهم.

بعد انتهاء الإمام الغزالي رحمه الله تعالى من بيان أخبار الآحاد، انتقل إلى الحديث عن «الجرح والتعديل» وركز اهتمامه في الفصول المذكورة وقال:

الفصل الأول: في عدد المزكى، وقد اختلفوا فيه، فشرط بعض المحدثين العدد في المزكى والجرح كما في مزي الشاهد.

وقال القاضي: لا يشترط العدد في تزكية الشاهد ولا في تزكية الراوى، وإن كان الأحوط في الشهادة الاستظهار بعدد المزكى.

وقال قوم: يشترط في الشهادة دون الرواية، وهذا مسألة فقهية.

والأظهر عندنا أنه يشترط في الشهاد دون الرواية، وهذا لأن العدد الذى تثبت به الرواية لا يزيد على نفس الرواية.

فإن قيل: صح من الصحابة قبول رواية الواحد ولم يصح قبول تزكية الواحد فيرجع فيه إلى قياس الشرع.

قلنا: نحن نعلم مما فعلوه كثيراً مما لم يفعلوه، إذ نعلم أنهم كما قبلوا حديث الصديق رضي الله عنه كانوا يقبلون تعديله لمن روى الحديث، وكيف يزيد شرط الشيء على أصله؟ والإحصار يثبت بقول اثنين، وإن لم يثبت الزنا إلا بأربعة ولم يقس عليه، وكذلك نقول: تقبل تزكية العبد والمرأة في الرواية كما تقبل روايتهما، وهذه مسائل فقهية تثبت بالمقاييس الشبهية، فلا معنى للإطنباب فيها في الأصول.

الفصل الثاني: في ذكر سبب الجرح والتعديل:

قال الشافعى (رحمه الله تعالى): يجب ذكر سبب الجرح دون التعديل إذا قد يجرح بما لا يراه جارحاً لاختلاف المذاهب فيه.

وأما العدالة فليس لها إلا سبب واحد، وقال قوم: مطلق الجرح يبطل الثقة ومطلق التعديل لا يحصل الثقة لتسارع الناس إلى البناء على الظاهر، فلا بد من ذكر سببه.

وقال قوم: لا بد من السبب فيهما جميعاً أخذاً بمجامع كلام الفريقين.

وقال القاضي: لا يجب ذكر السبب فيهما جميعاً، لأنه إن لم يكن بصيراً بهذا الشأن فلا يصلح للتزكية، وإن كان بصيراً فأى معنى للسؤال؟

والصحيح عندنا أن هذا يختلف باختلاف حال المزكى، فمن حصلت الثقة ببصيرته وضبطه يكتفى بإطلاقه، ومن عرفت عدالته في نفسه ولم تعرف ببصيرته بشروط العدالة، فقد نراجعها إذا فقدنا عالماً بصيراً به، وعند ذلك نستفصله، أما إذا تعارض الجرح والتعديل قدمنا الجرح، فإن الجرح اطلع على زيادة ما اطلع عليها المعدل ولا نفاهاً، فإن نفاهاً بطلت عدالة المزكى، إذ النفي لا يعلم إلا إذا جرحه بقتل إنسان، فقال المعدل: رأيته حياً بعده تعارضاً، وعدد المعدل إذا زاد قيل إنه يقدم على الجرح، وهو ضعيف، لأن سبب تقديم الجرح اطلاع الجرح على مزيد ولا ينتفى ذلك بكثرة العدد.

الفصل الثالث: في نفس التزكية، وذلك إما بالقول أو بالرواية عنه أو بالعمل بخبره أو بالحكم بشهادة، فهذه أربعة:

أعلاها: صريح القول وتماهه أن يقول: هو عدل رضا لأنى عرفت منه كيت وكيت، فإن لم يذكر السبب وكان بصيراً بشروط العدالة كفى.

الثانية: أن يروى عنه خيراً، وقد اختلفوا في كونه تعديلاً، والصحيح أنه إن عرف من عادته أو بصريح قوله أنه لا يستجيز الرواية إلا من عدل كانت الرواية تعديلاً وإلا فلا، إذ من عادة أكثرهم الرواية من كل من سمعوه، ولو كلفوا الثناء عليهم لسكتوا، فليس في روايته ما يصرح بالتعديل.

فإن قيل: لو عرفه بالفسق ثم روى عنه كان غاشاً في الدين.

قلنا: لم نوجب على غيره العمل، لكن قال: سمعت فلانا قال كذا وصدق فيه. ثم لعله لم يعرفه بالفسق ولا العدالة فروى، ووكل البحث إلى من أراد القبول.

الثالثة: العمل بالخبر إن أمكن حملة على الاحتياط أو على العمل بدليل آخر وافق الخبر، فليس بتعديل، وإن عرفنا يقيناً أنه عمل بالخبر فهو تعديل، إذا لو عمل بخبر غير العدل لفسق، وبطلت عدالته.

فإن قيل: لعله ظن أن مجرد الإسلام مع عدم الفسق عدالة.

قلنا: هذا يتطرق إلى التعديل بالقول، ونحن نقول: العمل كالقول، وهذا الاحتمال ينقطع ذكر سبب العدالة، وما ذكرنا تفريع على الاكتفاء بالتعديل المطلق، إذ لو شرط ذكر السبب لشرط في شهادة البيع والنكاح عد جميع شرائط الصحة، وهو بعيد.

فإن قيل: لعله عرفه عدلا ويعرفه غيره بالفسق.

قلنا: من عرفه لا جرم لا يلزم العمل به، كما لو عدل جريحا.

الرابعة: أن يحكم شهادته، فذلك أقوى من تزكيته بالقول، أما ترك الحكم بشهادته وبخبره ليس جرحيا، إذا يتوقف في شهادة العدل وروايته لأسباب سوى الجرح، كيف وترك العمل لا يزيد على الجرح المطلق وهو غير مقبول عند الأكثرين؟

وبالجملة إن لم ينقدح لتزكية العمل من تقديم أو دليل آخر فهو كالجرح المطلق.

الفصل الرابع: في عدالة الصحابة رضي الله عنهم.

والذي عليه سلف الأمة وجماهير الخلف أن عدالتهم معلومة بتعديل الله عز وجل إياهم وثنائه عليهم في كتابه، فهو معتقدنا فيهم، إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به وذلك مما لا يثبت، فلا حاجة لهم إلى التعديل.

قال الله تعالى: «كنتم خير أمة أخرجت للناس» [آل عمران - ١١٠].

وقال تعالى: «وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس» [البقرة - ١٤٣].

وهو خطاب مع الموجودين في ذلك العصر.

وقال تعالى: «لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة» [الفتح - ١٨].

وقال عز وجل: «والسابقون الأولون...» [التوبة - ١٠٠].

وقد ذكر الله تعالى المهاجرين والأنصار في عدة مواضع وأحسن الثناء عليهم.

وقال ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم».

وقال ﷺ: «لو أنفق أحدكم ملء الأرض ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه».

وقال ﷺ: «إن الله اختار لي أصحاباً وأصحاباً وأنصاراً» (٢١).

(٢١) حديث خير الناس قرني رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وحديث - لو أنفق أحدكم... إلخ رواه ابن ماجه بلفظ لو أن أحدكم أنفق... إلخ، وحديث: إن الله اختارني واختار لي أصحاباً وأنصاراً وأنصاراً، ذكره العلامة علاء الدين على المتقى في كنز العمال، ج ١١، ص ٥٢٩ بلفظ: إن الله اختارني واختار لي أصحاباً واختار لي منهم أصحاباً وأنصاراً، وهناك رواية أخرى والمعنى واحد.

فأى تعديل أصح من تعديل علام الغيوب سبحانه، وتعديل رسوله ﷺ؟ كيف ولو لم يرد الثناء لكان فيما اشتهر وتواتر من حالهم في الهجرة والجهاد وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأهل في موالاة رسول الله ﷺ ونصرته كفاية في القطع بعدالتهم.

وقد زعم قوم أن حالهم كحال غيرهم في لزوم البحث، وقال قوم: حالهم العدالة في بداية الأمر إلى ظهور الحرب والخصومات، ثم تغير الحال وسفكت الدماء فلا بد من البحث، وقال جماهير المعتزلة: عائشة وطلحة والزبير وجميع أهل العراق والشام فساق يقتل الإمام الحق.

وقال قوم من سلف القدريّة: يجب رد شهادة على وطلحة والزبير مجتمعين ومتفرقين، لأن فيهم فاسقا لا نعرفه بعينه، وقال قوم: نقبل شهادة كل واحد إذا انفرد لأنه لا يتعين فسقه، أما إذا كان مع مخالفه فشهادا رداً، إذ نعلم أن أحدهما فاسق، وشك بعضهم في فسق عثمان وقتلته، وكل هذا جراءة على السلف على خلاف السنة، بل قال قوم: ما جرى بينهم ابتنى على الاجتهاد، وكل مجتهد مصيب، أو المصيب واحد والمخطئ معذور لا ترد شهادته.

وقال قوم: ليس ذلك مجتهداً فيه، ولكن قتلة عثمان والخوارج مخطفون قطعاً لكنهم جهلوا خطأهم وكانوا متأولين والفاستق المتأول لا ترد روايته، وهذا أقرب من المصير إلى سقوط تعديل القرآن مطلقاً.

فإن قيل: القرآن أثنى على الصحابة، فمن الصحابي؟ أمن عاصر رسول الله ﷺ أو من لقيه مرة أو صحبه ساعة أو من طالت صحبته وما حد طولها؟

قلنا: الاسم لا يطلق إلا على من صحبه، ثم يكفي للاسم من حيث الوضع ولو ساعة، ولكن العرف يخصص الاسم بمن كثرت صحبته ويعرف ذلك بالتواتر والنقل الصحيح ويقول الصحابي: كثرت صحبتي، ولا حد لتلك الكثرة بتقدير، بل بتقريب.

الباب الرابع: في مستند الراوي وكيفية ضبطه:

قال الغزالي رحمه الله تعالى:

ومستنده إما قراءة الشيخ عليه أو قرأ على الشيخ أو إجازته أو مناولته أو رؤيته بخطه في

كتاب، فهي خمس مراتب:



الأولى: وهي الأعلى قراءة الشيخ في معرض الأخبار ليرى عنه، وذلك يسلط الراوى على أن يقول: حدثنا وأخبرنا وقال فلان وسمعت يقول.

الثانية: أن يقرأ على الشيخ وهو ساكت، فهو كقوله: هذا صحيح فتجاوز الرواية به، خلافاً لبعض أهل الظاهر، إذ لو لم يكن صحيحاً لكان سكوته وتقريره عليه فسقاً قادحاً في عدالته، ولو جوزنا أن يكذب إذا نطق بكونه صحيحاً، نعم لو كان ثم مخيلة قلة اكثرات أو غفلة فلا يكفى السكوت وهذا يسلط الراوى على أن يقول: أخبرنا وحدثنا فلان قراءة عليه، أما قوله: حدثنا مطلقاً أو سمعت فلاناً، اختلفوا فيه، والصحيح أنه لا يجوز لأنه يشعر بالنطق، لأن الخبر والحديث والمسموع كل ذلك نطق وذلك منه كذب، إلا إذا علم بصريح قوله أو بقريته حالة أنه يريد به القراءة على الشيخ دون سماع حديثه.

الثالثة: الإجازة وهو أن يقول: أجزت لك أن تروى عنى الكتاب الفلانى، أو صح عندك مسموعاتى، وعند ذلك يجب الاحتياط فى تعيين المسموع، أما إذا اقتصر على قوله هذا مسموعى من فلان، فلا تجوز الرواية عنه، لأنه لم يأذن فى الرواية، فلعل لا يجوز الرواية لخلل يعرفه فيه وإن سمعه، وكذلك لو قال: عندى شهادة لا يشهد ما لم يقل أذنت لك فى أن تشهد على شهادتى، أو لم تقم تلك الشهادة فى مجلس الحكم، لأن الرواية شهادة، والإنسان قد يتساهل فى الكلام، لكن عند جزم الشهادة قد يتوقف، ثم الإجازة تسلط الراوى على أن يقول: حدثنا وأخبرنا إجازة.

أما قوله: حدثنا مطلقاً فجوزة قوم، وهو فاسد لأنه يشعر بسماع كلامه وهو كذب، كما ذكرناه فى القراءة على الشيخ.

الرابعة: المناولة وصورته أن يقول: خذ الكتاب وحدث به عنى فقد سمعته من فلان، ومجرد المناولة دون هذا اللفظ لا معنى له، وإذا وجد هذا اللفظ فلا معنى للمناولة، فهو زيادة تكلف أحدثه بعض المحدثين بلا فائدة، فيجب العمل به خلافاً لبعض أهل الظاهر، لأن المقصود معرفة صحة الخبر لا عين الطريق المعروف، وله هذا الكتاب مسموعى فاروه عنى فى التعريف كقراءته والقراءة عليه، وقولهم: إنه قادر على أن يحدثه به فهو كذلك، لكن أى حاجة إليه، ويلزم أن لا تصبح القراءة عليه، لأنه قادر على

القراءة بنفسه، ويجب أن لا يروى فى حياة الشيخ، لأنه قادر على الرجوع إلى الأصل كما فى الشهادة، فدل أن هذا لا يعتبر فى الرواية.

الخامسة: الاعتماد على الخط بأن يرى مكتوباً بخطه أنى سمعت على فلان كذا، فلا يجوز أن يروى عنه، لأن روايته شهادة عليه بأنه قاله، والخط لا يعرفه هذا، نعم، يجوز أن يقول: رأيت مكتوباً فى كتاب بخط ظننت أنه خط فلان، فإن الخط أيضاً قد يشبه الخط.

أما إذا قال: هذا خطى قبل قوله، ولكن لا يروى عنه ما لم يسلطه على الرواية بصريح قوله أو بقريته حاله فى الجلوس لرواية الحديث.

أما إذا قال عدل: هذه نسخة صحيحة من صحيح البخارى مثلاً فرأى فيه حديثاً، فليس له أن يروى عنه، لكل هل يلزمه العمل؟.

إن كان مقلداً فعليه أن يسأل المجتهد، وإن كان مجتهداً، فقال قوم لا يجوز له العمل به ما لم يسمعه، وقال قوم: إذا علم صحة النسخة بقول عدل جاز العمل، لأن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يحملون صحف الصدقات إلى البلاد، وكان الخلق يعتمدون تلك الصحف بشهادة حامل الصحف بصحته دون أن يسمعه كل واحد منه، فإن ذلك يفيد سكون النفس وغلبة الظن.

وعلى الجملة فلا ينبغي أن يروى إلا ما يعلم سماعه أولاً وحفظه وضبطه إلى وقت الأداء، بحيث يعلم أن ما أداه هو الذى سمعه ولم يتغير منه حرف، فإن شك فى شيء منه فليترك الرواية ويتفرع عن هذا الأصل.

بعد أن بين الغزالي مستند الراوى وكيفية ضبطه، شرع فى توضيح بعض الموضوعات المتعلقة بهذا الباب بتقديم المسائل على النحو الآتى:

قال الغزالي رحمه الله تعالى:

مسائل:

**مسألة:** إذا كان في مسموعاته عن الزهري مثلاً حديث واحد شك أنه سمعه من الزهري أم لا لم يجز له أن يقول: سمعت الزهري ولا أن يقول: قال الزهري لأن قوله قال الزهري شهادة على الزهري، فلا يجوز إلا عن علم قلعله سمعه من غيره، فهو كمن سمع إقراراً ولم يعلم أن المقر زيد أو عمرو، فلا يجوز أن يشهد على زيد، بل نقول: لو سمع مائة حديث من شيخ وفيها حديث واحد علم أنه لم يسمعه، ولكنه التبس عليه عينه، فليس له روايته، بل ليس له رواية شيء من الأحاديث عنه، إذ ما من حديث إلا ويمكن أن يكون هو الذي لم يسمعه، ولو غلب على ظنه في حديث أنه مسموع من الزهري، لم تجز الرواية بغلبة الظن.

وقال قوم: يجوز لأن الاعتماد في هذا الباب على غلبة الظن وهو بعيد، لأن الاعتماد في الشهادة على غلبة الظن، ولكن في حق الحاكم فإنه لا يعلم صدق الشاهد، أما الشاهد فينبغي أن يتحقق، لأن تكليفه أن لا يشهد إلا على المعلوم فيما تمكن فيه المشاهدة ممكن، وتكليف الحاكم أن لا يحكم إلا بصدق الشاهد محال، وكذلك الراوي لا سبيل له إلى معرفة صدق الشيخ، ولكن له طريق إلى معرفة قوله بالسماع، فإذا لم يتحقق فينبغي أن لا يروى.

**فإن قيل:** فالواحد في عصرنا يجوز أن يقول: قال رسول الله ﷺ ولا يتحقق ذلك.

**قلنا:** لا طريق له إلى تحقق ذلك، ولا يفهم من قوله قال رسول الله ﷺ أنه سمعه، لكن يفهم منه أنه سمع هذا من غيره أو رواه في كتاب يعتمد عليه، وكل من سمع ذلك لا يلزمه العمل له، لأنه مرسل لا يدرى من أين يقوله، وإنما يلزم العمل إذا ذكره مستنده حتى ينظر في حاله وعدالته، والله أعلم.

**مسألة:** إذا أنكر الشيخ الحديث إنكار جاحد قاطع بكذب الراوي ولم يعمل به لم يصح الراوي مجروحاً، لأن الجرح ربما لا يثبت بقول واحد، ولأنه مكذب شيخه كما أن شيخه مكذب له وهما عدلان، فهما كبيتين متكاذبتين فلا يجب الجرح، أما إذا أنكر

إنكار متوقف وقال: لست أذكره فيعمل بالخبر لأن الراوي جازم أنه سمع منه، وهو ليس بقاطع بتكذيبه، وهما عدلان، فصدقهما إذا ممكن.

وذهب الكرخي إلى أن نسيان الشيخ الحديث يبطل الحديث وبنى عليه اطراح خبر الزهري «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها» واستدل بأنه الأصل، ولأنه ليس للشيخ أن يعمل بالحديث والراوي فرعه، فكيف يعمل به؟

**قلنا:** للشيخ أن يعمل به إذا روى العدل له عنه، فإن بقي شك له مع رواية العدل، فليس له العمل به وعلى الراوي العمل إذا قطع بأنه سمع وعلى غيره العمل جميعاً بين تصديقهما، والحاكم عليه العمل بقول الشاهد المزور الظاهر العدالة ويحرم على الشاهد، ويجب على العاصي العمل بفتوى المجتهد، وأن تغير اجتهاده إذا لم يعلم تغير اجتهاده، والمجتهد لا يعمل به بعد التغير، لأنه علمه، فعمل واحد على حسب حاله.

وقد ذهب إلى العمل به مالك والشافعي وجماهير المتكلمين، وهذا لأن النسيان غالب على الإنسان، وأى محدث يحفظ في حينه جميع ما رواه في عمره؟ فصار كشك الشيخ في زيادة في الحديث أو في إعراب في الحديث فإن ذلك لما لم يبطل الحديث لكثرة وقوع الشك فيه، فكذلك أصل الحديث.

**مسألة:** انفراد الثقة بزيادة في الحديث عن جماعة النقلة مقبول عند الجماهير سواء كانت الزيادة من حيث اللفظ أو من حيث المعنى، لأنه لو انفرد بنقل حديث عن جميع الحفاظ لقبول، فكذلك إذا انفرد بزيادة، لأن العدل لا يتهم بما أمكن.

**فإن قيل:** يبعد انفراده بالحفظ مع إصغاء الجميع.

**قلنا:** تصديق الجميع أولى إذا كان ممكناً وهو قاطع بالسماع، والآخرون ما قطعوا بالنفي، فعمل الرسول ﷺ ذكره في مجلسين، فحيث ذكر الزيادة لم يحضر إلا الواحد، أو كرر في مجلس واحد وذكر الزيادة في إحدى الكرئين ولم يحضر إلا الواحد، ويحتمل أن يكون راوي النقص دخل في أثناء المجلس فلم يسمع التمام أو اشتركوا في الحضور ونسوا الزيادة إلا واحداً أو طراً في أثناء الحديث سبب شاغل مدّش فغفل به البعض عن الإصغاء فيختص بحفظ الزيادة على الإصغاء أو عرض لبعض السامعين خاطر شاغل عن



الزيادة أو عرض له مزعج يوجب قيامه قبل التمام، فإذا احتمل ذلك فلا يكذب العدل ما أمكن.

**مسألة:** نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ، أما العالم بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل والظاهر والأظهر والعام والأعم، فقد جوز له الشافعي ومالك وأبو حنيفة وجماهير الفقهاء أن ينقله على المعنى إذا فهمه، وقال فريق: لا يجوز له إلا إبدال اللفظ بما يرادفه ويساويه في المعنى كما يدل القعود بالجلوس والعلم بالمعرفة والاستطالة بالقدرة والإبصار بالإحساس بالبصر والحظر التحريم وسائر ما لا يشك فيه.

وعلى الجملة ما لا يتطرق إليه تفاوت بالاستنباط والفهم، وإنما ذلك فيما فهمه قطعاً لا فيما فهمه بنوع استدلال يختلف فيه الناظرون ويدل على جواز ذلك للعالم الإجماع على جواز شرح الشرع للعجم بلسانهم، فإذا جاز إبدال العربية بعجمية ترادفها، فلأن يجوز عربية بعربية ترادفها وتساويهما أولى، وكذلك كان سفراء رسول الله ﷺ في البلاد يبلغونهم أوامره بلغتهم، وكذلك من سمع شهادة الرسول ﷺ فله أن يشهد على شهادته بلغة أخرى، وهذا لأننا نعلم أنه لا تعبد في اللفظ، وإنما المقصود فهم المعنى وإيصاله إلى الخلق، وليس ذلك كالتشهد والتكبير وما تعبد فيه باللفظ.

**فإن قيل:** فقد قال الله ﷻ «نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها، فرب مبلغ أوعى من سامع، ورب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه».

**قلنا:** هذا هو الحجة لأنه ذكر العلة وهو اختلاف الناس في الفقه، فما لا يختلف الناس فيه من الألفاظ المترادفة فلا يمنع منه، وهذا الحديث بعينه قد نقل بألفاظ مختلفة والمعنى واحد، وإن أمكن أن تكون جميع الألفاظ قول رسول الله ﷺ في أوقات مختلفة، لكن الأغلب أنه حديث واحد ونقل بألفاظ مختلفة، فإنه روى: رحم الله امرأ، ونضر الله امرأ، وروى: ورب حامل فقه لا فقه له، وروى: حامل فقه غير فقيه، وكذلك الخطب المتحدة والوقائع المتحدة رواها الصحابة رضي الله عنهم بألفاظ مختلفة، فدل ذلك على الجواز.

**مسألة:** المرسل مقبول عند مالك وأبي حنيفة والجماهير ومردود عند الشافعي

والقاضي - وهو المختار - وصورته أن يقول: قال رسول الله ﷺ من لم يعاصره، أو قال من لم يعاصر أبا هريرة: قال أبو هريرة، والدليل أنه لو ذكر شيخه ولم يعدله وبقي مجهولاً عندنا لم نقبله، فإذا لم يسمه فالجهل إثم، فمن لم يعرف عينه كيف تعرف عدالته؟ **فإن قيل:** رواية العدل عنه تعديل فالجواب من وجهين:

**الأول:** أنا لا نسلم، فإن العدل قد يروى عن من لو شئ عنه لتوقف فيه أو جرحه وقد رأيناهم يروون عن من إذا سئلوا عنه عدلوه مرة وجرحوه أخرى أو قالوا لا ندري، فالراوى عنه ساكت عن تعديله، ولو كان السكوت عن الجرح تعديلاً لكان السكوت عن التعديل جرحاً، ولوجب أن يكون الراوى إذا جرح من روى عنه مكذباً نفسه، ولأن شهادة الفرع ليس تعديلاً للأصل ما لم يصرح، واقتراق الرواية والشهادة في بعض التعبدات لا يوجب فرقاً في هذا المعنى، كما لا يوجب فرقاً في منع قبول رواية المجروح والمجهول، وإذا لم يجز أن يقال لا يشهد العدل إلا على شهادة عدل لم يجز ذلك في الرواية ووجب فيها معرفة عين الشيخ والأصل حتى ينظر في حالهما.

**فإن قيل:** العنينة كافية في الرواية مع أن قوله روى فلان عن فلان عن فلان يحتمل ما لم يسمعه فلان عن فلان بل بلغه بواسطة ومع الاحتمال يقبل، ومثل ذلك في الشهادة يقبل.

**قلنا:** هذا إذا لم يوجب فرقاً في رواية المجهول، والمرسل مروى عن مجهول فينبغي أن لا يقبل، ثم المعنينة جرت العادة بها في الكتب، فإنهم استثقلوا أن يكتبوا عند كل اسم روى عن فلان سمعاً منه وشحوا على القرطاس والوقت أن يضيعوه فأوجزوا، وإنما يقبل في الرواية ذلك إذا علم بصريح لفظه أو عادته أنه يريد به السماع، فإن لم يره السماع فهو متردد بين المسند والمرسل فلا يقبل.

**الجواب الثاني:** أنا إن سلمنا جدلاً أن الرواية تعديل فتعديله المطلق لا يقبل ما لم يذكر السبب، فلو صرح بأنه سمعه من عدل ثقة، لم يلزم قبوله، وأن سلم قبول التعديل المطلق فذلك في حق شخص نعرف عينه ولا يعرف بفسق، أما من لم يعرف عينه فقلعه لو ذكره لعرفناه بفسق لم يطلع عليه المعدل، وإنما يكتفى في كل مكلف بتعرف غيره

عند العجز عن معرفة نفسه، ولا يعلم عجزه ما لم يعرفه بعينه وبمثل هذه العلة لم يقبل تعديل شاهد الفرع مطلقاً ما لم يعرف الأصل ولم يعينه، فلعل الحاكم يعرفه بفسق وعداوة وغيره، احتجوا باتفاق الصحابة والتابعين على قبول مرسل العدل، فابن عباس مع كثرة روايته قيل إنه لم يسمع من رسول الله ﷺ إلا أربعة أحاديث لصغر سنه وصرح بذلك في حديث الربا في النسيئة وقال: حدثني به أسامة بن زيد، وروى أن رسول الله ﷺ لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة، فلما روجع قال حدثني به أخى الفضل بن عباس، وروى ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: من صلى على جنازة فله قيراط، ثم أسنده إلى أبي هريرة، وروى أبو هريرة أن من أصبح جنباً في رمضان فلا صوم له، وقال ما أنا قلتها ورب الكعبة ولكن محمداً ﷺ قالها، فلما روجع قال حدثني به الفضل بن عباس، وقال البراء بن عازب: ما كل ما نحدثكم به سمعناه من رسول الله ﷺ لكن سمعنا بعضه وحدثنا أصحابه ببعضه.

أما التابعون فقد قال النخعي: إذا قلت حدثني فلان عن عبد الله فهو حدثني، وإذا قلت: قال عبد الله فقد سمعته من غير واحد.

وكذلك نقل عن جماعة من التابعين قبول المرسل، والجواب من وجهين: الأول: أن هذا صحيح ويدل على قبول بعضهم المراسيل، والمسألة في محل الاجتهاد ولا يثبت فيها إجماع أصلاً، وفيه ما يدل على أن الجملة لم يقبلوا المراسيل، ولذلك باحثوا ابن عباس وابن عمر وأبا هريرة مع جلالة قدرهم لا لشك في عدالتهم ولكن للكشف عن الراوى.

فإن قيل: قبل بعضهم وسكت الآخرون فكان إجماعاً.

قلنا: لا نسلم ثبوت الإجماع بسكوتهم لا سيما في محل الاجتهاد بل لعله سكت مضمراً للإلزام أو متردداً فيه.

والجواب الثاني: أن من المنكرين للمرسل من قبل مرسل الصحابي، لأنهم يحدثون عن الصحابة وكلهم عدول ومنهم من أضاف إليه مراسيل التابعين لأنهم يروون عن الصحابة، ومنهم من خصص كبار التابعين بقبول مرسله.

والمختار على قياس رد المرسل أن التابعي والصحابي إذا عرف بصريح خبره أو بعادته أنه لا يروى إلا عن صحابي قبل مرسله، وإن لم يعرف ذلك فلا يقبل، لأنهم قد يروون عن غير الصحابي من الأعراب الذين لا صحبة لهم وإنما ثبتت لنا عدالة أهل الصحبة، قال الزهري بعد الإرسال: حدثني به رجل على باب عبد الملك، وقال عروة بن الزبير فيما أرسله عن بسرة حدثني به بعض الحرس.

**مسألة:** خبر الواحد فيما تعم به البلوى مقبول خلافاً للكرخي وبعض أصحاب الرأي لأن كل ما نقله العدل وصدقه فيه ممكن وجب تصديقه، فمس الذكر مثلاً نقله العدل وصدقه فيه ممكن، فإننا لا نقطع بكذب ناقله بخلاف ما لو انفرد واحد بنقل ما تحيل العادة فيه أن لا يستفيض كقتل أمير في السوق وعزل وزير وهجوم واقعة في الجامع منعت الناس من الجمعة، أو كخسف أو زلزلة أو انقضاء كوكب عظيم وغيره من العجائب، فإن الدواعي تتوفر على إشاعة جميع ذلك ويستحيل انكثامه.

وكذلك القرآن لا يقبل فيه خبر الواحد لعلمنا بأنه ﷺ تعبد بإشاعته واعتنى بإلقائه إلى كافة الخلق، فإن الدواعي تتوفر على إشاعته ونقله، لأنه أصل الدين والمنفرد برواية سورة أو آية قطعاً.

فأما ما تعم به البلوى، فلا نقطع بكذب خبر الواحد فيه.

فإن قيل: بم تنكرون على من يقطع بكذبه لأن خروج الخارج من السبيلين لما كان الإنسان لا يتفك عنه في اليوم والليلة مراراً وكانت الطهارة تنتقض به فلا يحل لرسول الله ﷺ أن لا يشيع حكمه ويناجي به الآحاد، إذ يؤدي إلى إخفاء الشرع وإلى تبطل صلاة العباد وهم لا يشعرون، فتجب الإشاعة في مثله، ثم تتوفر الدواعي على نقله، وكذلك من الذكر مما يكثر وقوعه، فكيف يخفى حكمه؟

قلنا: هذا يبطل أولاً بالوتر وحكم الفصد والحجامة والقهقهة ووجوب الغسل من غسل الميت وإفراد الإقامة وتثنيتهما، وكل ذلك مما تعم به البلوى، وقد أثبتوها بخبر الواحد، فإن زعموا أن ليس عموم البلوى فيها كعمومها في الأحداث.

فنقول: فليس عموم البلوى في اللبس والتمس كعمومها في خروج الأحداث، فقد يمضي على الإنسان مدة لا يلبس ولا يمس الذكر إلا في حالة الحدث، كما لا يفتصد ولا يحتجم إلا أحيانا، فلا فرق.

والجواب الثاني وهو التحقيق - أن الفصد والحجامة وإن كان لا يتكرر كل يوم ولكنه يكثر فكيف أخفى حكمه حتى يؤدي إلى بطلان صلاة خلق كثير؟ وإن لم يكن هو الأكثر فكيف وكل ذلك إلى الآحاد، ولا سبب له إلا أن الله تعالى لم يكلف رسوله ﷺ إشاعة جميع الأحكام، بل كلفه إشاعة البعض، وجوز له رد الخلق إلى خبر الواحد في البعض، كما جوز له ردهم إلى القياس في قاعدة الربا، وكان يسهل عليه أن يقول: لا تبيعوا المطعوم بالمطعوم أو المكيل بالمكيل حتى يستغنى عن الاستنباط من الأشياء الستة، فيجوز أن يكون ما تعم به البلوى من حملة ما تقتضي مصلحة الخلق أن يردوا فيه إلى خبر الواحد ولا استحالة فيه وعند ذلك يكون صدق الراوى ممكنا، فيجب تصديقه وليس علة الإشاعة عموم الحاجة أو ندورها، بل علته التعبد والتكلف من الله، وإلا فما يحتاج إليه كثير كالفصد والحجامة، كما يحتاج إليه الأكثر في كونه شرعا لا ينبغي أن يخفى.

فإن قيل: فما الضابط لما تعبد الرسول ﷺ فيه بالإشاعة؟

قلنا: إن طلبتم ضابطا لجوازه عقلا فلا ضابط، بل لله أن يفعل في تكليف رسوله من ذلك ما يشاء، وإن أردتم وقوعه، فإنما يعلم ذلك من فعل رسول الله ﷺ، وإذا استقرينا السمعيات وجدناها أربعة أقسام:

الأول: القرآن وقد علمنا أنه عني بالمبالغة في إشاعته.

الثاني: مباني الإسلام الخمس ككلمتي الشهادة والصلاة والزكاة والصوم والحج، وقد أشاعه إشاعة اشترك في معرفته العام والخاص.

الثالث: أصول المعاملات التي ليست ضرورية - مثل أصل البيع والنكاح - فإن ذلك أيضا قد تواتر، بل كالطلاق والعناق والاستيلاد والتدبير والكتابة، فإن هذا تواتر عند أهل العلم وقامت به الحجة القاطعة إما بالتواتر وإما نقل الآحاد في مشهد الجماعات مع

سكوتهم والحجة تقوم به، ولكن العوام لم يشاركوا العلماء في العلم، بل فرض العوام فيه القبول من العلماء.

الرابع: تفاصيل هذه الأصول فما يفسد الصلاة والعبادات وينقض الطهارة من اللبس والتمس والقيء وتكرار مسح الرأس، فهذا الجنس منه ما شاع ومنه ما نقله الآحاد، ويجوز أن يكون مما تعم به البلوى - فما نقله الآحاد فلا استحالة فيه ولا مانع فإن ما أشاعه كان يجوز أن لا يتعبد فيه بالإشاعة، وما وكله إلى الآحاد كان يجوز أن يتعبد فيه بالإشاعة، لكن وقوع هذه الأمور يدل على أن التعبد وقع كذلك، فما كان يخالف أمر الله سبحانه وتعالى في شيء من ذلك.

هذا تمام الكلام في الأخبار، والله أعلم (٢٢).

هذه نهاية كلام الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في علم دراية الحديث من كتابه «المستصفى من علم الأصول» تحدث فيه عن هذا العلم أكثر تفصيلا بالمقارنة إلى ما كتب فيه في كتابه «المنخول من تعليقات الأصول» وهذا القدر من التفصيل في علم دراية الحديث يدل على أن الغزالي كان يهتم به اهتماما بالغا وأن دراساته فيه متقدمة ومتطورة وأن كتاباته فيه تشير إلى اطلاعه على مؤلفات العلماء فيه والمناقشات التي أوردها فيها تدل على فهمه الواسع لهذا العلم، وبذلك نقول: كان الإمام الغزالي رحمه الله تعالى على علم بعلم دراية الحديث، وإذا اطلعنا على كتابه «تهذيب الأصول» فيمكننا أن نقول إنه عالم من علماء هذا العلم، ولكن هذا الكتاب لم يصل إلينا، وقد ذكره الغزالي في خطبة كتاب المستصفى وصرح فيها أن كتاب تهذيب الأصول يعميل إلى الاستقصاء والاستكثار وبعبارة أخرى أن كتاباته فيه كانت أكثر تفصيلا من كتاباته في المستصفى، قال:

ثم ساقني قدر الله تعالى إلى معاودة التدريس والإفادة، فاقترح علي طائفة من محصلي علم الفقه تصنيفا في أصول الفقه أصرف العناية فيه إلى التلفيق بين الترتيب والتحقيق وإلى التوسط بين الإخلال والإملال على وجه يقع في الفهم دون كتاب «تهذيب

الأصول، لميله إلى الاستقصاء والاستكثار وفوق كتاب «المنحول» لميله إلى الإيجاز والاختصار، فأجبتهم إلى ذلك مستعينا بالله، وجمعت فيه بين الترتيب والتحقيق لفهم المعاني، فلا مندوحة لأحدهما عن الثاني، فصنفته وأتيت فيه بترتيب لطيف عجيب، يطلع الناظر في أول وهلة على جميع مقاصد هذا العلم ويفيده الاحتواء على جميع مساح النظر فيه، فكل علم لا يستولي الطالب في ابتداء نظره على مجامعه ولا مبانيه، فلا مطعم له في الظفر بأسراره ومباغيه، وقد سميت «كتاب المستصفي من علم الأصول» (٢٣).

**فبناء على ذلك نقول:** إن كتابة الغزالي في علم دراية الحديث في المنحول مختصرة وفي المستصفي متوسطة وفي تهذيب الأصول مطولة ومفصلة.

وبدل بالإضافة إلى ذلك على معرفته اليقينية في أهمية هذا العلم ومكانته العظيمة في دراسة الحديث النبوي الشريف وفهمه فهما صحيحا وأن الإهمال فيه وعدم الاهتمام به يؤدي إلى أخطاء وسوء الفهم في الحديث ولذلك بذل مجهوداته لدراسة هذا العلم وفهمه والكتابة فيه بعد إتقانه.

وهذه الخلاصة جاءت بعد الإطلاع على كتابة الغزالي في علم دراية الحديث في كتابيه «المنحول» و«المستصفي» ومقارنتها بكتابات العلماء فيه من القدماء والمحدثين.

**علم رواية الحديث:**

المشهور عند الباحثين القدماء والمحدثين أن الإمام حجة الإسلام محمد الغزالي رحمه الله تعالى غير معروف بهذا العلم.

ذكر السبكي هذا الموضوع قال فيه:

وأما ما عاب به الإحياء من توهنة بعض الأحاديث، فالغزالي معروف بأنه لم تكن له في الحديث يد باسطة وعامة ما في الإحياء من الأخبار والآثار مبدد في كتب من سبقه من الصوفية والفقهاء ولم يسند الرجل لحديث واحد... (٢٤).

(٢٣) الغزالي، المصدر السابق، ص ١٠.

(٢٤) السبكي، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

إذا تأملنا قول الإمام السبكي رحمه الله تعالى المذكور يبدو واضحا أنه ذهب إلى مصادر أحاديث الإحياء كتب الصوفية والفقهاء، وبدل في نفس الوقت على عدم اطلاع الغزالي على كتب الأحاديث المشهورة وفي مقدمتها البخاري ومسلم، ولذلك قال: ولم يسند الرجل لحديث واحد.

وبعد قراءة الإحياء من أوله إلى آخره غير مرة يظهر بوضوح خلاف ما ذهب إليه السبكي وبذلك نقول: كأن السبكي لم يطلع على الإحياء كله وخاصة الجزء الرابع الذي أسند فيه الغزالي أحاديث كثيرة إلى البخاري ومسلم.

والحقيقة أن السبكي قد اطلع على الإحياء كله وذكر الأحاديث التي لم يجد لها إسناداً ابتداء من كتاب العلم وانتهاء إلى كتاب ذكر الموت.

بهذا قد اطلع السبكي جميع أحاديث الإحياء وقرر بعد ذلك أن عامة ما في الإحياء من الأخبار والآثار مبدد في كتب الصوفية والفقهاء.

والحقيقة أن الغزالي قد أشار في الجزء الأول من الإحياء إلى أنه قد اطلع على كتب الحديث النبوي الشريف وفي مقدمتها البخاري ومسلم وأنه قد درس علم دراية الحديث، ولذلك وضع في هذا العلم خطوات دراسية للدارسين الجدد وفي غيره من العلوم الإسلامية.

**قال الغزالي:** وأما الحديث فلاقتصار فيه تحصيل ما في الصحيحين بتصحيح نسخة على رجل خبير بعلم متن الحديث، وأما حفظ أسامي الرجال فقد كفيت فيه بما تحمله عنك من قبلك ولك أن تعول على كتبهم، وليس يلزمك حفظ متون الصحيحين ولكن تحصله تحصيلًا تقدر منه على طلب ما تحتاج إليه عند الحاجة.

وأما الاقتصاد فيه فأن تضيف إليهما ما خرج عنهما مما ورد في المستندات الصحيحة، وأما الاستقصاء فما وراء ذلك إلى استيعاب كل ما نقل من الضعيف والقوى والصحيح والسقيم مع معرفة الطرق الكثيرة في النقل ومعرفة أحوال الرجال وأسمائهم وأوصافهم (٢٥).

(٢٥) الغزالي، الإحياء، الجزء الأول، ص ٤٠.

الخطوات الدراسية في علم الحديث ثلاثة:

الأولى: الاختصار.

الثانية: الاقتصاد.

الثالثة: الاستقصاء.

هذا يدل على أنه قد اطلع على علم الحديث الدراية منه والرواية وإلا فلا يستطيع أن يضع الخطوات المذكورة، اطلع على الصحيحين وقد ذكرهما في الجزء الرابع من الإحياء مرات وعلى غيرهما من كتب الحديث التي سماها المستندات الصحيحة منها سنن أبي داود وستحدث في هذا الموضوع في الفصل الثالث في منهج الغزالي في دراسة الحديث بإذن الله تعالى.

إذا كان الغزالي قد اطلع على كتب الحديث قبل كتابة الإحياء وأنه قد ذكر الصحيحين مرات وفي الجزء الرابع خاصة، فرأى السبكي القائل بأن عامة ما في الإحياء من الأخبار والآثار مبدد في كتب من سبقه من الصوفية والفقهاء وأن الغزالي لم يسند لحديث واحد غير صحيح.

بالإضافة إلى ذلك، أن كثيراً من الأخبار التي أوردها الغزالي في الإحياء لا نجدها في كتب الصوفية والفقهاء وأن عدد الأحاديث المذكور فيه يؤكد القول باطلاع الغزالي على كتب الحديث وأنه جعلها مصادر لكتابه إحياء علوم الدين.

وهذا لا يدل على أننا ننفي نقل الغزالي بعض الأحاديث من مؤلفات الصوفية والفقهاء، إنه قد نقل أيضاً من كتب غير كتب الحديث بجانب كتب الحديث ولكنه غير كثير وأن دراسات العراقي والحسيني الزبيدي أكدت صحة هذا القول وسنعود إلى هذه الدراسات بالتفصيل في الفصل الثاني بإذن الله تعالى.

بناء على ما قدما من الآراء في علاقة الغزالي بعلم رواية الحديث نقول إنه كان على علم بهذا العلم قبل كتابة إحياء علوم الدين ودرسه بالوجدادة في أول أمره ثم بالإجازة ثم القراءة على الشيوخ، لقد أورد الأخبار في كتبه بالطريقة الأولى والثانية وفي الإحياء بصفة خاصة وقام بتدريس الحديث على مريديه بالطريقة الثانية والثالثة، وسنوضح هذا الموضوع في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

علم دراسة معاني الحديث:

حظى هذا العلم باهتمام الغزالي ونراه واضحاً في دراساته الواسعة العميقة في العقائد والأحكام والأخلاق.

كتب الغزالي في العقائد مؤلفات كثيرة وذكرناها في كتاب المدخل إلى دراسة مؤلفات الغزالي بالتفصيل، وهذه الكثرة من المؤلفات في علم العقائد تدل على فهم الغزالي الواسع في علم دراسة معاني الحديث.

كتب الغزالي مؤلفات في العقائد للعوام وخصص مؤلفات أخرى للباحثين والدارسين بناء على فهمه في الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ منها:

قال ﷺ: ما حدث أحد قوماً بحديث لم يبلغه عقولهم إلا كان فتنة عليهم.

وقال ﷺ: نحن معاصر الأنبياء أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم.

وقال ﷺ: إن من العلم كهيفة المكنون لا يعلمه إلا العالمون بالله تعالى (٢٦).

خرج العراقي الأحاديث المذكورة والحسيني الزبيدي قام بتحريجهما في إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين وهي من الأحاديث الصحيحة، والله أعلم بالصواب.

وإذا درسنا مؤلفات الغزالي في العقائد فنجد فيها الأمور العقائدية في النبوات والسمعيات مبنية على الأحاديث النبوية الشريفة، وقد خرج العراقي والحسيني الأحاديث المذكورة في دراستهما.

وفي الدراسات الفقهية والأصولية، فإن الغزالي إمام من الأئمة فيها باتفاق الجميع ومؤلفاته شاهدة على ذلك، وكان يعتمد في هذه الدراسات على الأحاديث النبوية الشريفة، وهذا يدل على بصره فيها، ومما يدل على ذلك أنه ألف كتابه المختصر في الفقه الذي سماه «الوجيز» وهو في هذا يقرر مسائل الفقه في أقصر عبارة ويجمع

الأحكام الفقهية ولم شتاتها بعبارة مركزة سهلة، وأكثر عباراته في الكتاب تشير إلى أحاديث نبوية يعتمد عليها الحكم وفي كثير من المواطن يذكر الحكم الفقهي بعبارة الحديث النبوي نفسه.

ولذلك نجد أبا القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي المتوفى سنة ثلاث وعشرين وستمائة يضع كتاباً يسميه «العزیز شرح الوجیز» ويعني فيه ببيان الأحاديث التي أشار إليها الغزالي أو اعتمد عليها في وجيزه (٢٧).

وفي أصول الفقه نجد مؤلفات الغزالي في هذا العلم تعتمد على أحاديث النبي ﷺ بجانب الآيات القرآنية الكريمة، وهذا دليل واضح على معرفته بعلم الحديث.

وفي الدراسات الأخلاقية المبنية على الأحاديث النبوية الشريفة فلا نحتاج إلى تقديم أدلة تدل على معرفة الغزالي بعلم الحديث بالمعنى الثالث وهو علم دراسة معاني الحديث، ويكفي لنا كتاب الإحياء دليلاً على ذلك وخاصة فيما يتعلق بالمهلكات والمنجيات.

لا نطيل الكلام في هذا المعنى من علم الحديث ومعرفة الغزالي فيه ويكفي أن تشير إليه وعلى الباحثين الجدد أن يطلعوا على كتاب إحياء علوم الدين وغيره إذا أرادوا أن يتأكدوا من صحة هذا الرأي، وكذلك الحال إذا أرادوا أن يعرفوا فهم الغزالي العميق في علم الحديث في الأمور العقائدية والفقهية والأصولية، يجب عليهم أن يدرسوا مؤلفات الغزالي بدراسات وافية ليصلوا إلى الحقيقة بأنفسهم وليس بالتقليد كما فعل معظم الباحثين والدارسين.

بناءً على البيانات السابقة في دراسات الغزالي في علم الحديث وفي علم دراية الحديث بصفة خاصة فنقول: إن الإمام الغزالي رحمه الله تعالى كان على علم بعلم الحديث بالمعاني التي ذكرناها وهي:

أولها: علم دراية الحديث.

الثاني: علم رواية الحديث.

الثالث: علم دراسة معاني الحديث من العقائد والأحكام والأخلاق وغيرها.

ولذلك فإن الآراء القائلة بأن الإمام الغزالي رحمه الله تعالى كان قليل البصاعة في الحديث ونقل فيه نقل حاطب ليل وصنف الإحياء بالأحاديث الباطلة ولم يعلم بطلانها غير صحيحة ومردودة.

ولا شك أنه قد وقع في الأخطاء في دراساته شأنه في ذلك شأن أي عالم من العلماء وباحث من الباحثين وأن الكمال في العلم لله سبحانه وتعالى وحده لا يشاركه فيه أحد من الخلق إنه العليم الخبير.

# الفصل الثاني

منهج الغزالي في دراسة العريس ومراحلها

وضع الإمام الغزالي رحمه الله تعالى منهجا دراسيا في دراسة علم الحديث في كتاب الإحياء على النحو الآتي:

قال الغزالي مبينا منهجه في دراسة علم الحديث:

وأما الحديث فلاقتصار فيه تحصيل ما في الصحيحين بتصحيح نسخة على رجل خير بعلم متن الحديث، وأما حفظ أسامي الرجال فقد كفيت فيه بما تحمله عنك من قبلك ولك أن تعمل على كتبهم وليس يلزمك حفظ متون الصحيحين ولكن تحصله تحصيلًا تقدر منه على طلب ما تحتاج إليه عند الحاجة.

وأما الاقتصاد فيه فأن تضيف إليهما ما خرج عنهما مما ورد في المسندات الصحيحة. وأما الاستقصاء فيه فما وراء ذلك إلى استيعاب كل ما نقل من الضعيف والقوى والصحيح والسقيم مع معرفة الطرق الكثيرة في النقل ومعرفة أحوال الرجال وأسمائهم وأوصافهم<sup>(١)</sup>.

هذا النص للغزالي من الإحياء يتضمن المنهج الدراسي في علم الحديث والمراحل الدراسية فيه بصفة إجمالية.

في هذه المناسبة نقدم السؤال الآتي: هل هذا المنهج في دراسة علم الحديث مبني على تجارب الغزالي الشخصية ونظرياته العلمية أو هو مجرد فكرة من الأفكار التي استنتجها نتيجة اطلاعه على كتب علم الحديث الموجودة في عصره في مكتبات المدن الإسلامية وفي بغداد بصفة خاصة.

الحقيقة أن النص المذكور من الإحياء يدل على تجارب الغزالي الذاتية في دراسة علم الحديث قبل كتابة الإحياء، ويتضمن هذا النص نظريات علمية عميقة في دراسة العلوم الإسلامية منها التدرج في دراستها وتقسيم السنوات الدراسية فيها إلى مراحل، وقسم المراحل الدراسية فيها إلى ثلاثة أقسام وهي: الاقتصار والاقتصاد والاستقصاء.

دراسة الغزالي في متون الحديث من الصحيحين والمسندات الصحيحة كانت على



طريق «الوجادة» وكان له اتصال بخبراء علم متن الحديث في عصره، ويبدو أنه كان يطلع على الصحيحين ويصحح نسختهما على رجل خبير بعلم متن الحديث، وهذا يدل على أنه كان على اتصال بعلماء الحديث وقد استفاد منهم، ثم انتقل بعد ذلك إلى دراسة المسندات الصحيحة وهي كتب الحديث الأخرى من سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغير ذلك واطلع على الموضوعات، واطلع بجانب ذلك على علم دراية الحديث وعلم روايته وفهم الموضوعات فيهما فهما صحيحا كما ورد في كتاب المنحول والمستصفي.

درس الغزالي علم الحديث وعرف قيمة الإسناد والسماع فيه من علماء الحديث وأن الأحاديث التي أوردها طريقها الوجادة وربما بالإجازة لأنه قد التقى في رحلاته الطويلة بعلماء الحديث، بناء على ذلك أحس الغزالي بالنقصان والتقصير في علم الحديث، ولذلك حاول أن يستمع أحاديث النبي ﷺ من محدثي عصره في البخاري ومسلم وأبي داود.

إذا نظرنا إلى حياة الغزالي الدراسية بنظرة عامة، فإنه قد درس علم الحديث في المبادئ العامة في بلدة طوس وجرجان ونيسابور، وبعد وفاة أستاذه الإمام الجويني رحمه الله تعالى أعاد القراءة في علم الحديث وخاصة قبل كتابة إحياء علوم الدين.

وبعد عودته إلى بلدة طوس في آخره حياته اشتغل بالحديث مرة أخرى بالسماع من محدثي عصره وتدرسه لطلابه ومريده، واهتمامه بعلم الحديث في هذه المدة القصيرة ليس إلا تكميلاً لاهتمامه السابق لأنه قد فاتته السماع في وقت شبابه ولا يريد أن يفوته في شيخوخته.

بناء على البيانات المذكورة نقول إن دراسات الغزالي في علم الحديث كانت بالوجادة بعد أن درس المبادئ العامة فيه في بداية حياته العلمية عند مشايخه وفي مقدمتهم الإمام الجويني، رحمه الله تعالى.

وبعد عودته إلى بلدة طوس درس الحديث مرة ثانية بسماعه من محدثي عصره وقام بتدرسه لطلابه ومريديه إلى أن انتقل إلى رحمة الله تعالى.

والمراحل التي مرت عليها دراساته في علم الحديث بناء على البيانات المذكورة كانت على ثلاث مراحل:

أولها: المرحلة العامة وهي المرحلة التي كان الغزالي يدرس فيها المبادئ العامة في علم الحديث.

الثاني: مرحلة الوجادة وكانت هذه قبل كتابة الإحياء وكان الغزالي على رحلاته الطويلة المعروفة.

الثالث: مرحلة السماع وهي المرحلة التي كان فيها الغزالي قد عاد إلى بلده طوس واستقر فيه إلى أن انتقل إلى رحمة الله تعالى.

سماع الغزالي الحديث النبوي الشريف:

أدرك الغزالي بعد دراسة علم الحديث أن أعلى الأسانيد مرتبة هو قراءة الشيخ مروياته على طلابه، ذكر في الباب الرابع من الأصل الثاني أن مستند الراوي إما قراءة الشيخ عليه أو قراءته على الشيخ أو إجازته أو مناولته أو رؤيته خطه في كتاب وأن قراءة الشيخ في معرض الإخبار ليروي عنه هي أعلى المراتب كلها، وذلك يسلط الراوي على أن يقول: حدثنا وأخبرنا وقال فلان وسمعت يقول (٢).

بناء على هذه المعرفة اليقينية في مكانة الأسانيد في علم الحديث فقد اتصل بمحدثي عصره لسمع منهم أحاديث النبي ﷺ مباشرة ليحصل على أعلى الأسانيد مرتبة في علم الحديث.

بالإضافة إلى ذلك، عرف الغزالي أن الإسناد من الدين بقراءة صحيح مسلم، روى الإمام مسلم بسنده قال: سمعت محمد بن عبد الله بن قهزاد من أهل مرو قال سمعت عبدان بن عثمان يقول: سمعت عبد الله بن المبارك يقول: الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء (٣).

ورد في طبقة الشافعية الكبرى أن الغزالي سمع صحيح البخاري ومسلم من أبي الفتيان عمر بن أبي الحسن الرولسي الحافظ الطوسي، كما سمع صحيح البخاري من

(٢) الغزالي، المستصفي من علم الأصول، ص ١٩١، بتصرف.

(٣) مسلم، صحيح مسلم، ج ١، ص ١٢.

أبي سهل محمد بن عبد الله الحفصي، وسمع سنن أبي داود السجستاني عن الحاكم أبي الفتح الحاكمي الطوسي<sup>(٤)</sup>.

وبناء على هذه الرواية نقول: إن للغزالي أسانيد في الحديث، وأن هذه الأسانيد أعلى مرتبة فيها لسماعه الأحاديث مباشرة من محدثي عصره.

إن إقباله على سماع الأحاديث النبوية الشريفة بعد أن وصل إلى قمة الشهرة في العلوم الإسلامية والفلسفية، وقد لقب بحجة الإسلام والمسلمين إمام أئمة الدين<sup>(٥)</sup>، يدل على حبه الشديد لعلم الحديث وعلمائه وتواضعه لهم، ويدل في نفس الوقت على اعترافه بالتخصيص الدقيق في العلك وهو بلا جدال فقيه أصولي ومتكلم جدلي وفيلسوف وصوفي وصاحب المؤلفات المشهورة ودائرة معارف عصره.

إنه بذلك أصبح قدوة حسنة للباحثين والدارسين في طلب العلم عند المتخصصين والاستفادة من غيرهم بالحب والتواضع والإخلاص.

بالإضافة إلى ذلك، أفادنا الإمام الغزالي رحمه الله تعالى علما بمكانة علم الحديث النبوي الشريف العظيمة في الدراسات الإسلامية وشرف الأسانيد بانتساب أصحابها إلى النبي ﷺ، وعلم بعد ذلك أن هذه الأسانيد لها مراتب وأن أعلاها هو السماع مباشرة من المحدثين. إن اهتمام الباحثين والدارسين في العلوم الإسلامية في الأسانيد وسماع الأحاديث من العلماء المتخصصين بعلم الحديث وطلب الإجازات منهم أصبح غريبا، ويرجع هذا الأمر إلى أسباب منها وأهمها عدم معرفة قيمة الأسانيد وشرف الانتساب بها إلى النبي ﷺ.

ومعظم المشتغلين في هذا المجال من الدراسات الإسلامية إن لم يكونوا كلهم في الجامعات الإسلامية يدرسون الحديث بالوجادة والحاصلون على الأسانيد بالإجازات قليلون، ولذلك ارتفعت البركات النبوية الشريفة من قلوب الرجال، ومن الأفضل للباحثين والدارسين الإسلاميين أن يهتموا بالأسانيد وطلب الإجازات من أصحابها حتى تكون لهم صلات نبوية في دراساتهم الإسلامية وفي علم الحديث بصفة خاصة.

(٤) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج٦، ص ٢١٢ - ٢١٥، بتصرف، الدكتور أحمد الشرباصي، المرجع السابق، ص ٦٧.

(٥) السبكي، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

### شروط دراسة الحديث:

ذكر الإمام الغزالي أن النبي ﷺ أفصح العرب والمجم وكان معلما يوحى إليه من قبل الله تعالى، وكان عقله محيطا بجميع العلويات والسفليات، فكل كلمة من كلماته بل لفظة من ألفاظه يوجد تحتها بحار الأسرار وكنوز الرموز، فعلم أخباره ومعرفة أحاديثه أمر عظيم وخطب جليل لا يقدر أحد أن يحيط بعلم الكلام النبوي إلا أن يهذب نفسه بمتابعة الشارع، وبزيل الاعوجاج عن قلبه بتقويم شرع النبي ﷺ، ومن أراد أن يتكلم في تفسير القرآن وتأويل الأخبار ويصيب في كلامه، فيجب عليه أولا تحصيل علم اللغة والتبحر في فن النحو والرسوخ في ميدان الإعراب والتصرف في أصناف التصريف، فإن علم اللغة سلم ومرقاة إلى جميع العلوم، ومن لم يعلم اللغة فلا سبيل له إلى تحصيل العلوم، فمن أراد أن يصعد سطحا عليه تمهيد المرقاة أولا ثم بعد ذلك يصعد<sup>(٦)</sup>.

الشروط التي ذكرها الإمام الغزالي رحمه الله تعالى لدراسة علم الحديث النبوي الشريف في النص المذكور هي:

١- تهذيب النفس بمتابعة الشارع.

٢- إزالة الاعوجاج عن القلب بتقويم شرع النبي ﷺ.

٣- تحصيل علم اللغة ومعرفة علم النحو والصرف.

وتحدث بعد ذلك عن علم اللغة والنحو والصرف فقال:

وعلم اللغة وسيلة عظيمة ومرقاة كبيرة، فلا يستغنى طالب العلم عن أحكام اللغة: فعلم اللغة أصل الأصول.

وأول علم اللغة معرفة الأدوات وهي بمنزلة الكلمات المفردة، وبعدها معرفة الأفعال مثل الثلاثي والرباعي وغيرهما، ويجب على اللغوي أن ينظر في أشعار العرب الجاهلية، فإن فيها تنقيحا للخاطر وترويحاً للنفس، ومع ذلك الشعر والأدوات والأسامي يجب تحصيل علم النحو، فإنه لعلم اللغة بمنزلة ميزان القبان للذهب والفضة والمنطق لعلم الحكمة والعروض للشعر والذراع للأثواب والمكيال للحبوب، وكل شيء لا يوزن بميزان لا يتبين فيه حقيقة الزيادة والنقصان، فعلم اللغة سبيل إلى علم التفسير والأخبار<sup>(٧)</sup>.

(٦) الغزالي، الرسالة اللدنية (طبع مع الرسائل الأخرى باسم القصور العوالي) ج١، ص ١٠٨.

(٧) نفس المصدر، ص ١٠٩.

بجانب الشروط المذكورة وضع الإمام الغزالي رحمه الله تعالى آداباً لطالب الحديث قال:

### آداب طالب الحديث:

يكتب المشهور ولا يكتب الغريب ولا يكتب المناكير، ويكتب عن الثقات، ولا تغلبه شهرة الحديث على قرينه، ولا يشغله طلبه عن مروءته وصلاته، يجتنب الغيبة وينصت للسمع، ويلزم الصمت بين يدي محدثه، ويكثر التلفت عند إصلاح نسخته، ولا يقول سمعت وهو ما سمع، ولا ينشره لطلب العلو فيكتب من غير ثقة ويلزم أهل المعرفة بالحديث من أهل الدين، ولا يكتب عن من لا يعرف الحديث من الصالحين<sup>(٨)</sup>.  
ووضع آداباً للمحدث قال:

### آداب المحدث:

يقصد الصدق ويجتنب الكذب ويحدث بالمشهور ويروى عن الثقات ويترك المناكير، ويذكر ما جرى بين السلف، ويعرف الزمان ويتحفظ عن الزلل والتصحيف واللعن والتحريف، ويدع المداعبة ويقل المشاغبة، ويشكر النعمة إذ جعل في مقام الرسول ﷺ ويلزم التواضع، ويكون معظم ما يحدث به ما ينتفع به المسلمون من فرائضهم وسننهم وآدابهم من معاني كتاب ربهم عز وجل، ولا يحمل علمه إلى الوزراء ولا يغشى أبواب الأمراء، فإن ذلك يزرى بالعلماء ويذهب بهاء علمهم إذا حملوه إلى ملوكهم ومياسرهم، ولا يحدث بما لا يعلمه في أصله ولا يقرأ عليهم ما لا يراه في كتابه، ولا يتحدث إذا قرئ عليه، ويحذر أن يدخل حديثاً في حديث<sup>(٩)</sup>.

الشروط والآداب المذكورة هي جزء من منهج الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في دراسة الحديث النبوي الشريف.

(٨) الغزالي، الأدب في الدين، طبع مع المتقذ من الضلال، ص ١٥٥.

(٩) نفس المصدر، ص ١٥٤ و ١٥٥.

## آراء العلماء والباحثين:

قام العلماء والباحثون بدراسة الأحاديث التي رواها الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في مؤلفاته وخاصة في كتابه المشهور «إحياء علوم الدين» وكل واحد منهم أبدى رأيه في هذا الموضوع، منهم.

١- الحافظ الإمام جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي البغدادى المتوفى سنة ٥٩٧هـ، قال في كتابه نقد العلم والعلماء أو تلييس إيليس: وجاء أبو حامد الغزالي فصنف لهم كتاب الإحياء على طريقة القوم وملاؤه بالأحاديث الباطلة وهو لا يعلم بطلانها<sup>(١)</sup>.

وقال: وذكر في كتاب الإحياء من الأحاديث الموضوعية وما لا يصح غير قليل، وسبب ذلك قلة معرفته بالنقل، فليته عرض تلك الأحاديث على من يعرف، وإنما نقل نقل حاطب ليل<sup>(٢)</sup>.

٢- العلامة الفقيه أبو الوليد محمد بن الوليد بن محمد الطرطوشي المالى (٤٥١ - ٥٢٠هـ) مدح الغزالي في البداية ثم ذكر أنه تصوف فهجى العلوم وأهلها ودخل في علوم الخواطر وأرباب القلوب ووساوس.

ثم شابه بآراء الفلاسفة ورموز الحلاج وجعل يطعن على الفقهاء والمتكلمين، ولقد كاد ينسلخ من الدين، فلما عمل الإحياء عمد يتكلم في علوم الأحوال ومرامز الصوفية وكان غير أنيس بها ولا خبير بمعرفتها فسقط على أم رأسه وشحن كتابه بالموضوعات<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية قال: شحن أبو حامد «الإحياء» بالكذب على رسول الله ﷺ، فلا أعلم كتاباً على بساط الأرض أكثر كذباً منه<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن الجوزي، نقد العلم والعلماء (تلييس إيليس)، ص ١٦٠.

(٢) الدكتور أحمد الشرباصى، المرجع السابق، ص ٦٥.

(٣) السيكي، المصدر السابق، ص ٢٤٣.

(٤) الدكتور أحمد الشرباصى، نفس المرجع والمكان.

## الفصل الثالث

## آراء العلماء والباحثين في أحاديث

## إحياء علوم الدين

أسرف العالمان الفاضلان في الحكم على الغزالي وكتابه الإحياء ولم تصل إلينا دراستهما في الإحياء، ولذلك لا نستطيع أن نفهم كيف نقدا الكتاب وقيماه وقررا أنه مسحون بالأحاديث الباطلة وأنه لا كتاب على بساط الأرض أكثر كذباً منه على رسول الله ﷺ.

والإسراف في الحكم على شيء يعود في بعض الأحيان إلى عدم الدقة في الدراسات في الشيء المطلوب نقده وتقييمه، وهذا النوع من الإسراف غير مطلوب عند الباحثين والدارسين وغير محبوب عند العلماء وخاصة علماء أمة محمد ﷺ.

ولا نتعرض للرد على الحكم المذكور مباشرة، وإنما سنقدم إن شاء الله في هذا الفصل آراء العلماء الآخرين تخالف الحكم المذكور، ثم نبين فيما بعد بإذن الله تعالى الآراء الخاصة فيما يتعلق بأحاديث الإحياء بناء على ما قد قدمناه من الدراسات في الفصل الأول والثاني وما تقدمه في هذا الفصل.

٣- العلامة تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٢٧ هـ - ٧٧١ هـ).

الأول والثاني من الناقدين والمسرفين في الحكم على الغزالي وكتابه الإحياء، والثالث من المعتدلين في الحكم عليهما، قال في كتابه طبقات الشافعية الكبرى.

وأما ما عاب به الإحياء من توهنة بعض الأحاديث فالغزالي معروف بأنه لم تكن له في الحديث يد باسطة، وعامة ما في الإحياء من الأخبار والآثار مبدد في كتب من سبقه من الصوفية والفقهاء ولم يسند الرجل لحديث واحد، وقد اعتنى بتخريج أحاديث الإحياء بعض أصحابنا فلم يشذ عنه إلا اليسير<sup>(٥)</sup>.

والسبكي نفسه قد اطلع على الإحياء وتبع الأحاديث التي أوردها الإمام الغزالي رحمه الله تعالى فيه وجمع ما وقع فيه من الأحاديث التي لم يجد لها إسناداً في فصل، قال:

وهذا فصل جمعت فيه ما وقع في كتاب الإحياء من الأحاديث التي لم أجد لها إسناداً من كتاب العلم ..... إلى أن يصل إلى كتاب ذكر الموت<sup>(٦)</sup> وهذا يدل على أن

(٥) السبكي، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

(٦) نفس المصدر، ص ٢٨٧ - ٢٨٩.

السبكي قد حاول أن يخرج أحاديث الإحياء ولم يذكر تخريجه في كتابه طبقات الشافعية الكبرى ولعله كتبه في كتاب مستقل، ونحن في الحقيقة في حاجة إلى هذا التخريج وأمثاله حتى نستفيد من منهج التخريج عند القدماء، ذكر السبكي الأحاديث التي لم يجد لها إسناداً وعددها أكثر من تسعمائة حديث أو ربع عدد الأحاديث التي وردت في الإحياء تقريباً.

وهذا يدل على أن معظم أحاديث الإحياء له إسناد وأن عدم الحصول على الإسناد لباقي الأحاديث لا يدل على أن الباقي ليس له إسناد لأن تخريج السبكي ليس نهائياً، وذكر السبكي أنه قد اعتنى بتخريج أحاديث الإحياء بعض أصحابه فلم يشذ عنه إلا اليسير<sup>(٧)</sup>.

نفهم من هذا الكلام أن هناك تخريجات لأحاديث الإحياء عند القدماء ولكن هذه التخريجات لم تصل إلى الباحثين والدارسين اليوم وهي بالإضافة إلى ذلك غير معروفة، والتخريج المشهور اليوم عندهم هو تخريج العراقي.

٤- العلامة زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم الكردي الرازناني الأصل المهراني المصري الشافعي ويعرف بالعراقي (٧٢٥ - ٨٠٦ هـ) محدث حافظ فقيه أصولي أديب لغوي مشارك في بعض العلوم<sup>(٨)</sup>.

قال العراقي في مقدمة تخريجه بعد الحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وآله وصحبه وسلم:

وبعد .. فلما وفق الله تعالى لإكمال الكلام على أحاديث إحياء علوم الدين في سنة إحدى وخمسين تعذر الوقوف على بعض أحاديثه فأخرت تبليغه إلى سنة ستين فظفرت بكثير مما عذب عني علمه، ثم شرعت في تبليغه في مصنف متوسط حجمه وأنا مع ذلك متباطئ في إكماله غير متعرض لتركه وإهماله إلى أن ظفرت بأكثر ما كنت لم أقف عليه، وتكرر السؤال من جماعة في إكماله فأجبت وبأدت إليه ولكنني اختصرته غاية الاختصار ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار، فاقصرت فيه على ذكر طرف الحديث وصحايه ومخرجه وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مخرجه، فإن ذلك هو المقصود

(٧) السبكي، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

الأعظم عند أبناء الآخرة بل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة وأبين ما ليس له أصل في كتب الأصول، والله أسأل أن ينفع به إنه خير مسئول.

فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليه وإلا عزوته إلى من خرج من بقية الستة، وحيث كان في أحد الستة لم أعزه إلى غيرها إلا لغرض صحيح بأن يكون في كتاب التزم مخرجه الصحة أو يكون أقرب إلى لفظه في الإحياء، وحيث كرر المصنف ذكر الحديث فإن كان في باب واحد منه اكتفيت بذكره أول مرة وربما ذكرت فيه ثانياً وثالثاً لغرض أو للذهول عن كونه تقدم، وإن كرره في باب آخر ذكرته ونهت على أنه قد تقدم وربما لم أنبه على تقدمه للذهول عنه، وحيث عزوت الحديث لمن خرج من الأئمة فلا أريد ذلك اللفظ بعينه، بل قد يكون بلفظه وقد يكون بمعناه أو باختلاف على قاعدة المستخرجات، وحيث لم أجد ذلك الحديث ذكرت ما يغنى عنه غالباً وربما لم أذكره<sup>(٩)</sup>.

هذا منهج العراقي في تخريج أحاديث الإحياء وهو المعمول اليوم عند الباحثين والدارسين، ومثال ذلك:

#### قال: أحاديث الخطبة (مقدمة الإحياء):

- ١- حديث: أشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه، الطبراني في الصغير والبيهقي في شعب الإيمان من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف.
- ٢- حديث: طلب العلم فريضة على كل مسلم، ابن ماجه من حديث أنس وضعفه أحمد والبيهقي وغيرهما.
- ٣- حديث: نعوذ بالله من علم لا ينفع، ابن ماجه من حديث جابر بإسناد حسن<sup>(١٠)</sup>.

(٨) عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج٥، ص٢٠٥.

(٩) العراقي، المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، طبع مع الإحياء، ج١، ص٢ و٣.

(١٠) نفس المكان.

#### أحاديث كتاب العلم الباب الأول:

- ١- حديث من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ويلهمه رشده، متفق عليه من حديث معاوية دون قوله ويلهمه رشده وهذه الزيادة عند الطبراني في الكبير.
  - ٢- حديث العلماء ورثة الأنبياء، أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي الدرداء.
  - ٣- حديث يستغفر للعالم ما في السموات والأرض هو بعض حديث أبي الدرداء المتقدم.
  - ٤- حديث الحكمة يزيد الشريف شرفاً الحديث أبو نعيم في الحلية وابن عبد البر في بيان العلم وعبد الغنى الأزدي في آداب المحدث من حديث أنس بإسناد ضعيف.
  - ٥- حديث خصلتان لا تجتمعان في منافق ... الحديث، الترمذي من حديث أبي هريرة وقال حديث غريب.
  - ٦- حديث أفضل الناس المؤمن العالم الحديث البيهقي في شعب الإيمان موقوفاً على أبي الدرداء بإسناد ضعيف ولم أره مرفوعاً.
  - ٧- حديث الإيمان عريان الحديث الحاكم في تاريخ نيسابور من حديث أبي الدرداء بإسناد ضعيف.
  - ٨- حديث أقرب الناس من درجة النبوة أهل العلم والجهاد الحديث أبو نعيم في فضل العالم العفيف من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف.
  - ٩- حديث لموت قبيلة أيسر من موت عالم الطبراني وابن عبد البر من حديث أبي الدرداء وأصل الحديث عند أبي الدرداء.
  - ١٠- حديث الناس معادن الحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة<sup>(١١)</sup>.
- نكتفي بالأمثلة المذكورة التي نرى منها مباشرة كيفية العراقي في تخريج أحاديث الإحياء.

(١١) العراقي، المصدر السابق، ص٦.

٥- العلامة السيد محمد بن محمد بن محمد الحسيني الزبيدي المشهور بمرتضى رحمه الله تعالى (١٢٧٠ - ..... هـ) لغوى نحوى محدث أصولى أديب ناظم نائر مؤرخ نسبة مشارك في عدة علوم (١٢).

جاء المرتضى بعد العراقي والمسافة الزمنية بينهما أربعة قرون وقد استفاد المرتضى من تخريج العراقي أحاديث الإحياء وزاد عليه.

بعد الاطلاع على تخريج المرتضى أحاديث الإحياء يبدو واضحاً أنه أوسع وأوضح من تخريج العراقي والتخريجان يتعاونان في إظهار الحقيقة.

والسبب في ذلك أن العراقي رحمه الله تعالى قد تعمد الاختصار في تخريج أحاديث الإحياء ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار وهو المقصود الأعظم عند كثير الباحثين والدارسين وخاصة عند المذاكرة والمناظرة.

ومنهج المرتضى رحمه الله تعالى كان متمشياً مع هدفه الأول في شرح إحياء علوم الدين في كتابه «إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين» فكان يشرح الإحياء إجمالاً وتفصيلاً ويدخل فيه تخريج أحاديث الإحياء، ولذلك جاء تخريجه أوسع من تخريج العراقي.

وعلى سبيل المثال:

١- ورد في الإحياء الجزء الأول في الباب الأول حديث: من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ويلهمه رشده (١٣).

قال العراقي: حديث من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ويلهمه رشده متفق عليه من حديث معاوية دون قوله ويلهمه رشده وهذه الزيادة عند الطبراني في الكبير (١٤).

قال المرتضى: (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) متفق عليه من حديث معاوية قاله العراقي.

قلت: وكذا أخرجه الإمام أحمد من طريقه والترمذي وأحمد أيضاً عن ابن عباس

(١٢) عمر رضا كحالة، المرجع السابق، ج١١، ص ٢٨٢.

(١٣) الغزالي، الإحياء، ج١، ص ٦.

(١٤) العراقي، المصدر السابق، في الإحياء، ج١، ص ٦.

وابن ماجه عن أبي هريرة، قال الحافظ ابن حجر وقد أخرجه أبو يعلى من حديث معاوية من وجه آخر ضعيف زاد في آخره: «ومن لم يفقهه في الدين لم يبال الله به».

قال العراقي: وأما قوله «ويلهمه رشده فعند الطبراني في الكبير» اهـ.

قلت: ورواه مع هذه الزيادة أيضاً أبو نعيم في الحلية عن ابن مسعود وسنده حسن وفي الصحيحين ومسنند أحمد بعد قوله في الدين زيادة «إنما أنا قاسم والله يعطي ولن تزال هذه الأمة قائمة على الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله عز وجل» (١٥).

٢- أورد الغزالي رحمه الله تعالى حديث: يشفع يوم القيامة ثلاثة الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء (١٦).

قال العراقي: حديث يشفع يوم القيامة الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء ابن ماجه من حديث عثمان بن عفان بإسناد ضعيف (١٧).

قال المرتضى بعد أن ذكر تخريج العراقي: قلت: أخرجه من طريق عنبسة بن عبد الرحمن القرشي عن علاق بن أبي مسلم عن أبان عن عثمان وقد رمز لحسنه وهو عليه رد فقد أعله ابن عدي والعقيلي بعنبسة ونقلوا عن البخاري أنهم تركوه ومن ثم جزم العراقي بضعف الخبر قاله المناوي.

قلت: عنبسة هذا هو ابن عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد بن العاص الأموي روى عنه إسحاق بن أبي إسرائيل وعبد الواحد بن غياث وجمع وهو من كبار الترمذي والنسائي وابن ماجه، قال الذهبي في الديوان متروك متهم وعلاق وضعفه الأزدي ولم يرو عنه غير عنبسة وبه تعلم أن قول العزيزي شارح الجامع أنه حسن محل تأمل وأورده صاحب القوت من غير عزو وليس فيه لفظ ثلاثة، ثم قال بعد ذلك فقدم العلماء على الشهداء لأن العالم إمام أمة فله مثل أجور أمته والشهيد عمله لنفسه. اهـ. قال القرطبي فأعظم منزلة هي بين النبوة والشهادة بشهادة المصطفى ﷺ ولما كان العلماء يحسنون إلى الناس بعلمهم الذي أفنوا فيه نفائس أوقاتهم أكرمهم الله تعالى بولاية مقام الإحسان إليهم

(١٥) المرتضى، إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين، ج١، ص ٧٠.

(١٦) الغزالي، المصدر السابق، ص ٧.

(١٧) العراقي، المصدر السابق، ص ٧، التخريج العاشر في هذه الصفحة.



في الآخرة بالشفاعة فيهم جزاء وفاقا، وقد أخذ بقضية هذا الخبر جمع فصرحوا بأن العلم أفضل من القتل في سبيل الله لأن المجاهد وكل عامل إنما يتلقى عمله من العالم فهو أصله وأسه ..... (١٨).

قال السيوطي رحمه الله تعالى: يشفع يوم القيامة ثلاثة الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء، رواه ابن ماجه عن عثمان حديث حسن (١٩).

٣- قال الغزالي: وقال رسول الله ﷺ العلماء أمناء الرسل على عباد الله تعالى ما لم يخالطوا السلاطين فإذا فعلوا ذلك فقد خانوا الرسل فاحذروهم واعتزلوهم، رواه أنس. قال العراقي: حديث أنس العلماء أمناء الرسل على عباد الله، الحديث العقيلي في الضعفاء وذكره ابن الجوزي في الموضوعات.

قال المرتضى: رواه أبو جعفر العقيلي في الضعفاء في ترجمة حفص الأبري عن إسماعيل بن سميع الحنفي عن أنس عن النبي ﷺ، قال العقيلي وحفص كوفي حديثه غير محفوظ، قال العراقي وقد رواه الديلمي في مسند الفردوس من طريق الحاكم ومن طريق أبي نعيم الأصبهاني من رواية إبراهيم بن رستم عن أبي حفص العبدى عن إسماعيل بن سميع عن أنس وزاد بعد قوله ما لم يخالطوا السلاطين ويدخلوا الدنيا وقال في آخره: فاحذروهم واخشوهم. اهـ. قلت: لفظ الحاكم ويدخلوا في الدنيا فإذا دخلوا في الدنيا وخالطوا السلاطين وفي آخره فاعتزلوهم، وأخرجه الحسن بن سفيان في مسنده عن محمد بن مالك عن إبراهيم بن رستم، قال العراقي رواه ابن الجوزي في الموضوعات من رواية إبراهيم بن رستم عن عمر بن حفص العبدى عن إسماعيل بن سميع قال: تابعه محمد بن معاوية النيسابوري عن محمد بن يزيد عن إسماعيل، ثم قال: وأما عمر العبدى قال يحيى ليس بشيء وقال النسائي متروك، وأما إبراهيم بن رستم فقال ابن عدى ليس بمعروف ومحمد بن معاوية قال فيه أحمد كذاب، إلى هنا كلام ابن الجوزي.

قال العراقي أما إبراهيم بن رستم فقال فيه عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين إنه ثقة. اهـ. قال السيوطي: الحديث ليس بموضوع وإبراهيم بن رستم معروف

(١٨) المرتضى، المصدر السابق، ص ٨٠، ٨١.

(١٩) السيوطي، الجامع الصغير، ج ٢، ص ٧٦١.

مرزوي جليل، قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان عن أبي حاتم يذكر بفقعه وعبادة ومحل الصدق وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ، وقال الدارقطني مشهور وليس بقوى، وله طريق آخر أخرجه الديلمي من رواية محمد بن النضر حدثنا محمد بن يزيد ابن سابق حدثنا نوح ابن أبي مريم عن إسماعيل بن سميع، وقد ورد في هذا الحديث بهذا اللفظ عن علي بن أبي طالب مرفوعا أخرجه العسكري وورد موقوفا على جعفر بن محمد أخرجه أبو نعيم في الحلية وله شاهد نحوه من حديث عمر بن الخطاب أخرجه الديلمي في مسند الفردوس وله شواهد بمعناه كثيرة صحيحة حسنة فوق الأربعين حديثا، وهذا الحديث الذي نحن في الكلام عليه يحكم له على مقتضى صناعة الحديث بالحسن والله أعلم. اهـ.

قلت: والموقوف الذي أخرجه أبو نعيم في الحلية رواه من طريق هشام بن عباد قال: سمعت جعفر بن محمد يقول: الفقهاء أمناء الرسل فإذا رأيتم الفقهاء ركنوا إلى السلاطين فاتهموهم (٢٠).

وذهب السيوطي إلى أن الحديث المذكور حديث حسن (٢١).

بعد تقديم أمثله من تخريج المرتضى أحاديث الإحياء نستطيع أن نرى بوضوح الفرق بين هذا التخريج وتخريج العراقي، والنتائج التي وصل إليها المرتضى ليست نهاية في التخريج ولكنها تحتاج إلى مزيد من الدراسات من الباحثين والدارسين أصحاب التخصص في علم الحديث حتى نستطيع أن نحكم على أحاديث الإحياء حكما صحيحا ونعرف فهم الغزالي في علم الحديث معرفة صحيحة.

قدمنا آراء القدماء في أحاديث الإحياء بناء على المصادر الموجودة أثناء كتابة هذه الدراسة، وتظهر بوضوح أنها تنقسم إلى قسمين:

أولهما: الإسراف في الحكم على أحاديث الإحياء ورمى الغزالي بالكذب على رسول الله ﷺ وقلة معرفته بعلم الحديث.

(٢٠) المرتضى، المصدر السابق، ص ٣٨٨.

(٢١) السيوطي، المصدر السابق، ص ٢٣٢.

والثاني: الإنصاف في الحكم عليها وعدم التسرع في إبداء الرأي فيها وفي الإمام الغزالي بصفة خاصة.

الإسراف المذكور يأتي نتيجة عدم الإقبال على مؤلفات الغزالي وخاصة الإحياء بالدراسات والبحوث في البحث عن الحقيقة، ولذلك لا يستطيع أصحاب هذا الموقف أن يقدموا نقداً صحيحاً في دراسة من الدراسات وقد أدى ذلك إلى أخطاء فاحشة في التقييم. والإنصاف في الحكم على أحاديث الإحياء يبدو أنه يعود إلى الرغبة الصحيحة في البحث عن الحقيقة، ولذلك قام أصحاب هذا الموقف بالاطلاع على الإحياء ودراسة الأحاديث فيه بمنهج صحيح ثم كتبوا نتائج دراساتهم في مؤلفاتهم وفي مقدمتهم العراقي والمرتضى، لقد بذل كل واحد منهما مجهودات كبيرة في الدراسات والأبحاث لمعرفة حقيقة أحاديث الإحياء حتى لا يقع في الأخطاء الفاحشة في الحكم عليها.

لقد استغرقت دراسات العراقي رحمه الله تعالى سنوات طويلة في أحاديث الإحياء كما بين في مقدمة كتابه «المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» بقوله:

وبعد: فلما وفق الله تعالى لإكمال الكلام على أحاديث إحياء علوم الدين في سنة إحدى وخمسين (٧٥١هـ) تعذر الوقوف على بعض أحاديثه فأخرت تبليغه إلى سنة ستين (٧٦٠هـ) فظفرت بكثير مما عزب عني علمه ثم شرعت في تبليغه في مصنف متوسط حجمه وأنا مع ذلك متباطئ في إكماله غير متعرض لتركه وإهماله إلى أن ظفرت بأكثر ما كنت لم أقف عليه وتكرر السؤال من جماعة في إكماله، فأجبت وبادرت إليه (٢٢).

ثم قال في آخر الكتاب بعد الحمدلة والصلاة والتسليم: إنني أكملت مسودة هذا التأليف في سنة ٧٦١هـ وأكملت تبليغ هذا المختصر منها في يوم الاثنين ١٢ من شهر ربيع الأول سنة ٧٩٠هـ (٢٣).

بناء على النصين المذكورين نستطيع أن نقول إن دراسات العراقي في تخريج أحاديث

(٢٢) العراقي، المصدر السابق، ج١، ص ٢.

(٢٣) نفس المصدر، ج٤، ص ٥٣٢.

الإحياء كانت طويلة وتسهيلاً لمعرفة المدة التي أمضى فيها حياته هذه الدراسات فنقسمها إلى ثلاثة مراحل رئيسية:

الأولى: مرحلة جمع المواد العلمية ودراستها وتسجيلها.

الثانية: مرحلة المراجعات.

الثالثة: مرحلة التبييض أو الكتابة لنشرها.

لم يبين لنا العراقي المدة التي قضاها في المرحلة الأولى والمدة التي راجع فيها المعلومات التي سجلها استغرقت أكثر من عشر سنوات والمدة التي كتب فيها دراساته لتقديمها إلى القراء والدارسين قريبة من ثلاثين سنة.

بناء على هذه المعلومات من نسخ إحياء علوم الدين وتخريجها وقد بالغ في هذا الاهتمام حتى بلغت مدة الدراسات والمراجعات والكتابات أكثر من أربعين سنة، لقد وقع في قلبي شك في صحة هذه المعلومات وراجعت النسخ الموجودة في مكتبتى وهى:

١- نسخة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

٢- نسخة دار إحياء التراث العربى بيروت.

٣- نسخة دار الرشد الحديثة ودار الفكر بيروت.

٤- نسخة دار الحديث بالقاهرة، تحقيق أبى حفص سيد بن إبراهيم بن صادق بن

عمران، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م.

وفي كل نسخة من النسخ المذكورة طبع معها كتاب «المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» وقد أصبح هذا الأمر عادة عند أصحاب المطابع والناشرين الذين يطبعون كتاب إحياء علوم الدين تسهيلاً لمعرفة أسانيد أحاديث الإحياء للباحثين والدارسين.

وبعد الاطلاع على النسخ المذكورة تبين لى أن المعلومات السابقة المتعلقة بدراسات العراقي لتخريج أحاديث الإحياء في النسخة الأولى هى نفس المعلومات في النسخ الباقية.

إذا رجعنا إلى مقدمة كتاب المغنى المذكور فعرفنا أن العراقي قد بدأ دراساته في

أحاديث الإحياء قبل سنة ٧٥١هـ وهو في حدود الأربعين من العمر تقريباً والمعروف أنه ولد سنة ٧٢٥هـ وانتقل إلى رحمة الله تعالى في سنة ٨٠٦هـ، ونفهم من كلام العراقي أن دراساته في أحاديث الإحياء كانت متقطعة غير متواصلة لأن له دراسات وأبحاثاً أخرى بجانب الدراسات في الإحياء، ولذلك كان إعداد كتاب المغنى المذكور قد استغرق سنوات طويلة، بالإضافة إلى ذلك أن الدراسات والأبحاث في التخرير تحتاج إلى أوقات طويلة في جمع المصادر والمراجع ودراستهما وفهمهما وتسجيل المعلومات المطلوبة ونقدها وتقييمها ومقارنتها وغير ذلك من الأعمال العلمية في مجال التخرير في علم الحديث.

نستفيد من كتاب العراقي أن حكمه على أحاديث الإحياء مبنى على الدراسات والبحوث العلمية المتميزة بالدقة والعمق والمحاولات الجادة لتجنب الوقوع في الأخطاء في الحكم على أحاديث الإحياء.

هذه الدراسات الطويلة من الحافظ العراقي قدمت مساعدات قيمة للباحثين والدارسين في دراسة كتاب الإحياء واعتمدوا عليها في الحصول على أسانيد أحاديث الإحياء فجاءه الله تعالى كل خير وغفر له ولوالديه.

موقف العراقي المعتدل في الحكم على أحاديث الإحياء نجده بعد ذلك عند العالم العلامة السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي المشهور بمرتضى رحمه الله تعالى في كتابه «إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين» «في عشر مجلدات».

إذا تصفحنا هذا الكتاب وخاصة الجزء الأول والأخير فلا نجد بيانات ولا إشارات نستطيع أن نفهم منها تطورات دراسات وأبحاث المرتضى في كتاب إحياء علوم الدين كما وجدنا في كتاب المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار في تخرير ما في الإحياء من الأخبار، والمدة التي قضاها المرتضى في تأليف كتابه المذكور أحد عشر عاماً كما قال في خاتمة الجزء العاشر: وكانت مدة إملائه مع شواغل الدهر وإيلائه أحد عشر عاماً إلا أياماً آخرها في الخامسة من نهار الأحد خامس جمادى الثانية من شهور سنة إحدى بعد المائتين وألف من هجرة من له العز والشرف وذلك بمنزلي في سوق لا

بمدينة حرسها الله تعالى وسائر بلاد الإسلام والحمد لله في البدء والختم ما كرت الدهور ومرت الأعوام وصلى الله على نبيه وآله الكرام وسلم (٢٤).

بذل المرتضى مجهودات عظيمة في دراسة الإحياء وفي تخرير أحاديثه خاصة واعتمد في ذلك على أمهات كتب الحديث وعلى المغنى عن حمل الأسفار للحافظ العراقي في مجلد وهو التخرير الصغير والتخرير الكبير له أيضاً ولم يظفر منه إلا على كراريس، وذكر بالإضافة إلى ذلك المصادر التي اعتمد عليها في تخريره أحاديث الإحياء وهذا يدل على اطلاعه الواسع في علم الحديث ونتائجه واضحة في كتابه المذكور.

قال المرتضى في أحاديث الإحياء في الباب الأول في فضل العلم والتعلم والتعليم وشواهد من العقل والنقل: أورد فيه رحمه الله تعالى من شواهد القرآن ثلاث عشرة آية تدل على فضل العلم والعلماء، ومن الأخبار ثمانية وعشرين حديثاً ما بين صحاح وحسان وضعاف وليس فيها ما حكم عليه بالوضع، فالحديث الأول صحيح متفق عليه والثاني صحيح أو حسن والثالث والتاسع متفق عليه والثاني عشر حسن أو صحيح والسابع عشر حسن أو صحيح والتاسع عشر حسن وما عداها ضعاف (٢٥).

فطريق المنصفين في الحكم على أحاديث الإحياء هو طريق الإمامين الجليلين الإمام الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم الكردي الرازناني الشافعي العراقي والإمام السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، وهو الطريق المطلوب تطبيقه عند العلماء والباحثين والدارسين في الدراسات والأبحاث التي يريدون بها نقد آراء الآخرين في موضوع من الموضوعات، وهو الطريق السليم المحمود والطريق الذي يخالفه فمدوم.

#### آراء المعاصرين:

الدراسات والأبحاث في مؤلفات الغزالي وفي إحياء علوم الدين خاصة لم تتوقف بعد أن قدم القدماء دراساتهم فيه وإبداء الرأي في أحاديثه بل تستمر وتتقدم أكثر نشاطاً عند المعاصرين منهم:

(٢٤) المرتضى، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٥٧٢.

(٢٥) نفس المصدر، ج ١، ص ٦٤.

١- الشيخ عبد العزيز جاديش رأى أن الغزالي جاهل بفن الحديث وأن جهله بهذا الفن هو المقتل الوحيد لقيمته العلمية ولن ينفعه بعد ذلك ذبوع اسمه في العالمين (٢٦).

٢- الشيخ حسين والي، ذهب إلى أن الغزالي معذور فيما وقع له من ضعف الحديث، لأنه لم يرد غير تأييد وجهة نظره فيما اتفق له من الأحاديث والأخبار والآثار، ومن البعيد أن يضع حديثاً في كتاب من كتبه وهو يعلم أنه موضوع أو ضعيف مع ما عرف عنه من الأمانة والإخلاص (٢٧).

٣- الدكتور زكي مبارك، قال في كتابه الأخلاق عند الغزالي في الفصل الخامس: غفلة الغزالي وعناده.

أما غفلته فدليلها ما في كتبه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة وهي تقرب من ستمائة حديث.

وأنا لا أشك في نزاهة الغزالي وبعده من الكذب على رسول الله ﷺ فمحال على مثله في ورعه وتقواه أن يزور على النبي حديثاً أو يضع في كتبه أحاديث يعلم أنها من الموضوعات، وحقيقة الأمر أن الرجل كان يمتاز بقسط كبير من الغفلة والبساطة، وإلا فكيف صدق أن النبي يقول: إن الحسنات يذهبن السيئات كما يذهب الماء الوسخ، وأقل الناس علماً بالبلاغة يدرك أن رسول الله لا ينطق بمثل هذا الحديث وكيف يصدق ما روى من أن جبريل نزل فقال: إن الله يقرؤك السلام ويقول: أتحب أن أجعل هذه الجبال من ذهب فتكون معك أينما كنت؟

وما لي أطيل في نقد ما جاء في الإحياء مما لا إسناد له من الأحاديث وهي مسطورة في طبقات الشافعية في ثمان وثلاثين صفحة من الجزء الرابع والضعف فيها ظاهر لا يحتاج إلى دليل (٢٨).

(٢٦) الدكتور زكي مبارك، الأخلاق عند الغزالي، ص ٣٧٥، بتصرف.

(٢٧) نفس المرجع، ص ٣٧٥ - ٣٧٦، بتصرف.

(٢٨) الدكتور زكي مبارك، المرجع السابق، ص ١١١.

٤- الدكتور يوسف القرضاوي قال في كتابه «الغزالي بين مادحيه وناقديه» في موضوع «الغزالي وعلم الحديث»:

ومن أهم ما أخذ على الغزالي تقصيره في علم الحديث وإن شئت الدقة قلنا: في علوم الحديث، وقد رأينا ابن الجوزي يصفه بأنه في الحديث «حاطب ليل» أي يأخذ كل ما وجده دون تمحيص ولا انتقاء.

ويرجع هذا إلى أن المدرسة التي نشأ فيها الغزالي وتكونت في حلقاته شخصيته العلمية مدرسة إمام الحرمين خاصة كان يغلب عليها الطابع العقل الجدلي، وكان أهم ما يدرس فيها علوم الكلام، والأصول والفقه والمنطق والجدل ولم تكن لها عناية كافية بالحديث وعلومه وقلماء يسلم المرء من تأثير بيئته.

وقد عيب على شيخه إمام الحرمين بعض ما عيب عليه في ذلك ولكن الغزالي زاد على أستاذه في هذا كثيراً، لأن الموضوعات التي عالجهها في التصوف والسلوك تتسع للضعيف من الحديث أكثر مما يتسع الفقه الذي يتعلق بالأحكام وبيان الحلال والحرام ومثل ذلك علم الأصولين أصول الدين وأصول الفقه وهي التي اشتهر بها شيخه.

وقد ذكرت في كتابي «الرسول والعلم» أن الغزالي ذكر في كتاب العلم من الإحياء نحو (٥٥) خمسة وخمسين حديثاً منها (١٣) ثلاثة عشر في مرتبة الصحيح أو الحسن والباقي ضعيف جداً رغم اشتهارها على الألسنة والأقلام.

ومن الإنصاف أن نبين أن الغزالي لم يكن هو وحده الذي سقط في أحاديث الأحاديث الواهية والموضوعة، فقد سقط في ذلك المتصوفة من قبله وهو أخذ ما في كتبهم وأبقاه في كتبه والمتصوفة معروفون بالتساهل في ذلك لأن مجالهم الرقائق.

بل إن الفقهاء لم ينجوا من الوقوع فيما وقع فيه الصوفية، فكثيراً ما ذكروا في كتبهم أحاديث معلقة غير مسندة ولا ثابتة، وهذا ما جعل ابن الجوزي يصف كتابه «التحقيق» في تخريج التعاليق» وهذبه عبد الهادي في كتابه «تنقيح التحقيق» وصنف الحافظ الزيلعي كتابه «نصب الراية لأحاديث الهداية» وكم فيه من حديث يقول عنه: غريب أي لا سند له ولا أصل، وهو اصطلاح خاص به.

وكتب التفسير حشيت بما لا يصح ولا يثبت من الحديث والإسرائيليات بل إن كتب الحديث ذاتها فيما عدا الصحاح فيها الكثير من المردود لدى صياغة الحديث. حتى كتاب ابن ماجه وهو سادس الكتب الستة المشهورة فيه أحاديث حكموا بوضعها.

وإنما يعرف ذلك ويميز الصحيح من السقيم والمقبول من المردود الخبراء الذين آتاهم الله المعرفة بالحديث روايته ودرايته ولم يكن الغزالي منهم بحكم يئته العلمية وما غلب عليها من ثقافة.

وهذه في نظري (الدكتور يوسف القرضاوي) نقطة الضعف الأولى والخطيرة عند الغزالي وكذلك عند كثير من الصوفية، أنه لم يتعمق في العلوم المنقولة من التفسير الأثرى والحديث وآثار السلف التي هي أساس العلوم الشرعية، وقد اعترف في كتابه «قانون التأويل» بأن بضاعته عن علم الحديث مزجة.

فهذا جعله يستدل بأحاديث ضعيفة، أو لا أصل لها أو موضوعة مختلقة، كما يغفل عن أحاديث صحيحة أو متفق عليها في موضوعه، كان يجب أن يذكرها، ولو عرفها لغيرت من مسار تفكيره (٢٩).

بهذا البيان من الدكتور يوسف القرضاوي نكون قد قدمنا أربعة من المفكرين المعاصرين من الذين قد اهتموا بدراسة أفكار الغزالي في مؤلفاته اهتماماً بالغاً وكل واحد منهم قد أبدى رأيه في الغزالي ومؤلفاته وإحياء علوم الدين خاصة، وإذا نظرنا إلى آراء هؤلاء المفكرين المعاصرين فنجد فيها الإسراف في الحكم على الغزالي ومؤلفاته والإنصاف والاعتدال في حكم المذكور ولكن الأول أكثر تأثيراً من الثاني، وذلك يعود إلى قلة الدراسات والبحوث في مؤلفات الغزالي كما فعل العراقي والمرتضى رحمهما الله تعالى.

لقد أسرف الدكتور زكي مبارك في حكمه على الغزالي واعتبره يمتاز بقسط كبير من الغفلة والبساطة ورأى أنهما أدتا إلى إيراد الغزالي في كتبه الموضوعات وذكر سيادته حديثين اعتقد أنهما من الموضوعات بناء على دراساته البلاغية.

أولهما: إن الحسنات يذهبن السيئات كما يذهب الماء الوسخ. الثاني: إن الله يقرأ عليك السلام ويقول: تحب أن أجعل هذه الجبال من ذهب فتكون معك أينما كنت؟ (٣٠).

ذكرنا عبارة الدكتور زكي مبارك في هذا الموضوع في الرقم الثالث من آراء المعاصرين، فلا نعيدها مرة ثانية.

إن الإسراف المذكور ليس فقط في الحكم على الغزالي ولكنه قد أدى إلى إنكار الحديثين المذكورين واعتبارهما من الموضوعات، وهذا يعود إلى عدم معرفة علم الحديث إجمالاً وتفصيلاً وإهمال آراء العلماء المتخصصين في علم الحديث، وكان المطلوب أن يراجع فضيلة الدكتور زكي مبارك كتاب الإمام العراقي المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار وكتاب السيد محمد بن محمد الحسيني المشهور بالمرتضى «إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين» لمعرفة درجة الحديثين.

إن الحكم على الغزالي بالغفلة والبساطة لا يؤدي إلى الكفر، وإنما يدل على عدم التأدب مع العلماء والصالحين، ولكن الحكم على الحديث الصحيح بأنه موضوع يدل على خطأ كبير قد يؤدي إلى الكفر إذا كان عمداً، ولا أريد أن أطيل الكلام في هذا الموضوع حتى لا أكون مسرفاً في الحكم عليه.

الحديثان اللذان اعتبرهما الدكتور زكي مبارك (غفر الله تعالى له) من الموضوعات هما صحيحان كما ذكر العراقي والمرتضى.

قال العراقي: حديث إن الحسنات يذهبن السيئات كما يذهب الماء الوسخ، لم أجده بهذا اللفظ وهو صحيح المعنى وهو بمعنى أتبع السيئة الحسنة تمحها رواه الترمذي (٣١).

قال المرتضى: قال العراقي لم أجده بهذا اللفظ ..... قلت: بل روى أبو نعيم في الحلية من حديث شداد بن أوس أن التوبة تغسل الحوية وأن الحسنات يذهبن السيئات الحديث، فلعن المصنف أشار إلى هذا (٣٢).

بالإضافة إلى ذلك، ورد في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أرأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم يقتسل منه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنه شيء؟ قالوا لا يبقى من درنه شيء، قال فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا (٣٣).

وفي القرآن الكريم قال الله تعالى: «واقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين» (٣٤).

تحدث الإمام ابن كثير في هذا الموضوع بالتفصيل في تفسيره في الجزء الثاني الصفحة ٤٦٢ حتى ٤٦٥.

وقال العراقي في الحديث الثاني الذي رآه الدكتور زكي مبارك من الموضوعات: حديث أن جبريل نزل فقال إن الله يقرأ عليك السلام ويقول: أتحب أن أجعل هذه الجبال ذهبا ... الحديث، وفيه أن الدنيا دار من لا دار له ... الحديث، ملفق من حديثين فروى الترمذي من حديث أبي أمامة عرض على ربي ليجعل لي بطحاء مكة ذهبا قلت لا يا رب ولكن أشيع يوما وأجوع يوما ... الحديث، وقال حسن، ولأحمد من حديث عائشة: الدنيا دار من لا دار له، وقد تقدم في ذم الدنيا (٣٥).

وقد قام المرتضى بالبحث في درجة الحديث منها مسند الإمام أحمد والطبراني والبيهقي (٣٦).

بناء على دراستهما في الحديثين المذكورين يبدو واضحا أنهما من الأحاديث الصحيحة وليس من الموضوعات.

ذهب الدكتور زكي مبارك إلى أن أحاديث الإحياء التي جمعها السبكي في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى» وعددها ستمائة حديث تقريرا من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والسبب في ذلك أنه فهم من عبارة السبكي الآتية: وهذا فصل جمعت فيه

(٣٣) مسلم، صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٣١ و ١٣٢.

(٣٤) القرآن الكريم، هود، الآية ١١٤.

(٣٥) العراقي، المصدر السابق، ج ٤، ص ١٩٠.

(٣٦) المرتضى، المصدر السابق، ج ٩، ص ٢٧٥.

جميع ما وقع في كتاب الإحياء من الأحاديث التي لم أجد لها إسنادا (٣٧) أنها تدل على أن الأحاديث المذكورة لا إسناد لها (٣٨).

بالإضافة إلى ذلك، إنه يعتمد على آراء السبكي اعتمادا كليا في نقد الأحاديث المذكورة ولم يطلع على آراء العلماء الآخرين وكتب الحديث في البحث عن الأسانيد لها.

إذا تأملنا عبارة السبكي المذكورة فيظهر أنه لا يقصد بها أن تلك الأحاديث لا إسناد لها، وإنما أراد أن يقول للآخرين إنه لم يجد لها إسنادا في دراساته وأبحاثه في كتب الحديث وقد يكون هناك إسناد لها وأن محاولاته في التخريج كانت محدودة، وربما يأتي غيره ويستطيع أن يجد لها إسنادا.

وهذا الاحتمال المفهوم من عبارة السبكي ليس مجرد احتمال ولكنه أصبح أمرا واقعا بعد أن حاول العراقي تخريج أحاديث الإحياء في سنوات طويلة كما تقدم ذكره، ثم جاء بعده المرتضى الذي بذل مجهودات كبيرة في دراسات أحاديث الإحياء وتخريجها بصورة أفضل مما جاء بها العراقي.

وإذا أردنا أن نتحقق من صحة ما ذكرنا من الرأي المذكور فنختار حديثا أو حديثين على سبيل المثال:

حديث كلموا الناس بما يعرفون ... الحديث (٣٩)، هكذا ورد الحديث في طبقات الشافعية الكبرى.

قال العراقي: حديث كلموا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون ... الحديث، البخاري موقوفاً على عليّ ورفع أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس من طريق أبي نعيم (٤٠).

قال المرتضى: قال العراقي أخرجه البخاري موقوفاً على عليّ وهو الصواب بلفظ حدثوا الناس والباقي سواء وهكذا رواه البيهقي في المدخل بتقديم أتريدون على حدثوا

(٣٧) السبكي، المصدر المذكور، ص ٢٨٧.

(٣٨) الدكتور زكي مبارك المرجع السابق، ص ١١١، بتصرف.

(٣٩) السبكي، المصدر السابق، ص ٢٨٨.

(٤٠) العراقي، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٧ (في الإحياء).



ورفعه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس من طريق أبي نعيم، وسيأتي في آخر الباب الخامس من حديث عمر موقوفاً أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم، أى قدر ما تحتمله عقولهم وهو شاهد جيد ويأتى الكلام عليه هنالك. اهـ. وقد ورد ما يقاربه من حديث المقدم مرفوعاً رواه البيهقي في المدخل بلفظ إذا حدثتم الناس عن ربهم فلا تحدثوهم بما يغرب عنهم ويشق عليهم وعند ابن عدى في الكامل بما يفزعهم<sup>(٤١)</sup>.

وحديث إن لله سبعين حجاباً من نور.. الحديث<sup>(٤٢)</sup>، هكذا ورد الحديث في طبقات الشافعية الكبرى.

ورد هذا الحديث في الإحياء في الجزء الأول مرتين:

الأولى: إن لله سبعين حجاباً من نور لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه كل من أدركه بصره<sup>(٤٣)</sup>.

الثانية: إن لله سبعين حجاباً من نور والباقي سواء<sup>(٤٤)</sup>.

قال العراقي: حديث إن لله سبعين حجاباً من نور لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره أبو الشيخ ابن حبان في كتاب العظمة من حديث أبي هريرة: بين الله وبين الملائكة الذين حول العرش سبعون حجاباً من نور وإسناده ضعيف، وفيه أيضاً من حديث أنس قال قال رسول الله ﷺ لجبريل: هل ترى ربك؟ قال: إن بيني وبينه ألف حجاب من نور، وفي الأكبر للطبراني من حديث سهل بن سعد دون الله تعالى ألف حجاب من نور وظلمة، ولمسلم من حديث أبي موسى حجاب النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه، ولا بن ماجه شيء أدركه بصره<sup>(٤٥)</sup>.

نكتفى بتخريج العراقي في الحديث الثاني ولا حاجة إلى ذكر تخريج المرتضى ومن أراد أن يطلع عليه فليرجع إلى إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين في الجزء الثاني في الصفحة الثانية والسبعين وما بعدها وفيه شرح جميل في معنى الحجاب.

(٤١) المرتضى، المصدر السابق، ج١، ص ٢٥٣.

(٤٢) السبكي، المصدر السابق، ص ٢٩١.

(٤٣) الغزالي، الإحياء، ج١، ص ١٠١.

(٤٤) نفس المصدر، ص ٣٤١.

(٤٥) العراقي، المصدر السابق، ص ١٠١.

بعد تقديم البيان السابق في تخريج الحديثين السابقين من العراقي والمرتضى رحمهما الله تعالى نرى واضحاً أن علم العلماء المتخصصين في علم الحديث ليس على درجة واحدة، وقد أدى ذلك إلى اختلافهم في الآراء في كثير من الموضوعات في علم الحديث، وقد اعتمد غير المتخصصين في علم الحديث وخاصة في التخريج على دراسات المتخصصين فيه وقد أدى هذا إلى اختلاف الآراء فيما بينهم.

بناء على ذلك نقول: ليس من الإنصاف أن تتسرع في الحكم على الغزالي ومؤلفاته والإحياء خاصة والأحاديث الواردة فيها، ويجب على أى باحث ودارس في مؤلفات الآخرين ألا يتسرع في الحكم على آرائهم إلا بعد الدراسات والبحوث الجادة بالمنهج العلمية الصحيحة والرغبة الشديدة في البحث عن الحقيقة وقبولها بعد ذلك لأنها هي الحقيقة التي وصل إليها الباحث والدارس، وليست لأنهم من جهة معينة.

فالمطلوب من الباحثين والدارسين أن يدرسوا مؤلفات الإمام حجة الإسلام محمد بن محمد الغزالي رحمه الله تعالى بدراسات متأنية بالمنهج الصحيحة المقررة عند علماء الإسلام مصحوبة بالرغبة الشديدة لمعرفة الحقيقة في هذه المؤلفات وقبولها بعد ذلك.

بعد النظر في آراء فضيلة الدكتور زكي مبارك، ننظر في آراء الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوى أحد كبار المفكرين الإسلاميين في العصر الحاضر وهو لا يحتاج إلى التعريف لأنه غنى عنه فيما يتعلق بالغزالي وعلم الحديث.

رأى فضيلته أن الغزالي نشأ في المدرسة الفكرية التي لم تكن لها عناية كافية بالحديث وعلومه، وقد تأثر بهذه المدرسة وهي مدرسة إمام الحرمين رحمه الله تعالى، بناء على ذلك كان الغزالي مقصراً في علوم الحديث، ونقلنا عبارته في هذا الأمر فلا حاجة إلى إعادته مرة ثانية.

هذا الرأي له جانب من الصحة وخاصة أيام دراسة الغزالي عند إمام الحرمين رحمه الله تعالى، ولكن الأمر يختلف بعد وفاة الإمام رحمه الله تعالى وذهاب الغزالي إلى المعسكر وبذل المجهودات فيه في الدراسات والبحوث والكتابة وحل المشكلات بالوسائل العلمية وتقدم فيها تقدماً كبيراً واشتهر بين العلماء بعد مشاركتهم في مناقشة العلوم والمعارف



التي كانت معروفة في عصره، وبناء على ذلك عينه الوزير نظام الملك مديراً ومدرساً في نظامية بغداد وهو لم يتجاوز الرابع والثلاثين من عمره، ثم انقطع بعد ذلك عن التدريس في النظامية وغادر بغداد واتجه إلى الشام للعزلة والتأمل والدراسات في العلوم الإسلامية منها علم الحديث وقد اطلع عليه وهو في المعسكر والنظامية، اهتم الغزالي بدراسة علم الحديث قبل كتابة إحياء علوم الدين وأثناء الكتابة وبعدها إلى أن انتقل إلى رحمة الله تعالى.

الاهتمام بعلم الحديث قد بيناه في الفصل الأول والثاني وستحدث في الفصل الرابع عن أحاديث الإحياء بالتفصيل بإذن الله تعالى.

وذكر الدكتور يوسف القرضاوي بعد ذلك أنه ذكر في كتابه «الرسول والعلم» أن الغزالي ذكر في كتاب العلم من الإحياء نحو خمسة وخمسين حديثاً منها ثلاثة عشر في مرتبة الصحيح أو الحسن والباقي ضعيف جداً رغم اشتغاره على الألسنة والأقلام<sup>(٤٦)</sup>.

التقرير المذكور في الحقيقة مبني على دراسة العراقي في المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار.

وإذا تتبعنا دراسات المرتضى في الأحاديث التي أشار إليها الدكتور يوسف القرضاوي فنجدها قد خالفت دراسات العراقي في بعض نتائجها، وقد أدت بذلك إلى أن عدد الأحاديث الذي بلغ مرتبة الصحيح أو الحسن أكثر من العدد الذي ذكره الدكتور يوسف القرضاوي.

هذه الحقيقة التي وصلنا إليها تدل على أن الدراسات في أحاديث الإحياء تحتاج إلى مزيد من المجهودات من قبل الباحثين المتخصصين في علوم الحديث حتى تكون نتائج دراساتهم صحيحة أو قريبة منها، وبناء على ذلك ليس من الحكمة أن نستعجل في الحكم على أحاديث الإحياء بأنها ضعيفة جداً أو موضوعة، وأن هذا النوع من الحكم لا ينفع المسلمين بل يضرهم ويجب على كل باحث إسلامي أن يحيط علماً بخطورة هذا الحكم وآثاره السلبية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، ويجب أيضاً على الدارسين

الجدد وخاصة الذين اختاروا الدراسات الأخلاقية والتصوفية أن يتنبهوا لهذا الأمر حتى لا يقعوا في مثل الحكم المذكور ويدرسوا كل موضوع من موضوعات دراساتهم في المجال المذكور وغيره من المجالات الدراسية بصدر واسع وعقل متفتح بعيد عن التعصب.

ثم قال الدكتور يوسف القرضاوي:

ومن الإنصاف أن نبين أن الغزالي لم يكن هو وحده الذي سقط في أحابيل الأحاديث الواهية والموضوعة، فقد سقط في ذلك المتصوفة من قبله وهو أخذ ما في كتبهم وأبقاه في كتبه والمتصوفة معروفون بالتسهيل في ذلك: لأن مجالهم «الرقائق».

بل إن الفقهاء لم ينجوا من الوقوع فيما وقع فيه الصوفية فكثيراً ما ذكروا في كتبهم أحاديث معلقة غير مستندة ولا ثابتة .....

وكتب التفسير حشيت بما لا يصح ولا يثبت من الحديث والإسرائيليات بل إن كتب الحديث ذاتها - فيما عدا الصحاح - فيها الكثير من المردود لدى صياغة الحديث. حتى كتاب «ابن ماجه» وهو سادس «الكتب الستة» المشهورة فيه أحاديث حكموا بوضعها.

وإنما يعرف ذلك ويميز الصحيح من السقيم والمقبول من المردود الخبراء الذين آتاهم الله المعرفة بالحديث روايته ودرايته، ولم يكن الغزالي منهم بحكم بيئته العلمية وما غلب عليها من ثقافة.

وهذه في نظري نقطة الضعف الأولى والخطيرة عند الغزالي وكذلك عند كثير من الصوفية: أنه لم يتعمق في العلوم المنقولة من التفسير الأثرى والحديث وآثار السلف التي هي أساس العلوم الشرعية، وقد اعترف في كتابه «قانون التأويل» بأن بضاعته في علم الحديث مزجاة.

فهذا جعله يستدل بأحاديث ضعيفة أو لا أصل لها أو موضوعة مختلفة، كما يغفل عن أحاديث صحيحة أو متفق عليها في موضوعه كان يجب أن يذكرها، وربما لو عرفها لغيرت من مسار تفكيره<sup>(٤٧)</sup>.

النص المذكور من الدكتور يوسف القرضاوى يدل أولاً على أن الغزالي نقل الأحاديث التي أوردها في كتبه من كتب المتصوفة، وبعبارة أخرى أن مصادر الغزالي في الأحاديث هي كتب الصوفية التي فيها أحاديث واهية وموضوعة.

ويدل ثانياً على أن الغزالي لم يكن من الذين اتهم الله تعالى المعرفة بالحديث رواية ودراية، وبعبارة أخرى لم يكن الغزالي عالماً بعلم الحديث، وأنه اعترف بذلك بنفسه بأن بضاعته في علم الحديث مزجاة، وكان هذا سبباً في استدلاله بأحاديث ضعيفة أو لا أصل لها أو موضوعة مختلفة.

ويدل ثالثاً على أن الغزالي كان يغفل عن أحاديث صحيحة أو متفق عليها فيما يتعلق بالموضوعات التي عالجها في كتبه، وهذا يشير إلى أنه لم يكن مطلعاً على كتب الأحاديث الصحيحة وفي مقدمتها البخارى ومسلم.

هذه النقاط المفهومة من كلام الدكتور يوسف القرضاوى وقد سبق أن أشرنا إليها في الصفحات السابقة وهي من الأمور التي نقد بها القدماء الغزالي في مؤلفاته وخاصة كتاب «إحياء علوم الدين»

بناء على ذلك، لا حاجة إلى الرد عليها في هذه المناسبة مباشرة، وبالإضافة إلى ذلك أن الفصل الرابع سيقدم بإذن الله تعالى شواهد وحقائق تدل على أن الإمام حجة الإسلام محمد بن محمد الغزالي رحمه الله تعالى كان على علم بعلم الحديث بالمفهوم الذي تقدم ذكره وأنه قد اطلع على كتب الحديث الصحيحة وفي مقدمتها البخارى ومسلم قبل كتابة الإحياء وبعدها، وكان ينقل الأحاديث من المصادر المذكورة وليس من كتب المتصوفة فقط كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء والباحثين.

## الفصل الرابع

الأحاديث التي أوردها الغزالي في

إحياء علوم الدين

أورد الإمام الغزالي رحمه الله تعالى أحاديث كثيرة في إحياء علوم الدين استدلل بها في الموضوعات التي قام بدراستها في العقائد والأحكام والأخلاق والتصوف، لقد نالت أحاديث الإحياء اهتمام العلماء والباحثين في القديم والحديث بالدراسات والبحوث وتعددت نظرياتهم واختلفت آراؤهم فيها.

لقد ذكرنا في الفصل الثالث آراء العلماء والباحثين في هذه الأحاديث وهي الآراء التي وصلت إلينا أثناء كتابة هذه الدراسة، ولا شك أن هناك آراء ونظريات من العلماء والباحثين في هذا الموضوع لم أطلع عليها بعد ولا أستطيع أن أنتظر لأطلع عليها لأن الوقت ضيق والأعمال كثيرة منها التدريس في كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية الحكومية بقدرح دار الأمان وعمادة هذه الكلية والمحاضرات العامة في المجتمع وغيرها. والموضوعات التي سأحدث عنها في هذا الفصل هي المتعلقة بعدد أحاديث الإحياء ومصادرها والأحاديث التي ذكرها الغزالي فيه مع الإشارة الصريحة إلى كتب الحديث التي نقل عنها أحاديث الإحياء منها البخاري ومسلم، وغير ذلك من الموضوعات.

#### ١ - عدد أحاديث الإحياء:

إذا أردنا أن نعرف عدد أحاديث الإحياء من الإحياء مباشرة فإن هذا العمل يحتاج إلى مجهودات كبيرة، ولقد حاولت ذلك غير مرة ورأيت بعد ذلك أن هذه الطريقة صعبة والنتائج التي وصلت إليها مختلفة، ثم حاولت معرفة العدد المذكور بطريقة أخرى وهي متابعة الأحاديث التي خرجها العراقي المطبوعة مع الإحياء، ووجدت هذه الطريقة قريبة من الطريقة الأولى في النتيجة، وأخيراً وجدت أن أفضل الطريقة إلى معرفة عدد أحاديث الإحياء هو طريقة الأستاذ محمود سعيد ممدوح الذي قدم ترتيباً لطيفاً لأحاديث الإحياء بناء على الأحاديث التي خرجها العراقي في «المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» في كتابه «إسعاف الملحن بترتيب أحاديث إحياء علوم الدين» وترتيب أحاديث الإحياء في هذا الكتاب ترتيب أبجدي والطبعة التي اعتمد عليها من الإحياء والمغنى هي طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م

وطبعة دار المعرفة ببغروت، ولم يقصد صاحب الإسعاف من ترتيبه لأحاديث الإحياء معرفة عدد الأحاديث المذكورة، وإنما يقصد بذلك تسهياً للدارسين والقراء في الحصول على الحديث المطلوب في الإحياء ومعرفة صحته أو حسنه أو ضعفه.

بالإضافة إلى ذلك قد سهل أيضاً لمن يريد أن يعرف عدد أحاديث الإحياء، لأن ترتيب الأحاديث المذكورة يؤدي إلى معرفة العدد المطلوب في الإحياء بسهولة، وهذا الذي نقصده بطريقة الأستاذ محمود سعيد ممدوح لمعرفة عدد الأحاديث الواردة في الإحياء.

بناء على الترتيب المذكور في الإسعاف فإن عدد أحاديث الإحياء هو ثمانية وأربعون وثمانمائة وأربعة آلاف حديثاً ولا تدخل فيه الأحاديث التي ذكرها الغزالي أكثر من مرة. وجدير بالذكر أن هناك أحاديث وردت في الإحياء لم يدخلها صاحب الإسعاف في ترتيبه، والسبب في ذلك أنه كان يعتمد على الأحاديث التي خرجها العراقي في المغنى وقد ترك بعض الأحاديث في تخريجه بسبب النسيان أو بآخر، والله أعلم. والأحاديث التي تركها العراقي ولم يخرجها ليست بكثيرة وقد وجدت بعضاً منها من خلال القراءة في الإحياء.

قد يظن بعض الناس أن المحاولات المتكررة لمعرفة عدد أحاديث الإحياء ليست لها قيمة علمية أو لا فائدة لها إنها تضيق للأوقات وإرهاق للعقول في الحساب وبذل المجهودات في الموضوع التافه.

الأمر ليس كذلك، لأن معرفة عدد أحاديث الإحياء يدل على معانٍ كثيرة منها:

١- أن العدد المذكور يدل على أن الغزالي نقل أحاديث الإحياء من مصادر كثيرة ومن كتب الحديث خاصة ومن غيرها عامة، لأن هذا العدد من الحديث لا نجده في كتب الصوفية والفقهاء، ولا نصفه.

٢- أن الغزالي كان يطلع على كتب الحديث وفي مقدمتها البخاري ومسلم.

٣- أنه كان على علم بعلوم الحديث وهذا الذي جعله يقرأ في كتب الحديث قبل كتابة الإحياء وبعدها بالوجادة ثم بالسماع في آخر حياته.

العدد المذكور من الحديث النبوي الشريف لا يجمعه أحد في كتاب واحد إلا الذين لهم إطلاع واسع في الحديث، إنه أكبر من عدد أحاديث سنن ابن ماجه، روى الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المشهور بابن ماجه رحمه الله تعالى في سننه واحداً وأربعين وثلاثمائة وأربعة آلاف حديثاً<sup>(١)</sup>، وأصغر من العدد الذي ورد في سنن أبي داود وقد روى في سننه أربعاً وسبعين ومائتين وخمسة آلاف حديثاً<sup>(٢)</sup>.

وليس الغرض من ذكر هذا العدد للمقارنة بين عدد أحاديث الإحياء وعدد كتب الحديث، وإنما القصد من ذلك إثبات اطلاع الغزالي على كتب الحديث وأنه كان ينقل أحاديث الإحياء منها بجانب المصادر الأخرى وأن الأحاديث التي نقلها من المصادر الأخرى غير كتب الحديث ليست بكثيرة.

وهذا الأمر واضح في تخريج العراقي في المغنى ودراسات العلامة السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي المشهور بالمرتضى في الإتحاف بالتفصيل، والمطلع على هذا التخريج وهذه الدراسات التي فيها تخريج أحاديث الإحياء لن يتردد في أن يقول: إن الغزالي رحمه الله تعالى كان على علم بعلوم الحديث وكانت مصادر نقله في الحديث كتب الحديث في المقام الأول والمصادر الأخرى في المقام الثاني.

#### ٢- مصادر أحاديث الإحياء:

إذا نظرنا إلى أقوال العلماء والباحثين بصفة عامة فنجد أنهم ذهبوا إلى أن الغزالي نقل أحاديث الإحياء من كتب الصوفية والفقهاء منهم العلامة السبكي في طبقاته، قال: وعامة ما في الإحياء من الأخبار والآثار مبدد في كتب من سبقه من الصوفية والفقهاء ولم يسند الرجل (الغزالي) لحديث واحد<sup>(٣)</sup>.

وقال الدكتور يوسف القرضاوي:

ومن الإنصاف أن نبين أن الغزالي لم يكن هو وحده الذي سقط في أحاييل

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج٢، ص ١٤٥٣.

(٢) أبو داود، سنن أبي داود، ج٤، ص ٣٦٩.

(٣) السبكي، المصدر السابق، ج٦، ص ٢٤٩.

الأحاديث الواهية والموضوعة، فقد سقط في ذلك المتصوفة من قبله وهو أخذ ما في كتبهم وأبقاه في كتبه، والمتصوفة معروفون بالتساهل في ذلك: لأن مجالهم «الرقائق»<sup>(٤)</sup>.

يبدو واضحاً من الرأيين المذكورين أن الغزالي كان ينقل أحاديث الإحياء من كتب الصوفية والفقهاء، وهذا رأى فيه نظر لأن الغزالي قد نقل الأحاديث من كتب الحديث في المقام الأول ولا ننكر أنه كان ينقل أيضاً من غيرها.

بناء على الشواهد والحقائق التي وردت في الإحياء في الجزء الأول والثاني والثالث والرابع نقول: إن مصادر أحاديث الإحياء قسمان:

أولهما: كتب الحديث وفي مقدمتها البخاري ومسلم.

والثاني: كتب الصوفية والفقهاء وغيرها.

### ٣- الأحاديث التي نقلها الغزالي من كتب الحديث الصحيحة:

#### الجزء الأول من الإحياء:

إذا قرأنا الجزء الأول من كتاب إحياء علوم الدين فنجد فيه ذكر كتب الحديث منها البخاري ومسلم، قال: وأما في الحديث فلاقتصار فيه تحصيل ما في الصحيحين ....<sup>(٥)</sup>، وأشار إلى غيرهما بقوله: وأما الاقتصاد فيه فأن تضيف إليهما ما خرج عنهما مما ورد في المسندات الصحيحة، وأما الاستقصاء فما وراء ذلك إلى استيعاب كل ما نقل من الضعيف والقوى والصحيح والسقيم<sup>(٦)</sup>.

وأشار إلى كتب الحديث بعد أن ذكر الأمور التي لا بد من الإيمان عند أهل السنة بقوله: فكل ذلك مما وردت به الأخبار .....<sup>(٧)</sup>.

قال في صفحة ثلاثمائة:

وفي الصحيح عن أبي أيوب عن النبي ﷺ أنه قال: من قال لا إله إلا الله وحده

(٤) الدكتور يوسف القرضاوي، المرجع السابق، ص ١٥١، نقلنا هذا النص مرات في الصفحات الماضية للاستدلال به مباشرة.

(٥) الغزالي، الإحياء، الجزء الأول، ص ٤٠.

(٦) نفس المكان.

(٧) نفس المصدر، ص ٩٣.

لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات كان كمن أعتق أربعة أنفس من ولد إسماعيل ﷺ<sup>(٨)</sup>.

وقال في نفس الصفحة:

وفي الصحيح أيضاً عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ أنه قال: من تعار من الليل فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ثم قال اللهم اغفر لي غفر له أو دعا استجيب له فإن توضأ وصلى قبلت صلاته<sup>(٩)</sup>.

قال العراقي: حديث أبي أيوب ... متفق عليه وحديث عبادة بن الصامت ... رواه البخاري<sup>(١٠)</sup>.

وقال في صفحة تسعة وخمسين وثلاثمائة:

وفي الصحيح عن جابر أن النبي ﷺ قال: إن من الليل ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله تعالى خيراً إلا أعطاه إياه، وفي رواية: يسأل الله تعالى خيراً من الدنيا والآخرة وذلك في كل ليلة. وقال المغيرة بن شعبة: قام رسول الله ﷺ حتى تفطرت قدماء قليل له أما قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فقال: أفلا أكون عبداً شكوراً<sup>(١١)</sup>.

قال العراقي: حديث المغيرة بن شعبة ... متفق عليه<sup>(١٢)</sup>.

وقال في صفحة أربعة وستين وثلاثمائة:

وفي الخبر الصحيح عن جابر بن عبد الله ... قد تقدم في صفحة ٣٥٩، وقال العراقي: حديث جابر .... رواه مسلم<sup>(١٣)</sup>.

يبدو من قول الغزالي: وفي الصحيح أو في الخبر الصحيح أنه قصد به صحيح البخاري أو صحيح مسلم.

(٨) الغزالي، المصدر السابق، ص ٣٠٠.

(٩) نفس المكان.

(١٠) العراقي، المغنى طبع مع الإحياء، ج ١، ص ٣٠٠.

(١١) الغزالي، المصدر السابق، ص ٣٥٠.

(١٢) العراقي، المصدر السابق، ص ٣٥٠.

(١٣) نفس المصدر، ص ٣٦٤.

بالإضافة إلى ذلك قد ذكر الغزالي سنن الترمذى بقوله: ولا يبول فى المغتسل قال  
 ﷺ: عامة الوسواس منه، وقال ابن المبارك قد وسع فى البول فى المغتسل إذا جرى الماء  
 عليه ذكره الترمذى (١٤).

### الجزء الثانى من الإحياء:

قال فى صفحة أربعة وخمسين:

فإن قلت فقد قال ﷺ فى العزل: ذاك الرأى الخفى وقرأ «وإذا المؤودة سلت» وهذا  
 فى الصحيح، قلنا وفى الصحيح أيضاً أخبار صحيحة فى الإباحة (١٥).

قال العراقى: حديث قال ﷺ فى العزل ذلك الرأى الخفى مسلم من حديث جذامة  
 بنت وهب (١٦)، ثم قال: وحديث إباحة العزل مسلم من حديث أبى سعيد... (١٧).

وقال: ... وفى المتفق عليه فى الصحيحين عن جابر أنه قال: كنا نزل على عهد  
 رسول الله ﷺ والقرآن ينزل، وفى لفظ آخر: كنا نزل قبل ذلك النبى ﷺ فلم ينهنا (١٨).

قال العراقى: حديث جابر المتفق عليه فى الصحيحين كنا نزل على عهد رسول الله  
 ﷺ فلم ينهنا هو كما ذكر متفق عليه إلا أن قوله فلم ينهنا انفرد به مسلم (١٩).

وقال: وفيه أيضاً عن جابر أنه قال: إن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال إن لى جارية هى  
 خادمتنا وساقيتنا فى النخل وأنا أطوف عليها وأكره أن تحمل، فقال عليه الصلاة والسلام  
 اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها، كل ذلك فى الصحيحين (٢٠).

قال العراقى:

حديث جابر أن رجلاً أتى النبى ﷺ فقال إن لى جارية هى خادمتنا وساقيتنا فى  
 النخل وأنا أطوف عليها وأكره أن تحمل فقال اعزل عنها إن شئت الحديث، ذكر  
 المصنف أنه فى الصحيحين وليس كذلك وإنما انفرد به مسلم (٢١).

(١٤) الغزالي، المصدر السابق، ص ١٣٠.

(١٦) العراقى، المصدر السابق طبع مع الإحياء، ج ٢، ص ٥٤.

(١٧) نفس المكان.

(١٨) الغزالي، المصدر السابق، ص ٥٤، بتصرف.

(١٩) العراقى، المصدر السابق، ص ٥٤.

(٢١) العراقى، المصدر السابق، ص ٥٤.

قال المرتضى فى بيان قوله: كل ذلك فى الصحيحين أى ما تقدم من حديث جابر  
 من حيث المجموع والا فهذا الحديث الأخير تفرد به مسلم عن البخارى (٢٢).

وقال الغزالي فى صفحة واحدة وسبعين ومائتين:

وروى فى الصحيحين عن عائشة ؓ أنها قالت: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة  
 وعك أبو بكر وبلال ؓ وكان بها وباء فقلت: يا أبت كيف تجدك ويا بلال كيف  
 تجدك؟ فكان أبو بكر ؓ إذا أخذته الحمى يقول:

كل امرئ مصبح فى أهله

والموت أدنى من شرك نعله

وكان بلال إذا أفلعت عنه الحمى يرفع عقيرته ويقول:

ألا ليت شعرى هل أبيتن ليلة

بواد وحولى إذ خر وجليل

وهل أردن يوماً مياه مجنة

وهل يبدون لى شامة وطفيل

قالت عائشة ؓ فأخبرت بذلك رسول الله ﷺ فقال: اللهم حب إلينا المدينة كحبنا  
 مكة أو أشد (٢٣).

قال العراقى:

قلت هو فى الصحيحين كما ذكر المصنف لكن أصل الحديث والشعر عند  
 البخارى ليس عند مسلم (٢٤).

وذكر حديثاً عن عائشة ؓ أنها قالت: لقد رأيت النبى ﷺ يسترنى بردائه وأنا أنظر  
 إلى الحشوة يلعبون فى المسجد حتى أكون أنا الذى أسأله، وقال إنه فى الصحيحين (٢٥).

قال العراقى: هو كما ذكر المصنف (٢٦).

(٢٢) المرتضى، المصدر السابق، ج ٥، ص ٣٨٤.

(٢٣) الغزالي، المصدر السابق، ص ٢٧١.

(٢٤) العراقى، المصدر السابق، ص ٢٧١.

(٢٥) الغزالي، المصدر السابق، ص ٢٧٥.

(٢٦) العراقى، المصدر السابق، ص ٢٧٥.

وقال الغزالي بعد أن ذكر أحاديث من البخاري ومسلم: فهذه الأحاديث كلها في الصحيحين.... (٢٧).

قد أشار الغزالي رحمه الله تعالى إلى الكتب الصحيحة بقوله:

وقد ظهر من آياته ومعجزاته ما لا يستريب فيه محصل، فنذكر من جملتها ما استفاضت به الأخبار واشتملت عليه الكتب الصحيحة إشارة إلى مجامعها من غير تطويل بحكاية التفصيل، فقد خرق الله العادة على يده غير مرة، إذ شق له القمر بمكة لما سأله قريش آية (٢٨).

وذكر مسند الإمام أحمد بن حنبل قال: قال أحمد بن حنبل رحمه الله: ورد نهى عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه في الصياغة من الصحاح (٢٩).

الجزء الثالث من الإحياء:

قال الغزالي رحمه الله تعالى:

وقال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ: إن الله تعالى يقول للمحفة إذا هم عبدى بسيئة فلا تكتبوها فإن عملها فاكذبوها سيئة وإذا هم بحسنة لم يعملها فاكذبوها حسنة فإن عملها فاكذبوها عشرا، وقد خرجه البخاري ومسلم في الصحيحين وهو دليل على العفو عن عمل القلب وهمه بالسيئة، وفي لفظ آخر: من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة ومن هم بحسنة فعملها كتبت له إلى سبعمائة ضعف، ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه وإن عملها كتبت، وفي لفظ آخر: وإذا تحدث بأن يعمل سيئة فأنا أغفرها له ما لم يعملها، وكل ذلك يدل على العفو (٣٠).

قال العراقي:

حديث أبي هريرة يقول الله إذا هم عبدى بسيئة فلا تكتبوها عليه الحديث، قال المصنف أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين، قلت هو كما قال واللفظ لمسلم (٣١).

(٢٧) الغزالي، المصدر السابق، ص ٢٧٦.

(٢٨) نفس المصدر، ص ٣٨٤.

(٢٩) نفس المصدر، ص ٨٥.

(٣٠) نفس المصدر، ج ٣، ص ٣٩ - ٤٠.

(٣١) العراقي، المصدر السابق، ص ٣٩ - ٤٠ (الإحياء، ج ٣).

ثم قال الغزالي:

والدليل على هذا التفصيل ما روى في الصحيح مفصلا في لفظ الحديث قال رسول الله ﷺ: قالت الملائكة عليهم السلام رب ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة، وهو أبصر به، فقال أرقبوه فإن هو عملها فاكذبوها له بمثلها وإن تركها فاكذبوها له حسنة إنما تركها من جرائي (٣٢).

قال العراقي:

حديث قالت الملائكة رب ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة وهو أبصر الحديث قال المصنف إنه في الصحيح وهو كما قال في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة (٣٣).

قال الغزالي:

وعن قتادة قال كان يقال: من لعن مؤمنا فهو مثل أن يقتله، وقد نقل ذلك حديثا مرفوعا إلى رسول الله ﷺ (٣٤).

حديث لعن المؤمن كقتله متفق عليه من حديث ثابت بن الضحاك (٣٥).

الجزء الرابع من الإحياء:

أشار الغزالي في الصفحة الرابعة عشر إلى أنه كان مطلعاً على كثير من الأحاديث في موضوع: التوبة إذا استجمعت شرائطها فهي مقبولة قال: والأخبار في هذا لا تحصى (٣٦). هذا القول لا يصدر منه مجرد الظن ولكنه قول مبني على اطلاع واسع في كتب الحديث قبل كتابة أى موضوع من الموضوعات في الإحياء.

قال الغزالي رحمه الله تعالى:

وفي الخبر الصحيح: أن رجلا كان يداين الناس فيسامح الغنى ويتجاوز عن المعسر فلقي الله ولم يعمل خيراً قط فقال الله عز وجل من أحق بذلك منا (٣٧).

(٣٢) الغزالي: المصدر السابق، ص ٤١.

(٣٣) العراقي، المصدر السابق، ص ٤١.

(٣٤) الغزالي، المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٣٥) العراقي، المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٣٦) الغزالي، المصدر السابق، ج ٤، ص ١٤.

(٣٧) الغزالي، المصدر السابق، ص ١٤١.



قال العراقي:

حديث أن رجلاً كان يدين الناس..... الحديث مسلم (٣٨).

وقال الغزالي:

وقال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ: يعرق الناس يوم القيامة حتى يذهب عرقهم في الأرض سبعين باعاً ويلجمهم ويبلغ آذانهم كذا رواه البخاري ومسلم في الصحيح (٣٩).

قال العراقي:

حديث أبي هريرة يعرق الناس يوم القيامة... أخرجه في الصحيحين كما ذكره المصنف (٤٠).

ثم قال الغزالي بعد ذكر حديث أبي هريرة المذكور: وفي حديث آخر: قياما شاخصا أبصارهم أربعين سنة إلى السماء فيلجمهم العرق من شدة الكرب (٤١).

قال العراقي:

حديث قياما شاخصا أبصارهم أربعين سنة إلى السماء... ابن عدى من حديث ابن مسعود وفيه أبو طيبة عيسى بن سليمان الجرجاني ضعفه ابن معين وقال ابن عدى لا أظن أنه كان يتعمد الكذب لكن لعله تشبه عليه (٤٢).

قال المرتضى: قلت ورواه البيهقي في البعث بلفظ إذا حشر الناس قاموا أربعين عاما شاخصة أبصارهم إلى السماء لا يكلمهم الله والشمس على رؤوسهم حتى يلجم العرق كل بر منهم وفاجر، ورواه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة عن ابن مسعود موقوفا عليه ومن حديث أبي هريرة نحوه، قلت وحديث أبي هريرة هو الأقرب لسياق المصنف من حديث ابن مسعود رواه البيهقي في البعث ولفظه: يحشر الناس قياما شاخصة أبصارهم إلى السماء فيلجمهم العرق من شدة الكرب (٤٣).

(٣٨) العراقي، المصدر السابق، ص ١٤١ (الإحياء، ج ٤).

(٣٩) الغزالي، المصدر السابق، ص ٤٩٨.

(٤٠) العراقي، المصدر السابق، ص ٤٩٨.

(٤١) الغزالي، المصدر السابق، نفس المكان.

(٤٢) العراقي، المصدر السابق، نفس المكان.

(٤٣) المرتضى، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٤٥٨.

قوله وفي حديث آخر بعد أن ذكر حديث أبي هريرة المتفق عليه يدل على أن الإمام الغزالي رحمه الله تعالى مطلع على روايات كثيرة، وبعبارة أخرى كان يقرأ كتب الحديث من البخاري ومسلم وغيرها وكان هذا سببا في قوله: وفي حديث آخر، ويقول أيضاً: وفي رواية أخرى أو وفي رواية وفي لفظ آخر وزاد في رواية (الجزء الثاني في صفحة ٢٠٠) ويذكر: بل ورد باللفاظ مختلفات (الجزء الرابع في صفحة ٢٢) ويفيد أن ذلك: في ألفاظ كثيرة لا يمكن إحصاؤها (الجزء الرابع في الصفحة ١٢٠) وكل ذلك مما وردت به الأخبار وشهدت به الآثار (الجزء الأول في صفحة ٩٣) وغير ذلك من العبارات التي تدل على اطلاع الغزالي الواسع في كتب الحديث.

قال الغزالي رحمه الله تعالى:

وقال ﷺ: الخيمة درة مجوفة طولها في السماء ستون ميلا في كل زاوية منها للمؤمن أهل لا يراهم الآخرون، رواه البخاري في الصحيح (٤٤).

قال العراقي:

حديث الخيمة درة مجوفة طولها في السماء ستون ميلا الحديث عزاه المصنف للبخاري وهو متفق عليه من حديث أبي موسى الأشعري (٤٥).

وقال الغزالي رحمه الله تعالى:

قال جرير بن عبد الله البجلي: كنا جلوسا عند رسول الله ﷺ فرأى القمر ليلة البدر فقال: إنكم ترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا ثم قرأ: «وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها» وهو مخرج في الصحيحين (٤٦).

ثم قال رحمه الله تعالى:

وروى مسلم في الصحيح عن صهيب قال: قرأ رسول الله ﷺ قوله تعالى: «للذين أحسنوا الحسنى وزيادة» (يونس ٢٦) قال إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار نادى

(٤٤) الغزالي، المصدر السابق، ص ٥٢٣.

(٤٥) العراقي، المصدر السابق، ص ٥٢٣.

(٤٦) الغزالي، المصدر السابق، ص ٥٢٨.

منادٍ يا أهل الجنة إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه، قالوا: ما هذا الموعد؟ ألم يشغل موازيننا ويبيض وجوهنا ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار، قال: فيرفع الحجاب وينظرون إلى وجه الله عز وجل فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إليه (٤٧).

قال العراقي:

حديث صهيب في قوله تعالى: «للمدين أحسنوا الحسنى وزيادة» رواه مسلم كما ذكره المصنف (٤٨).

ثم قال رحمه الله تعالى: وقد روى حديث الرؤيا جماعة من الصحابة (٤٩)، هذه العبارة تدل على اطلاع الغزالي على أحاديث الرؤية في كتب الحديث مباشرة.

وقال رحمه الله تعالى:

وقال رسول الله ﷺ في آخر حديث طويل يصف فيه القيامة والصراف إن الله يقول للملائكة من وجدتم في قلبه مثقال دينار من خير فأخرجوه من النار فيخرجون خلقاً كثيراً ثم يقولون يا ربنا لم نذر فيها أحداً ممن أمرتنا به، ثم يقول أرجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار من خير فأخرجوه، فيخرجون خلقاً كثيراً، ثم يقولون يا ربنا لم نذر فيها أحداً ممن أمرتنا به، ثم يقول: أرجعوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجوه، فيخرجون خلقاً كثيراً ثم يقولون يا ربنا لم نذر فيها أحداً ممن أمرتنا به، فكان أبو سعيد يقول: إن لم تصدقوني بهذا الحديث فاقروا إن شئتم: «إن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً» (النساء: ٤٠) قال فيقول الله تعالى: شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين فيقبض قبضة فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط قد عادوا حمماً فيلقهم في نهر في أفواه الجنة يقال له نهر الحياة فيخرجون منها كما تخرج الحبة في حميل السيل، ألا ترونها تكون مما يلي الحجر والشجر ما يكون إلى الشمس أصفر وأخضر وما يكون منها إلى الظل

(٤٧) نفس المكان.

(٤٨) العراقي، المصدر السابق، ص ٥٢٨.

(٤٩) الغزالي، المصدر السابق، نفس المكان، قال المرتضى ورواه أبو داود عن أحمد بن حنبل نحو ذلك

(الإتحاف، الجزء العاشر، في صفحة ٥٥٤).

أبيض، قالوا: يا رسول الله كأنك كنت ترعى بالبادية، قال فيخرجون كاللؤلؤ في رقابهم الخواتيم يعرفهم أهل الجنة يقولون هؤلاء عتقاء الرحمن الذين أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه، ثم يقول: ادخلوا الجنة فما رأيتم فهو لكم فيقولون ربنا أعطيتنا ما لم تعط أحداً من العالمين، فيقول الله تعالى: إن لكم عندي ما هو أفضل من هذا، فيقولون: يا ربنا أى شيء أفضل من هذا؟ فيقول: رضائي عنكم فلا أسخط عليكم بعده أبداً، رواه البخاري ومسلم في صحيحهما (٥٠).

قال العراقي:

حديث إن الله يقول للملائكة من وجدتم في قلبه مثقال دينار من خير فأخرجوه من النار فيخرجون خلقاً كثيراً الحديث في إخراج الموحدين وقوله تعالى لأهل الجنة: فلا أسخط عليكم بعده أبداً أخرجاه في الصحيحين كما ذكر المصنف من حديث أبي سعيد (٥١).

ثم قال رحمه الله تعالى:

وروى البخاري أيضاً عن ابن عباس رضيهما قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ذات يوم فقال: عرضت على الأمم يمر النبي ومعه الرجل والنبي ومعه الرجلان والنبي ليس معه أحد والنبي ومعه الرهط فرأيت سواداً كثيراً فرجوت أن تكون أمتي، فقيل لى هذا موسى وقومه، ثم قيل لى انظر فرأيت سواداً كثيراً قد سد الأفق، فقيل لى انظر هكذا وهكذا فرأيت سواداً كثيراً فقيل لى هؤلاء أمتك ومع هؤلاء سبعون ألفاً يدخلون الجنة فتفرق الناس ولم يبين لهم رسول الله ﷺ فتذاكر ذلك الصحابة، فقالوا أما نحن فولدنا في الشرك ولكن قد آمننا بالله ورسوله وهؤلاء أبناؤنا، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال هم الذين لا يكتنون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون، فقام عكاشة فقال ادع الله أن يجعلني منهم يا رسول الله، فقال: أنت منهم، ثم قام آخر فقال مثل قول عكاشة فقال النبي ﷺ سبقتك بها. عكاشة (٥٢).

(٥٠) الغزالي، المصدر السابق، ص ٥٣٠ - ٥٣١.

(٥١) العراقي، المصدر السابق، ص ٥٣١.

(٥٢) الغزالي، المصدر السابق، ص ٥٣١.

قال العراقي:

حديث ابن عباس عرضت على الأمم يمر النبي معه الرجل والنبي معه الرجلان والنبي ليس معه أحد الحديث إلى قوله سبقك بها عكاشة رواه البخاري (٥٣)، هو كما قال المصنف.

ثم ذكر الغزالي بعد الحديث المذكور حديثاً آخر قال: وعن عمرو بن حزم الأنصاري قال: تغيب عنا رسول الله ﷺ ثلاثاً لا يخرج إلا للصلاة مكتوبة ثم يرجع، فلما كان اليوم الرابع خرج إلينا فقلنا يا رسول الله احتبست عنا حتى ظننا أنه قد حدث حدث، قال لم يحدث إلا خير إن ربي عز وجل وعدني أن يدخل من أمتي الجنة سبعين ألفاً لا حساب عليهم وإنني سألت ربي في هذه الثلاثة أيام المزيد فوجدت ربي ماجداً واجداً كريماً فأعطاني مع كل واحد من السبعين ألفاً سبعين ألفاً، قال: قلت يا رب، وتبلغ أمتي هذا؟ قال أكمل لك العدد من الأعراب (٥٤).

قال العراقي:

حديث عمرو بن حزم الأنصاري تغيب عنا رسول الله ﷺ .... البيهقي في البعث والنشور وأبى يعلى من حديث أبي بكر.... (٥٥).

ذكر هذا الحديث يدل على أن الغزالي قد اطلع في موضوع سعة رحمة الله تعالى وجوده للمسلمين في الصحيحين وغيرهما وكذلك فعل في الموضوعات الأخرى ويكون هذا واضحاً إذا درسنا الإحياء بدراسات وافية.

قال الغزالي رحمه الله تعالى:

وروى مسلم في الصحيح عن أبي بردة أنه حدث عمر بن عبد العزيز عن أبيه أبي موسى عن النبي ﷺ قال: لا يموت رجل مسلم إلا أدخل الله تعالى مكانه النار يهودياً أو نصرانياً، فاستحلفه عمر بن عبد العزيز بالله الذي لا إله إلا هو ثلاث مرات أن أباه حدثه عن رسول الله ﷺ فحلف له (٥٦).

(٥٣) العراقي، المصدر السابق، ص ٥٣١.

(٥٤) الغزالي، المصدر السابق في نفس الصفحة.

(٥٥) العراقي، المصدر السابق في نفس الصفحة.

(٥٦) الغزالي، المصدر السابق، ص ٥٣٢.

قال العراقي:

حديث أبي بردة أنه حدث عمر بن عبد العزيز عن أبيه أبي موسى عن النبي ﷺ قال لا يموت رجل مسلم إلا أدخل الله مكانه النار يهودياً أو نصرانياً عزاه المصنف لرواية مسلم وهو كذلك (٥٧).

ثم قال رحمه الله تعالى:

وروى أنه وقف صبي في بعض المغازي ينادي عليه فيمن يزيد في يوم صائف شديد الحر فبصرت به امرأة في خباء القوم فأقبلت تشتد وأقبل أصحابها خلفها حتى أخذت الصبي وألصقته إلى صدرها ثم ألقت ظهرها على البطحاء وجعلته على بطنها فقيه الحر وقالت ابني ابني فبكى الناس وتركوا ما هم فيه، فأقبل رسول الله ﷺ حتى وقف عليهم فأخبروه الخبر فسر برحمتهم ثم بشرهم فقال: أعجبتكم من رحمة هذه لابنها؟ قالوا: نعم، قال ﷺ فإن الله تبارك وتعالى أرحم بكم جميعاً من هذه بابنها (٥٨).

قوله: روى أي في الأخبار الصحيحة كما قال المرتضى (٥٩)، قال العراقي حديث وقف صبي في بعض المغازي... متفق عليه (٦٠).

هذا آخر حديث ذكره الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في الإحياء وبه ختم هذا الكتاب وفي هذه المناسبة قال العلامة السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي: وقد ختم المصنف كتابه بهذا الحديث العظيم الوقع في القلوب لأمر منها اتفاق البخاري ومسلم على إخراجهم في كتابيهما، ففيه نوع تبرك، ومنه أنه أعظم دليل على سعة رحمة الله تعالى، ولله در القائل:

لم لا نرجى العفو من ربنا  
أم كيف لا نطمع في حلمه  
وفي الصحيحين أتى أنه  
بعبده أرأف من أمه

(٥٧) العراقي، المصدر السابق، ص ٥٣٢.

(٥٨) الغزالي، المصدر السابق في نفس الصفحة.

(٥٩) المرتضى، المصدر السابق، ص ٥٧١.

(٦٠) العراقي، المصدر السابق في نفس الصفحة بتصرف.

ومنها حصول ذلك لعامة المؤمنين. (٦١)

إذا نظرنا إلى الأحاديث التي ذكرها الغزالي في الإحياء وعزاها إلى البخاري أو مسلم أو إليهما جميعا، فإنها قليلة جدا بلغ عددها عشرين حديثا تقريبا في أربعة أجزاء من الإحياء، هذه الأحاديث القليلة التي أوردها الغزالي في أربعة أجزاء من الإحياء قد لا ينظر إليها القارئ الذي يقرأ بسرعة لأنها ذكرت متفرقة بين الأحاديث الكثيرة التي لا يشير فيها إلى المصادر، والغزالي كما عرف معظم الباحثين والدارسين لا يخرج أحاديث الإحياء وهذا هو الواقع فيه وهذا رأى القدماء والمحدثين، ولذلك ذهب بعضهم أو معظمهم إلى أن مصادر نقله في الحديث هي كتب الصوفية والفقهاء.

إن جميع الأحاديث التي عزاها الغزالي إلى كتب الحديث وإلى البخاري ومسلم خاصة يحتاج إلى قراءات كثيرة في جميع أجزاء الإحياء ودقة في النظر إلى العبارات والإشارات التي جاء بها، وهذه الأمور تحتاج إلى أوقات طويلة وصبر حتى نصل إلى معرفة الأحاديث المذكورة.

وبعد الحصول على الأحاديث المذكورة والتي خرجها الغزالي يمكننا أن نقول: إن الغزالي بصفة عامة لا يخرج أحاديث الإحياء ولكنه قد خرج عددا قليلا منها بصفة خاصة.

وقد يفهم من العدد القليل من الأحاديث المخرجة أن الأحاديث الأخر التي لا يخرجها الغزالي نقلها من كتب الصوفية والفقهاء وغيرها.

الأمر ليس كذلك لأن الغزالي قد نقل معظم أحاديث الإحياء من كتب الحديث الصحيحة في المقام الأول ومن كتب أخرى نقل منها أحاديث قليلة.

والغزالي كما ذكر في هذا الفصل كان مطلعا على كتب الحديث قبل كتابة الإحياء وأثناء الكتابة وبعدها كما أشار إلى ذلك بعبارات مختلفة.

إن المحاولات التي بذلنا فيها المجهودات للحصول على الأحاديث التي خرجها الغزالي لا نقصد بها والنتيجة التي وصلت إليها أن الأحاديث التي نقلها من كتب الحديث

هي المخرجة فقط، وإنما نقصد بها إثبات اطلاع الغزالي على كتب الحديث وفي مقدمتها البخاري ومسلم ونقله منها أحاديث الإحياء مباشرة، فمن الخطأ أن نفهم أن الأحاديث التي نقلها الغزالي من كتب الحديث هي التي ذكرناها في هذا الفصل لأنها مخرجة وأن غيرها نقلها من المصادر المختلفة منها كتب الصوفية لأنها غير مخرجة.

#### ٤- الأحاديث التي نقلها الغزالي من المصادر الأخرى:

أثبتنا بعد دراسات طويلة في الإحياء أن الغزالي كان يطلع مباشرة على كتب الحديث الصحيحة وكان ينقل منها أحاديث الإحياء في المقام الأول.

وفي المقام الثاني نقل الغزالي أيضا أحاديث الإحياء من المصادر الأخرى منها كتب الصوفية والفقهاء، ولكنها أقل بالمقارنة إلى الأحاديث التي نقلها من كتب الحديث.

اعترف الغزالي بأنه قد اطلع على كتب الصوفية بقوله: ثم إنني لما فرغت من هذه العلوم (علم الكلام والفلسفة وغيرهما) أقلت بهمتي على طريق الصوفية وعلمت أن طريقتهم إنما تتم بعلم وعمل، وكان حاصل عملهم قطع عقبات النفس والتنزه عن أخلاقهم المذمومة وصفاتهم الخبيثة حتى يتوصل بها إلى تخلية القلب عن غير الله تعالى وتحليته بذكر الله، وكان العلم أسير على من العمل فابتدأت بتحصيل علمهم من مطالعة كتبهم مثل قوت القلوب لأبي طالب المكي رحمه الله وكتب الحارث المحاسبي والمتفرقات المأثورة عن الجنيد والشبلي وأبي يزيد البسطامي قدس الله أرواحهم وغير ذلك من كلام مشايخهم حتى اطلعت على كنه مقاصدهم العلمية وحصلت ما يمكن أن يحصل من طريقهم بالتعلم والسماع.... (٦٢).

يبدو واضحا من قول الغزالي المذكور أنه اهتم بمؤلفات أبي طالب المكي وفي مقدمتها كتاب قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد المشهور بقوت القلوب فقط، لذلك قدمه على غيره من كتب الصوفية بالذكر والكتاب في الحقيقة من أهم المصادر في الدراسات الصوفية وقد تأثر به الغزالي تأثرا كبيرا ونقل منه المواد العلمية المتعلقة بالتصوف والأحاديث منها:

قال الغزالي رحمه الله تعالى:

وروى في الخبر عن رسول الله ﷺ أنه قال: إذا سألكم الله عز وجل حاجة فابتدئوا بالصلاة على فإن الله تعالى أكرم من أن يسأل حاجتين فيقضى إحداهما ويرد الأخرى، رواه أبو طالب المكي (٦٣).

وقال:

وقال أبو طالب المكي: الكبائر سبع عشرة جمعتها من جملة الأخبار وجملة ما اجتمع من قول ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وغيرهم أربعة في القلب وهي الشرك بالله والإصرار على معصيته والقنوط من رحمته والأمن من مكروهه، وأربع في اللسان وهي شهادة الزور وقذف المحصن واليمين الغموس وهي التي يحق بها باطلا أو يبطل بها حقا، وقيل هي التي يقتطع بها مال امرئ مسلم باطلا ولو سواكا من أراك، وسميت غموسا لأنها تغمس صاحبها في النار، والسحر وهو كل كلام يغير الإنسان وسائر الأجسام عن موضوعات الخلقة، وثلاث في البطن وهي شرب الخمر والمسكر من كل شراب وأكل مال اليتيم ظلما وأكل الربا وهو يعلم، واثنان في الفرج وهما الزنا واللواط، واثنان في اليدين وهما القتل والسرقة وواحدة في الرجلين وهو الفرار من الزحف الواحد من اثنين والعشرة من العشرين، وواحدة في جميع الجسد وهو عقوق الوالدين... (٦٤).

الحديث المذكور الذي صرح فيه الغزالي بأنه رواه أبو طالب المكي هو الحديث الوحيد الذي حصلت عليه في الإحياء، وهل هذا يدل على أنه الوحيد الذي نقله الغزالي من قوت القلوب؟ وهناك أحاديث كثيرة في الإحياء نجد أمثالها في قوت القلوب، هل الغزالي نقلها من قوت القلوب أو من غيره من كتب الحديث؟ وإذا كان الغزالي نقلها من قوت القلوب فهذا يدل على أنه لم يطلع على كتب الحديث ومن المسلم بعد الدراسات أنه قد اطلع عليها ونقل عنها، ومن الاحتمال أنه نقل أحاديث من قوت القلوب ونقل أيضا من كتب الحديث أحاديث أخرى، أو كان يطلع أحاديث قوت القلوب ثم راجع

(٦٣) الغزالي، الإحياء، ج١، ٣٠٩، هذا الحديث الذي قال الغزالي إنه رواه أبو طالب المكي هو على سبيل المثال فقط وليس للحصر.

(٦٤) نفس المصدر، ج٤، ص ١٦ - ١٨.

كتب الحديث فوجد فيها تلك الأحاديث ونقلها بعد ذلك إلى الإحياء، والأحاديث التي لم يجدها فيها ونقلها إلى الإحياء من قوت القلوب عزاه إلى أبي طالب المكي والله أعلم بالصواب.

ونقل الغزالي عن الإمام عبد الله بن المبارك المروزي قال:

وروى عبد الله بن مبارك بإسناده عن رجل أنه قال لمعاذ بن جبل حدثني حديثا سمعته من رسول الله ﷺ قال: فبكي معاذ حتى ظننت أنه لا يسكت ثم سكنت ثم قال: سمعت النبي ﷺ قال لي: يا معاذ، قلت لبيك بأبي أنت وأمي يا رسول الله، قال: إني محدثك حديثا إن أنت حفظته ففعلك وإن ضيعته ولم تحفظه انقطعت حججتك عند الله يوم القيامة... (الحديث طويل نكتفي بذكر مطلعته)... فقلت بأبي أنت وأمي يا رسول الله فمن يطيق هذه الخصال ومن يتجو منها؟ قال يا معاذ إنه ليسير على من يسره الله عليه، قال فما رأيت أكثر تلاوة للقرآن من معاذ للحذر مما في هذا الحديث (٦٥).

واستفاد من أفكاره فيما يتعلق بالزهد والتواضع وغيرهما (٦٦)، واطلع على مؤلفات أبي عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي البصري ونقل عنها أفكاره (٦٧)، وقرأ كتب السراج واستفاد منها (٦٨)، ولم أجد في الإحياء حديثا عزاه إليهما أي المحاسبي والسراج. هذا الموضوع أعنى به الأحاديث التي نقلها الغزالي من المصادر الأخرى يحتاج إلى دراسات في الإحياء حتى نستطيع أن نصل إلى نتيجة مرضية.

وهذه الدراسة التي قمت بها في الإحياء ليست بكافية وإنما هي في حقيقتها دراسة تمهيدية تحتاج إلى دراسات جادة من المتخصصين، ومع ذلك نستطيع أن نقول بناء عليها إن الغزالي قد نقل من كتب الصوفية أو من المصادر الثانية أحاديث ولكنها قليلة بالمقارنة إلى الأحاديث التي نقلها من كتب الحديث ودراسات العراقي والمرتضى تؤكد صحة هذا القول.

(٦٥) الغزالي، المصدر السابق، ج٣، ص ٢٨٧.

(٦٦) نفس المصدر، ٣٣٢، ٣٣٣.

(٦٧) نفس المصدر، ج٣، ص ٤٣.

(٦٨) نفس المصدر، ج٢، ص ٢٩٧.

## ٥- طريق الغزالي في إيراد الأحاديث:

إذا تتبعنا الأحاديث التي أوردها في مؤلفاته وفي الإحياء بصفة خاصة فنجدته يسير على الطريق الذي سار عليه الصوفية منهم أبو طالب المكي والمحاسبي والسراج والقشيري وغيرهم، ومثال ذلك:

## الجزء الأول من الإحياء:

قال رسول الله ﷺ: طلب العلم فريضة على كل مسلم.

قال ﷺ: نعوذ بالله من علم لا ينفع.

وقد قال ﷺ: اختلاف أمتي رحمة.

وفي الحديث: إن لله تعالى ملائكة سياحين في الدنيا سوى ملائكة الخلق إذا رأوا مجالس الذكر ينادى بعضهم بعضا ألا هلموا إلى بغيتكم فيأتونهم ويحفون بهم ويستمعون ألا فاذكروا الله وذكروا أنفسكم.

وقد صح قول رسول الله ﷺ: بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ فطوبى للمغراء، فقيل ومن الغراء؟ فقال الذين يصلحون ما أفسده الناس من سنتي والذين يحيون ما أماتوه من سنتي.

وفي خبر آخر: هم المتمسكون بما أنتم عليه اليوم، وفي حديث آخر: الغراء ناس قليل صالحون بين ناس كثير من يبغضهم في الخلق أكثر ممن يحبهم.

وفي الخبر المشهور: أبغض الخلق إلى الله تعالى الألد الخصم.

فقد قال ﷺ: إذا تعلم الناس العلم وتركوا العمل وتحابوا بالألسن وتباغضوا بالقلوب وتقاطعوا في الأرحام لعنهم الله عند ذلك فأصمهم وأعمى أبصارهم، رواه الحسن.

وعن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: ما اكتسب رجل مثل فضل عقل يهدي صاحبه إلى هدى ويرده عن ردى وما تم إيمان عبد ولا استقام دينه حتى يكمل عقله (٦٩).

وفي بعض الأحاديث يقول الغزالي:

عن أبي هريرة رضي الله عنه ....

عن عائشة رضي الله عنها قالت....

عن ابن عباس رضي الله عنهما ...

عن سعيد بن المسيب....

وروى عن رسول الله ﷺ...

وهكذا كتب الغزالي الأحاديث في الإحياء، وكان يكثر من قوله:

قال رسول الله ﷺ أو قال ﷺ ولا يذكر بعد الحديث الرواة من كتب الحديث

كالبخاري ومسلم إلا قليلا جدا وقد أورد هذا القليل في بداية هذا الفصل.

وفي الجزء الثاني الطريق الذي سلك عليه الغزالي في إيراد الأحاديث هو نفس الطريق

في الجزء الأول وهذا هو طريقه في الجزء الثالث والرابع وفي جميع مؤلفاته.

والطريق المذكور هو طريق الصوفية والفقهاء وهم اكتفوا في أكثر الأحوال بذكر

الحديث فقط دون السند والراوى، ويبدو من هذا الطريق في ذكر أحاديث النبي ﷺ أنهم

لا يهتمون بالأسانيد والرواة، والحقيقة أنهم في غاية الاهتمام بهما جميعا ولكن غلب

عليهم الطريق المذكور وحتى الإمام الغزالي رحمه الله تعالى يتبعهم في هذا الطريق في

جميع مؤلفاته.

حاول الغزالي أن يخالفهم في هذا الطريق ولكن محاولاته كانت محدودة وأن ظروفه

لا تساعد على ذلك لأنه كان مشغولا جدا بالرياضات النفسية ومتقلبا من بلد إلى بلد

آخر بجانب اهتمامه بكتابة الإحياء.

أدرك الغزالي أثناء الكتابة أن ذكر الأسانيد والرواة مهم ولذلك حاول أن يفعل ذلك

في آخر الجزء الرابع من الإحياء بصورة غير كاملة.

بالإضافة إلى ظروف الغزالي المذكورة كانت الدولة الإسلامية في أيامه تواجه أنواعا

كثيرة من المشكلات في الداخل والخارج وهذا أمر معروف عند العلماء والباحثين

والدارسين.

لا نقصد من ذكر هذه الظروف المحيطة بالغزالي أثناء كتابة الإحياء قبول الطريق

المذكور في كتابة الأحاديث وعدم النظر في سلباته، وإنما نريد أن نقول: إن هذا الطريق

كان مشهورا عند الصوفية والفقهاء قبل الغزالي وتبعهم فيه مع العلم بأنه ليس هو الأفضل

بوجود المحاولات التي ذكرناها وأنه لم ينجح فيها لظروفه الخاصة وأحوال الدولة الإسلامية التي لا تساعده فيها، فليس في استطاعة الغزالي أن يذكر في كل حديث السند والراوى لأن هذا الأمر يحتاج إلى الاستقرار في مكان الكتابة مع وجود المصادر المطلوبة والمساعدات الأخرى التي يحتاج إليها الكاتب أثناء الكتابة، وهذه الأمور الهامة لم تكن متوفرة عند الغزالي أثناء كتابة الإحياء لأنه كما ذكرنا كان مشغولاً جداً بالرياضات النفسية، مع ذلك الانشغال استطاع بفضل الله تعالى أن يتم كتابة الإحياء وقام بتدريسه على مريديه في آخر حياته.

#### ٦- الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الإحياء:

إذا نظرنا إلى تخريج العراقي في أحاديث الإحياء فنجد فيه بيانات وإشارات تدل على أن في الإحياء أحاديث ضعيفة وموضوعة، وعلى سبيل المثال قال العراقي:

١- حديث أشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه، الطبراني في الصغير والبيهقي في شعب الإيمان من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف.

٢- حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم، ابن ماجه من حديث أنس وضعفه أحمد والبيهقي وغيرهما (٧٠).

٣- حديث الحكمة نريد الشريف شرفاً... بإسناد ضعيف.

وأمثال هذه العبارة كثيرة أو يقول بسند ضعيف أو ضعيف جداً أو يقول وضعفه فلان أو وضعفه الجمهور.

٤- حديث ما أوتي قوم المنطق إلا منعوا العمل لم أجد له أصلاً، وأمثال هذه العبارة كثيرة أيضاً أو يقول لم أجده مرفوعاً.

٥- حديث أنس العلماء أمناء الرسل على عباد الله الحديث العقيلي في الضعفاء وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٧١)، وهذا النوع كثير أيضاً في تخريج العراقي.

٦- حديث الصفرة خضاب المسلمين والحمرة خضاب المؤمنين الطبراني والحاكم بلفظ الأفراد من حديث ابن عمر قال ابن أبي حاتم منكر (٧٢).

(٧٠) الغزالي، المصدر السابق، ص ٣

(٧١) نفس المصدر، ص ٦٨

(٧٢) الغزالي، المصدر السابق، ص ١٤٣

وأمثال هذه العبارة كثيرة أيضاً أو يقول: حديث منكر أو هو منكر، أو يقول: هو باطل لا أصل له.

وإذا درسنا تخريج المرتضى في إتحاف السادة المتقين فنجد نتائج تخريجه تختلف عن نتائج تخريج العراقي في كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وقد قدمنا أمثلة لهذا الاختلاف في الفصل الثالث.

وهذا النوع من الاختلاف موجود بين علماء الحديث، وقد صنف ابن الجوزي كتاباً في الأحاديث الواهية وأورد فيه جملاً في كثير منها عليه انتقاد (٧٣)، وأفرد ابن الجوزي نوعاً آخر سماه «المضعف» وهو الذي لم يجمع على ضعفه، بل فيه تضعيف لبعض أهل الحديث في سنده أو متنه وفيه تقوية من آخرين وهو أعلى مرتبة من الضعف المجمع عليه، قال السخاوي في فتح الغيث: ومحل هذا إذا كان التضعيف هو الراجح أو لم يترجح شيء، وإلا فيوجد في كتب ملتزمي الصحة حتى البخاري مما يكون من هذا القبيل أشياء. اهـ (٧٤).

قال المرتضى: وقد أخرج ابن جوزي بعضاً منها في الموضوعات وافقه على بعضها الحافظ العراقي في جزء لطيف ورد عليهما تلميذه الحافظ ابن حجر فأوسع الكلام على تلك الأحاديث التي طعن عليها ابن الجوزي في جزء سماه «القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد» وكلاهما عند (٧٥).

وهذا يدل على تفاوت علماء الحديث في علوم الحديث والأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ كثيرة، قال أبو داود قال أبو زرعة الرازي قبض رسول الله ﷺ عن عشرين ألف عين نظرت كل واحد قد روى عنه ولو حديثاً ولو كلمة رواية، فحديث رسول الله ﷺ أكثر من ذلك (٧٦)، وهذا القول يشير إلى أن كل واحد من المحققين لا يحفظ إلا قليلاً من حديث رسول الله ﷺ وإن حفظ شيئاً منه فقد غابت عنه أشياء.

(٧٣) السيوطي، تدريب الراوي، ج ١، ص ١٨١.

(٧٤) عبد الوهاب عبد اللطيف، تحقيق تدريب الراوي، ج ١، ص ١٨١.

(٧٥) المرتضى، المصدر السابق، ج ١، ص ٥٠، قوله وقد أخرج ابن الجوزي بعضاً منها أي الأحاديث الضعيفة التي أدخلها الإمام أحمد في مسنده.

(٧٦) المرتضى، المصدر السابق، ص ٥٠.



وبناء على ذلك كان وكيع بن الجراح يقول: لا ينبغي لأحد أن يقول هذا حديث باطل لأن الحديث أكثر من ذلك (٧٧).

إذا اختلف علماء الحديث في الأحاديث الموضوعية فإنهم أيضاً قد اختلفوا في الأحاديث الضعيفة لاختلافهم في الجرح والتعديل، لذلك قال المرتضى: وأن بعض من يضعفه أهل الحديث يقويه بعضهم وبعض من يجرحه ويذمه واحد يعدله ويمدحه آخر فصار مختلفاً فيه فلم يرد حديثه بقول واحد دون من فوقه أو مثله (٧٨).

إذا كان الأمر كذلك نقول إن الأحاديث التي حكم عليها الحافظ العراقي بأنها ضعيفة أو موضوعة قد حكم عليها غيره بخلاف ذلك منهم العلامة السيد محمد بن محمد الحسيني، وقد بذل كل واحد منهما مجهودات عظيمة في تخريج أحاديث الإحياء واستفاد العلماء والباحثون من تخريجيهما.

والأحاديث الضعيفة الواردة في الإحياء بناء على دراساتها تعمل بها إذا لم ينافها كتاب أو سنة وإن لم يشهد لها أو لم يخرج تأويلها عن إجماع الأمة فإنه يوجب القبول والعمل بها، وهذا مبني على ما روى من الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله أن الحديث الضعيف أثر عنده من الرأي والقياس.

وأيضاً على ما اجتمع عليه جميع الحنفية أن مذهب أبي حنيفة رحمته الله أن ضعيف الحديث عنده أولى من الرأي والقياس (٧٩).

أورد الإمام الغزالي رحمه الله تعالى أحاديث الإحياء من كتب الحديث وغيرها من كتب الصوفية والفقهاء وهو على يقين أنها على أقسام منها صحيح ومنها حسن ومنها ضعيف بناء على آراء العلماء من المحدثين وغيرهم الذين لهم علم بعلوم الحديث منهم الشيخ أبو طالب المكي، ودرس آراء العلماء في هذه العلوم واستفاد منها وبناء عليها أفكاره الخاصة ونقل بها أحاديث من كتب الحديث وغيرها إلى مؤلفاته والإحياء بصفة خاصة.

كان على يقين تام أن أحاديث الإحياء لا تخرج عن الأقسام المذكورة من الصحيح

(٧٧) نفس المكان.

(٧٨) نفس المكان.

(٧٩) نفس المكان، بتصرف.

والحسن والضعيف، فليس فيها من الموضوعات، ولذلك لم يحاول أن يغير شيئاً منها بعد انتهاءه من كتابة الإحياء وبعد تدريسه على مريده في بلده طوس.

بالإضافة إلى ذلك كان الإمام الغزالي رحمه الله تعالى يعتبر القول الذي يجيز وضع الأحاديث في فضائل الأعمال وفي التشديد في المعاصي ويزعم أن القصد منه صحيح خطأ محضاً بقوله:

وقد ظن ظانون أنه يجوز وضع الأحاديث في فضائل الأعمال وفي التشديد في المعاصي وزعموا أن القصد منه صحيح وهو خطأ محض إذ قال رحمته الله: من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار (٨٠)، قال العراقي: حديث من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار متفق عليه من طرق... (٨١).

إذا كان الأمر كذلك فليس من المعقول أن يعتمد الغزالي ذكر الأحاديث الموضوعية أو الواهية في مؤلفاته، لأن هذا جزء من وضع الأحاديث المذكورة وهو داخل في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم المذكور وهو بعيد عنه كل البعد والله أعلم بالصواب.

وإذا قلنا إن في الإحياء أحاديث واهية كما قال الحافظ العراقي في تخريجه فإن الغزالي أوردها بناء على يقينه بأنها ليست بواهية، وهذا يدل على أنه نقلها خطأ وليس عمداً والمخطئون كثيرون وليس من الأدب أن ننسب هذا الخطأ إلى جهل، لأن الإمام الغزالي رحمه الله تعالى كان على علم بعلم الحديث بالأدلة التي ذكرناها في الفصول السابقة، وهذا هو المفروض اعتقاده عند الباحثين والدارسين الجدد في هذا الإمام رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

#### ٧- التأمل في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم:

ذكر الغزالي أنه لا يوجد أنفع من قراءة القرآن بالتفكير فإنه جامع لجميع المقامات والأحوال وفيه شفاء للعالمين وفيه ما يورث الخوف والرجاء والصبر والشكر والمحبة والشوق وسائر الأحوال وفيه ما يزرع عن سائر الصفات المذمومة، فينبغي أن يقرأه العبد ويردد الآية التي هو محتاج إلى التفكير فيها مرة بعد أخرى ولو مائة مرة، فقراءة آية بتفكير

(٨٠) الغزالي، المصدر السابق، ج-٣، ص ١٣٦.

(٨١) العراقي، المصدر السابق، ص ١٣٦ (في الإحياء ج-٣).

وفهم خير من ختمة بغير تدبر وفهم، فليتوقف في التأمل فيها ولو ليلة واحدة، فإن تحت كل كلمة منها أسراراً لا تنحصر ولا يوقف عليها إلا بدقيق الفكر عن صفاء القلب بعد صدق المعاملة.

ثم قال: وكذلك مطالعة أخبار رسول الله ﷺ فإنه قد أوتي جوامع الكلم وكل كلمة من كلماته بحر من بحور الحكمة ولو تأملها العالم حق التأمل لم يتقطع فيها نظره طول عمره، وشرح آحاد الآيات والأخبار يطول فانظر إلى قوله ﷺ: إن روح القدس نفث في روعي أحب من أحببت فإنك مفارقة وعش ما شئت فإنك ميت واعمل ما شئت فإنك معزى به، فإن هذه الكلمات جامعة حكم الأولين وآخرين وهي كافية للمتأملين فيها طول العمر، إذ لو وقفوا على معانيها وغلبت على قلوبهم غلبة يقين لاستغفرتهم ولحال ذلك بينهم وبين التلفت إلى الدنيا بالكلية (٨٢).

يبدو من هذا النص من الغزالي أنه كان يدرس الأحاديث التي قد نقلها من مصادرها إلى مؤلفاته ويتأمل في معانيها بدقة وعمق وأنه كان على يقين بأنها صحيحة وأنها لا تخرج عن الأقسام الثلاثة المشهورة.

اهتم الغزالي بمعاني الأحاديث اهتماماً بالغاً ورأى أن مجرد السماع لا يكفي، فلا بد من السماع للوصول إلى إثبات الحديث ثم التفهم ثم الحفظ ثم العمل ثم النشر (٨٣)، لقد فاته السماع في بداية حياته العلمية وقد حاول أن يدركه في آخر حياته وسمع صحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود من محدثي عصره في بلده كما تقدم ذكره.

#### ٨- أحاديث الإحياء والإسناد:

قال ابن النجار في تاريخه: ولم يكن له إسناد ولا طلب شيئاً من الحديث ولم أر له إلا حديثاً واحداً (٨٤).

قال المرتضى: وقول ابن النجار كأنه يشير إلى أول أمره فإن إقباله كان إذ ذاك على تحصيل الفنون، وفي سياق الذهبي في ترجمته ثم رجع إلى بغداد وعقد بها مجلس

(٨٢) الغزالي، المصدر السابق، ج ٤، ص ٤١٦ - ٤١٧.

(٨٣) نفس المصدر، ج ٣، ص ٣٨٥، بتصرف.

(٨٤) المرتضى، المصدر السابق، ج ١، ص ١٩.

الوعظ وتكلم على لسان أهل الحقيقة وحدث بكتاب الإحياء، وقال عبد الغافر وكانت خاتمة أمره إقباله على حديث المصطفى ﷺ ومجالسة أهله ومطالعة الصحيحين البخاري ومسلم اللذين هما حجة الإسلام ولو عاش لسبق الكل في ذلك الفن ييسر من الأيام ليستفرغ في تحصيله، ولا شك أنه سمع الحديث في الأيام الماضية واشتغل في آخر عمره بسماعها (٨٥).

درس الغزالي الأحاديث بالوجادة كما ذكرنا واطلع بها كتب الحديث ويبدو أن له إجازات في الحديث كما أشار في الجزء الأول من الإحياء والمستصفي من علم الأصول في الباب الرابع: مستند الراوي كيفية ضبطه.

عرف الغزالي مكانة الإسناد في علم الحديث ولذلك حاول أن يحصل عليه مباشرة بالسماع من محدثي عصره فجالسهم وسمع منهم الصحيحين كما ذكر السبكي والمرتضى وسمع أيضاً منهم سنن أبي داود، وبهذا السماع قد حصل الغزالي على الأسانيد في الصحيحين وسنن أبي داود وأن الأحاديث التي نقلها من كتب الحديث المذكورة قد أصبحت لها أسانيد مباشرة بعد أن كانت أسانيداً بالإجازة، والأحاديث الباقية أسانيداً بالإجازة.

موضوع الأسانيد في الدراسات الإسلامية له مكانة خاصة عند العلماء القدماء وعند بعض المحدثين وفي علم الحديث بصفة خاصة، والاهتمام به في الدراسات الإسلامية المعاصرة أصبح غير واضح وخاصة في الجامعات الإسلامية في العالم الإسلامي، وإذا خصصنا النظر إلى الدراسات في الحديث فنجد أن معظم الأساتذة والباحثين والدارسين فيها ليس لهم أسانيد سواء بالسماع أو بالإجازة، والطريق الوحيد عندهم فيها هو الوجادة، والإهمال وعدم الاهتمام بالأسانيد يرجع إلى أسباب منها: عدم معرفة مكائنها في علم الحديث وعلاقتها بين الدارسين، لذلك لا يستطيع أحد الدارسين أن يفرق بين الأحاديث التي لها أسانيد والتي ليست لها وكلها مدونة في كتاب واحد مثل الأحاديث الموجودة في صحيح البخاري، والدارس الذي قد درس علم الحديث وعرف قيمة الأسانيد ومكائنها

في هذا العلم يعرف الفرق ويحاول أن يحصل عليها من العلماء الذين لهم أسانيد في الحديث بالإجازة أو بالسماع إن أمكن ولا يهدأ بالآ إلا إذا حصل عليها، وإذا حصل عليها بالإجازة فإنه يتمنى أن يحصل عليها بالسماع.

وكان الإمام الغزالي رحمه الله تعالى من الدارسين الذين يعرفون قيمة الأسانيد ومكانتها في علم الحديث، درس الحديث بالوجدادة ثم حصل على الأسانيد بالإجازة من المحدثين الذين التقى بهم في رحلاته الطويلة ولم يكتف بها وحاول أن يحصل عليها بالسماع وقد نجح في محاولاته في آخر حياته العلمية المباركة.

الأسانيد في حقيقتها بعد طبع كتب الحديث وانتشارها في العالم والعالم الإسلامي خاصة هي علاقات روحية ومعنوية بين رسول الله ﷺ والدارسين بصفة مباشرة لا يشعر بها إلا من آتاه الله تعالى علماً وفهماً في الدين وتربى عند العلماء العاملين أصحاب الأسانيد، ومن هذه الأسانيد المباركة في الأحاديث النبوية تظهر البركات في العبادات الظاهرة والباطنة والمعاملات والدراسات إذا قصد بها الدارس لله سبحانه وتعالى وليس للفخر والتفاخر.

فالدارسون الذين لهم أسانيد في الحديث علاقتهم برسول الله ﷺ علاقة مباشرة بناء على رأى علماء الحديث أصحاب الأسانيد خاصة وعلماء الإسلام عامة.

وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم

والحمد لله رب العالمين

\* \* \*

## المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- أبو داود، سنن أبي داود، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ٣- أحمد بن حنبل، المسند، بيروت، دار الفكر، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٤- البخارى، صحيح البخارى، بيروت، دار الفكر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٥- ابن ماجه، سنن ابن ماجه، بيروت، دار الفكر، ..... .
- ٦- ابن الجوزى، نقد العلم والعلماء (تلبيس إبليس) القاهرة إدارة الطباعة المنيرية.....
- ٧- الترمذى، سنن الترمذى، بيروت، دار الفكر، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٨- الخطيب البغدادي، كتاب الكفاية فى علم الرواية، بيروت، دار الكتب العلمية.....
- ٩- السيوطى، الجامع الصغير، بيروت، دار الفكر، ..... .
- ١٠- السيوطى، تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى، القاهرة، مكتبة دار التراث، ط ٢، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ١١- السراج، كتاب اللمع، القاهرة، دار الكتب الحديثة ومكتبة المتنبي ببغداد، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- ١٢- السيد محمد بن محمد الحسينى الزبيدى المشهور بالمرتضى، إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، بيروت، دار الفكر، ..... .
- ١٣- السيد محمد بن علوى المالكى الأستاذ الدكتور، المنهل اللطيف فى أصول الحديث، بيروت، دار الفكر، ط ٣، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ١٤- الشرباصى الدكتور الأستاذ، الغزالي والتصوف الإسلامى، القاهرة، دار الهلال.....
- ١٥- العراقي، المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار فى تخريج ما فى الإحياء من الأخبار، طبع مع الإحياء، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاه.....

- ١٦- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، بيروت، دار إحياء التراث العربي، .....  
 ١٧- الغزالي، إحياء علوم الدين، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية .....  
 ١٨- الغزالي، الرسالة اللدنية (القصور العوالي من رسائل الإمام الغزالي الجزء الأول) القاهرة، مكتبة الجندى، .....  
 ١٩- الغزالي، المستصفى من علم الأصول، القاهرة، مكتبة الجندى، .....  
 ٢٠- الغزالي، المنحول من تعليقات الأصول، بيروت، دار الفكر، ط ٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.  
 ٢١- الغزالي، الأدب في الدين، القاهرة، مكتبة الجندى، .....  
 ٢٢- الغزالي، المنقذ من الضلال، القاهرة، مكتبة الجندى، .....  
 ٢٣- القرضاوى يوسف الدكتور، الإمام الغزالي بين مادحيه وناقديه، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.  
 ٢٤- مسلم الإمام، صحيح مسلم، بيروت، دار المعرفة .....  
 ٢٥- مبارك زكى الدكتور، الأخلاق عند الغزالي، القاهرة، دار الشعب، (رقم الإيداع بدار الكتب / ٥٨٥٨ / ١٩٧٠).  
 وغير ذلك من المصادر والمراجع.

الدراسات والأبحاث  
للمؤلف

- ١- المنهج الفلسفى عند الغزالى وديكارت للوصول إلى الحقيقة، القاهرة، دار الحديث، ط ٢، .....، رقم الإيداع ٣٤٥٢ / ١٩٩٦ م.
- ٢- العلامة السيد إبراهيم بن على الوزير الحسنى، منهجه فى الإصلاح، القاهرة، مطبعة حسان، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٣- الإمام الغزالى ودرسته فى الحديث النبوى الشريف، القاهرة، ١٩٨٦، غير مطبوع.
- ٤- الإمام الغزالى ودرسته فى القرآن الكريم، القاهرة، ١٩٨٦، غير مطبوع.
- ٥- دراسة فى نشأة التصوف الإسلامى وتطوره من القرن الأول الهجرى إلى القرن الخامس الهجرى، جامعة ملايا ماليزيا، ١٩٨٧، غير مطبوع.
- ٦- دراسات فى الفلسفة الإسلامية، ماليزيا، جامعة ملايا، ١٩٨٧، طبعت فى القاهرة بدار الحديث، ١٩٩٣.
- ٧- دراسة فى التصوف الفلسفى الإسلامى، ماليزيا، جامعة ملايا، ١٩٨٧، طبعت فى القاهرة بدار الحديث، ١٩٩٣.
- ٨- دراسة فى الطرق الصوفية. ماليزيا، جامعة ملايا، ١٩٨٧، طبعت فى القاهرة بدار الحديث، ١٩٩٣.
- ٩- مدخل إلى الفلسفة، ماليزيا، جامعة ملايا، ١٩٨٨، طبع فى القاهرة، ١٩٩٣.
- ١٠- مدخل إلى التصوف الإسلامى، ماليزيا، جامعة ملايا، ١٩٨٨، طبع فى القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٣.
- ١١- دراسة فى الفلسفة الإسلامية وصلتها بالفلسفة اليونانية. ماليزيا، جامعة ملايا، ١٩٨٩، طبعت فى القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٥.
- ١٢- مقدمة فى مقارنة الأديان، ماليزيا، جامعة ملايا، ١٩٨٩، طبعت فى القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٣.
- ١٣- مقدمة فى العقيدة الإسلامية وعلم الكلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، بروناى دار السلام، ١٩٨٩، طبعت فى القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٣.

- ١٤- تفسير بعض الآيات من سورة البقرة، بروناى دار السلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ١٩٨٩، غير مطبوع.
- ١٥- تفسير بعض الآيات من سورة الأنفال، بروناى دار السلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ١٩٩٠، غير مطبوع.
- ١٦- دراسة فى الإلهيات الإسلامية، بروناى دار السلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ١٩٩٠، طبعة بالقاهرة، دار الحديث، ١٩٩٦.
- ١٧- دراسة فى النبوات، بروناى دار السلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ١٩٩١، طبعت فى القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٧.
- ١٨- دراسة فى السمعيات، بروناى دار السلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ١٩٩١، طبعت فى القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٧.
- ١٩- دراسة نصية فى كتاب قواعد العقائد للغزالي، بروناى دار السلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ١٩٩١، طبعت فى القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٥.
- ٢٠- البدعة فى العقيدة والتصوف، بروناى دار السلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ١٩٩١، طبعت فى القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٣.
- ٢١- تمهيد لدراسة الأناجيل الأربعة، وإنجيل برنابا، بروناى دار السلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ١٩٩١، طبعت فى القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٣.
- ٢٢- محاضرات فى التصوف الإسلامى لقسم التفقه فى الدين، بروناى دار السلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ١٩٩٢ غير مطبوع.
- ٢٣- المذاهب المعاصرة، بروناى دار السلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ١٩٩٢، طبعت فى القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٣.
- ٢٤- أهل السنة والجماعة (مدخل ودراسة) بروناى دار السلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ١٩٩٣، طبعت فى القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٣.
- ٢٥- تمهيد لدراسة المنطق الصورى (القديم) بروناى دار السلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ١٩٩٤، طبعت فى القاهرة، دار الحديث، ١٤١٤هـ - ١٩٩٧م.

- ٢٦- السيرة الذاتية العطرة، بروناى دار السلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ١٩٩٥، غير مطبوعة، مكتوبة بالكومبيوتر.
- ٢٧- مدخل إلى السيرة النبوية (الدراسات ومناهجها) بروناى دار السلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ١٩٩٥، طبعت فى القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٦.
- ٢٨- مدخل إلى الدراسات التحليلية (التفسير التحليلي) بروناى دار السلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ١٩٩٦، طبعت فى القاهرة، دار الحديث، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٢٩- الأخلاق عند الصوفية (أهل السنة والجماعة) بروناى دار السلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ١٩٩٦، طبعت الكتاب فى القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٦.
- ٣٠- محاضرات فى الدعوة الإسلامية (دراسة تمهيدية)، بروناى دار السلام، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ١٩٩٦، طبعت الكتاب فى القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٦.
- ٣١- محاضرات فى فن المقال، قدح دار الأمان ماليزيا، الجامعة الإسلامية الحكومية، ١٩٩٦، طبعت الكتاب فى القاهرة، دار الحديث، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٣٢- الإمام على بن أبى طالب حياته الفكرية وتأثيرها فى فكر الإمام الغزالي، قدح دار الأمان ماليزيا، الجامعة الإسلامية الحكومية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٣٣- مدخل إلى الدراسات الأخلاقية (الفلسفية)، قدح دار الأمان ماليزيا، الجامعة الإسلامية الحكومية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، طبعت الكتاب فى القاهرة، دار الحديث، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٣٤- الأخلاق عند الفلاسفة، قدح دار الأمان ماليزيا، الجامعة الإسلامية الحكومية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، طبعت الكتاب فى القاهرة، دار الحديث، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٣٥- الحياة الجامعية فى الفكر الإسلامى، قدح دار الأمان ماليزيا، الجامعة الحكومية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، غير مطبوع.
- ٣٦- الخطابة ومكانتها فى الدعوة الإسلامية، قدح دار الأمان ماليزيا، الجامعة الإسلامية الحكومية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، الكتاب تحت الطبع فى القاهرة.



٣٧- مدخل إلى دراسة مؤلفات الغزالي، قدح دار الأمان ماليزيا، الجامعة الإسلامية الحكومية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣٨- الدعوة الإسلامية في العصر الحاضر (المشكلات والحلول)، قدح دار الأمان ماليزيا، الجامعة الإسلامية الحكومية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣٩- الإمام الغزالي وعلم الحديث، قدح دار الأمان ماليزيا، الجامعة الإسلامية الحكومية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

## الصفحة

## الموضوع

٥	مقدمة
٩	الفصل الأول دراسات الغزالي في علم الحديث
١١	مفهوم علم الحديث
١٣	دراسات الغزالي بعلم الحديث
١٤	علم دراية الحديث
٧٢	علم دراية الحديث
٧٥	علم دراسة معاني الحديث
٧٩	الفصل الثاني منهج الغزالي في دراسة الحديث ومراحلها
٨١	الاقتصاد والاقتصاد والاستقصاء
٨٣	المراحل الدراسية
٨٥	شروط دراسة الحديث
٨٦	آداب طالب الحديث
٨٦	آداب المحدث
٨٧	الفصل الثالث آراء العلماء والباحثين في أحاديث إحياء علوم الدين
٨٩	ابن الجوزي
٨٩	الطبرطوشي
٩٠	السبكي
٩١	العراقي
٩٤	المرتضى الحسيني
١٠٢	الشيخ عبد العزيز جاويز
١٠٢	الشيخ حسين والي
١٠٢	الدكتور ركي مبارك
١٠٣	الدكتور يوسف القرضاوي
١١٣	الفصل الرابع الأحاديث التي أوردها الغزالي في إحياء علوم الدين

الموضوع	الصفحة
عدد أحاديث الإحياء .....	١١٥
مصادر أحاديث الإحياء .....	١١٧
الأحاديث التي نقلها الغزالي من كتب الحديث الصحيحة .....	١١٨
الأحاديث التي نقلها الغزالي من المصادر الأخرى .....	١٣١
طريق الغزالي في إيراد الأحاديث .....	١٣٤
الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الإحياء .....	١٣٦
التأمل في أحاديث رسول الله ﷺ .....	١٣٩
أحاديث الإحياء والإسناد .....	١٤٠
المصادر والمراجع .....	١٤٣
الدراسات والأبحاث للمؤلف .....	١٤٧
فهرس الموضوعات .....	١٥٣